

2008

4

SEYASAT

سياسات

الدور

■ سلام فياض:
تحديات التنمية والأمن
في واقع سياسي متقلب

■ دراستان حول الإسلام السياسي..
أنماط المشاركة وفرص الاندماج

■ المؤتمر العام السادس لحركة "فتح":
قائمة استحقاقات

■ نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين:
الواقع وآفاق المستقبل

لجنة التحرير

■ منظمة التحرير الفلسطينية:
حوار الشركاء

■ عام على سيطرة "حماس" على غزة:
التوجهات والسياسات والأداء



فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

سياسات

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

4

2008



سياسات
SEYASAT



معهد السياسات العامة
Institute For Public Policies



Funded by:
Friedrich Ebert Foundation



فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة



رئيس التحرير : د. عاطف أبو سيف

مدير التحرير : أكرم مسلم

المراسلات : معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، الماصيون، رام الله. فلسطين، تليفاكس: ٢٤٠٦٣١٠ - ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية : www.ipp-pal.org

بريد "سياسات" الإلكتروني : seyasatm@yahoo.com

رام الله ٤ / ٢٠٠٨

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" - رام الله - فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف : حسني رضوان

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو المركز

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب **سياسات** أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياسية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تدرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسسي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب **سياسات** بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).
بذلك ترحب **سياسات** بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.
تبلغ **سياسات** الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة. وتقدم **سياسات** مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.
ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

٧	■ في البداية
	■ أنماط مشاركة الإسلاميين بالسياسة العربية وسياقاتها
٩	الدكتور عمرو حمزاوي
	■ الحركة الإسلامية وإمكانية الاندماج في عملية التطور الديمقراطي
١٩	الدكتور . عمرو الشوكي
	■ المؤتمر العام السادس لحركة فتح والتحديات الكبرى
٣٣	نبيل الرملاوي
	■ ستون عاماً من النكبة : بين الأمس واليوم : لا شيء تغير
٤٧	ناهض زقوت
	■ حركة حماس والنظرية الواقعية في العلاقات الدولية
٥٥	الدكتور أيمن شاهين
	■ منظمة التحرير الفلسطينية : حوار الشركاء (ندوة)
٦١	أدار الندوة : د. عاطف أبو يوسف
	■ حوار مع رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض حول سنة في الحكم
٨١	أجرى الحوار : أكرم مسلم وجعفر صدقة
	■ نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين : الواقع وآفاق المستقبل
٩٣	ياسر شلبي
	■ عام على سيطرة حماس على غزة : التوجهات والسياسات والأداء
١١١	مجموعة باحثين
	■ الصعود الصيني والعالم العربي : الحاجة إلى تجاوز مجال النفط
١٣١	محمد فايز فرحات
	■ قراءة في تقرير
١٤٩	بقلم : أسماء الغول
١٥٧	■ المكتبة

بشأن "الإسلام السياسي". و "سياسات" ومحاولة منها لتقديم قراءات جادة حول آفاق ومستقبل الإسلام السياسي استناداً إلى التجارب الإسلامية المعاصرة خاصة تجربة حماس في الحكم، أفردت دراستين تناقشان واقع مشاركة الحركات الإسلامية في الحياة السياسية العربية. فكتب الدكتور عمرو حمزاوي من معهد كارنيجي لدراسات السلام في واشنطن حول "أنماط مشاركة الإسلاميين بالسياسة العربية وسياقاتها"، وكتب الدكتور عمرو الشوبكي من مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية حول "مستقبل الحركات الإسلامية. الحركة الإسلامية وإمكانية الاندماج في عملية التطور الديمقراطي". والدراستان مساهمة من "سياسات" في النقاشات الفكرية والبحثة الجارية حول مستقبل الحركات الإسلامية وإمكانية مشاركتها الفاعلة في النظم السياسية بما يضمن استقرارها وتعزيز الحراك الديمقراطي.

واستكمالاً للسياق نفسه ولكن بلماسة أكثر للواقع الفلسطيني يكتب الدكتور أيمن شاهين من جامعة الأزهر بغزة حول الطريقة التي فهمت فيها حماس وأدارت علاقاتها الدولية خلال فترة حكمها، وهو يفعل ذلك من خلال النظر في عناصر الواقعية السياسية وقياسها تطبيقاً على ممارسة حركة حماس وحكومتها. وفي سياق مختلف يكتب الباحث ناهض زقوت الباحث في المركز القومي للدراسات والبحوث حول

مع صدور العدد الرابع من "سياسات" يكون قد مضى عام على انقلاب حركة حماس وسيطرتها على قطاع غزة بالقوة وحكمها له، شهدت الساحة الفلسطينية خلاله العديد من التطورات والتدخلات والتجاذبات، ويكون أيضاً قد مرّ عام على تشكيل الحكومة الفلسطينية برئاسة سلام فياض ببرامجها التنموية الطموحة. وهو عام لا يمكن لأي مراقب إلا أن يسجل فيه تراجع القضية الفلسطينية وانحسارها في الاقتتال والخلاف على حساب الدفاع عن الحقوق الوطنية. هذا في الوقت الذي كان فيه الفلسطينيون على امتداد العالم يحيون ذكرى النكبة الستين بكثير من الألم والحسرة على ما وصل إليه الحال الفلسطيني.

شكل انقلاب حماس أول استيلاء بالقوة لتنظيم إسلامي على مقاليد الحكم في الوطن العربي، وكانت حماس أيضاً أول تنظيم إسلامي يفوز بانتخابات نزيهة في الوطن العربي ويدعه خصومه السياسيون ليحكم. قيل الكثير حول تداعيات أحداث حزيران ٢٠٠٧ لكنها وبحق ستترك بصمتها ليس على المشهد السياسي الفلسطيني بل على مجمل المشاركة السياسية للحركات الإسلامية في النظم السياسية المعاصرة في البلدان العربية. إن ما حدث في غزة انعكس سلباً على آفاق دمج الإسلام السياسي في الحياة السياسية وعزز الكثير من الأفكار النمطية الخاطئة بالطبع التي تبنتها مؤسسة البحث الغربية

الذكرى الستين للنكبة في ظل حالة الانقسام التي يواجهها المجتمع الفلسطيني والحالة السياسية الفلسطينية والإخفاق الكبير الذي أصاب الحالة العربية عموماً، وتشتت جهود "العودة" الرسمية والشعبية. فيما يكتب السفير نبيل الرملاوي، عضو المجلس الثوري لحركة فتح، حول المؤتمر الحركي السادس للحركة المزمع عقده، مشيراً إلى ضرورة أن يكون المؤتمر على مستوى التحديات التي تواجه الحركة والنضال الوطني.

و"سياسات" إذ تواصل تنقيبها في الواقع الفلسطيني ومحاولة تسليط الضوء على كافة جوانبه، تحاور رئيس الوزراء الفلسطيني الدكتور سلام فياض حول قضايا عديدة تتراوح بين الأمن والاقتصاد والخدمات. وحكومة فياض التي تولت مهامها في أوقات عصيبة سياسياً وإدارياً وأمنياً تبنت الكثير من الخطط والبرامج وتلقت الدعم الخارجي خاصة بعد انقطاع الرواتب والدعم المالي الرسمي لفترة طويلة، وهي بجانب ذلك عليها أن تتعامل مع قطاع غزة الذي تحكمه بالقوة حركة حماس.

خصصت "سياسات" ندوتها الخاصة لمناقشة آفاق تطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، وهي جمعت الشركاء الأساسيين في المنظمة ليتحاوروا في التاريخ والمواقف والرؤى هادفين لتقديم فهم أوسع لسبل الخروج بمنظمة التحرير إلى بر الأمان. جلس حول طاولة "سياسات" ممثلاً عن فتح: إبراهيم أبو النجا، وعن الجبهة الشعبية: جميل المجدللاوي، وعن

الجبهة الديمقراطية: صالح زيدان، وعن حزب الشعب: وليد العوض، في نقاش معمق يتراوح بين النقد الذاتي والمراجعة والتأمل.

شمل ملف سياسات عامة لهذا العدد دراستين كتب في الأولى الباحث ياسر شلبي حول سياسات الحماية الاجتماعية في فلسطين منذ تأسيس السلطة العام ١٩٩٤ فيما كتب مجموعة من الباحثين المختصين في القطاعات المختلفة حول واقع الخدمات والأمن والقضاء في قطاع غزة بعد عام من حكم حماس للقطاع. أما في ملف الشؤون الدولية فيكتب محمد فايز فرحات من مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية عن دور الصين المتنامي في الاقتصاد والسياسة، ويحاول أن يقرن ذلك بمستقبل العلاقة الصينية / العربية من خلال النظر إلى علاقة الصين وحاجتها للنفط العربي ومن خلال علاقتها وموقفها من الصراع العربي الإسرائيلي.

مر عام على أحداث حزيران الدامية، تمزق خلالها الوطن وتقمزمت مطالب الفلسطينيين السياسية لتصبح مجرد فك الحصار ووقف الاغتيالات والاجتياح، وتعطلت المؤسسة التشريعية وصار الوطن وطين، وتهتك النسيج الاجتماعي، في ظل هذا الواقع المرير تأتي مبادرة الرئيس محمود عباس - في خطابه للشعب في ذكرى نكسة حزيران - للحوار الوطني، لعلها تكون فرصة لتجاوز كل هذا الألم. ولعلنا في العدد القادم نتحدث عن واقع آخر.

"سياسات"

أنماط مشاركة الإسلاميين بالسياسة العربية وسياقاتها

الدكتور عمرو حمزاوي*

حديث الأزمة

تواتر، خلال الآونة الأخيرة، الحديث عن أزمة تمرّ بها التيارات الإسلامية المشاركة في المشهد السياسي العربي، وبدأت إرهاصاتها حاضرة في سياقات أربعة متميزة:

١- التراجع النسبي لمكاسب الإسلاميين عبر صناديق الانتخابات كما دلت على ذلك، على سبيل المثال، الخسارة الفادحة لجبهة العمل الإسلامي ومن ورائها جماعة الإخوان المسلمين في انتخابات الأردن التشريعية الأخيرة (تشرين الثاني ٢٠٠٧)، وضآلة حصيلة حزب العدالة والتنمية في انتخابات البرلمان المغربي (أيلول ٢٠٠٧) مقارنةً بالتوقعات قبيلها.

٢- محدودية دور وتأثير الإسلاميين الممثلين

بالمجالس التشريعية في عدد من البلدان العربية سواء على مستوى المخرج التشريعي أو على مستوى تفعيل الرقابة البرلمانية في مواجهة توغل السلطة التنفيذية.

٣- استمرار العلاقة الصراعية بين نخب الحكم وبعض التيارات الإسلامية كجماعة الإخوان المسلمين المصرية على نحو ربّ تأزم الحياة السياسية وعاد بالسلب على إمكانات الانفتاح الديمقراطي التدرجي.

٤- نزوع حركات المقاومة الإسلامية إلى الاستخدام المباشر - (حماس) أو التوظيف غير المباشر (حزب الله) - لأدواتها العسكرية في إدارة صراعات الداخل، والتداعيات الخطيرة لمثل هذا النهج على حركات المقاومة نفسها (تصاعد العسكرية وهيمنة سيكولوجية المعادلات الصفرية) أو على الحياة السياسية المأزومة من جراء غياب

* باحث مصري يعمل كبير باحثين بمؤسسة كارنيجي لدراسات السلام - واشنطن.

الالتزام المبدئي بسلمية ممارستها.

بيد أن المقاربة الموضوعية لسياقات أزمة التيارات الإسلامية تقتضي قبل إطلاق الحديث عنها - ومن ثم الاندفاع نحو تقييمات **كليانية** من شاكلة انحسار موجة المد الديني أو نهاية الإسلام السياسي - التدبر في مساحات التداخل بين مسؤولية إخفاقات الإسلاميين الذاتية في التباس الدور ومحدودية الفاعلية وبين نجاحات الإستراتيجيات (الاستيعادية / القمعية) لنخب الحكم في إحكام الخناق حولهم وتصدير وضعية الأزمة إلى تياراتهم. نعم، أسهم الأداء التشريعي الضعيف لإسلاميي المغرب والأردن فضلاً عن فشلهم في توسيع قواعدهم الناجبة باستمالة مجموعات جديدة من النخبين في اهتزاز نتائجهم الانتخابية مؤخراً، إلا أن الصحيح، أيضاً، أن نخب الحكم قد أعادت في الحالتين هندسة النظام الانتخابي وتقطيع دوائره لتقليم أظافر الإسلاميين؛ وبالتبعية الحيلولة دون تنامي تمثيلهم البرلماني (المغرب) أو إعادتهم قسراً إلى الوراثة (الأردن). كذلك فإن اختزال مسببات ضعف الأداء التشريعي لمعظم التيارات الإسلامية الفاعلة في المشهد السياسي العربي في محدودية كفاءة فرقهم البرلمانية وغياب القراءة الإستراتيجية الواضحة لأولويات وأدوات العمل البرلماني، لن يذهب بنا بعيداً إن نحن تجاهلنا الربط العلني بين هاتين الظاهرتين وبين هيمنة النخب الحاكمة على المؤسسات التشريعية من خلال الاحتفاظ بأغليات مريحة تحدد بمفردها مخرجات العملية التشريعية وتحول دون تفعيل أدوات الرقابة والتوازن بين السلطات. وربما مثلت خبرة الإسلاميين بالكويت

(الحركة الدستورية الإسلامية والتيارات السلفية) في السنوات القليلة الماضية الاستثناء الأبرز في هذا الصدد، والسياق المفسر لفاعلية أدوارهم التشريعية والرقابية هو ولا ريب التوازن المتنامي في بنية النظام السياسي الكويتي بين البرلمان والسلطة التنفيذية والدور الإيجابي للأسرة الحاكمة في حمايته.

أما استمرار وضعية الاستقطاب والصراع في علاقة نخب الحكم ببعض التيارات الإسلامية فلا يمكن فصلها عن تراث طويل من الشك راكمته ممارسات وسياسات الطرفين وعمقت منه الهشاشة الشديدة للمعارضات غير الدينية (ليبرالية، يسارية، عروبية) وتلك غابت تدريجياً عن الحياة السياسية تاركة إياها لثنائيات الاستبعاد والاستبعاد المضاد بين النخب والإسلاميين. أخيراً، وعلى الرغم من عظم خطورة الهوية المزدوجة لحماس وحزب الله كتيارات سياسية وفصائل مقاومة وما طرحه من تحديات كبرى على إمكانيات استقرار تعريف توافقي للسياسة كممارسة سلمية، تبلورت عسكرة الحركتين في ظرف أزمت مجتمعية طاحنة غابت عنها الدولة بحكم الاحتلال (فلسطين) أو انهارت معها قدرتها على القيام بوظائفها الرئيسة وفي موقع القلب منها الحفاظ على الأمن وحيادية الحد الأدنى في ظل تعدد التراكمات الأولية للنسيج المجتمعي (لبنان).

الأمر إذاً أن سياقات ومكونات أزمة التيارات الإسلامية إنما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمجمل اختلالات المشهد السياسي العربي، لا يتحمل الإسلاميون مسؤوليتها بمفردهم ولا يكرسونها دون غيرهم من نخب حكم ومعارضات غير

دينية، وليس لهم كذلك قدرات سحرية لفك شفراتها وإنهاء استعصاء طلاسمها. بعبارة بديلة: لا تُباعد مشاركة الإسلاميين في السياسة بيننا وبين حلم الممارسة الديمقراطية السلمية أو تقربنا منه على أي نحو استثنائي، بل تنبئنا القراءة الموضوعية أن مساحات أدوارهم وتداعياتها هي في التحليل الأخير ترجمة مباشرة لغياب الديمقراطية وضعف آلياتها وعلى رأسها النظم الانتخابية والمؤسسات التشريعية.

وواقع الأمر، أن اللحظة الراهنة تحمل للحركات الإسلامية التي اختارت في عدد من الدول العربية المشاركة في الحياة السياسية الرسمية تساؤلات كبرى يدور جلّها حول مضامين وتداعيات خيار المشاركة ومدى جهوزية الإسلاميين للحكم وتسيير الشأن العام حين تأتي بهم الآليات التعددية، وأهمها الانتخابات التشريعية، إلى مواقع الأغلبية سواء أكان ذلك انفراداً أم ائتلافاً. هنا تقتضي القراءة التحليلية لتنوع خطوط إدراك واختلاف مناهج تعامل الإسلاميين مع هذه التساؤلات من جهة الابتعاد عن إنتاج، أو إعادة إنتاج، مقولات تعميمية تستند إلى انحيازات أيديولوجية مسبقة أو خبرات ماضية انتقائية هي بحكم التعريف لا تصلح للإلمام بصيرورة اللحظة الراهنة بما تحويه من تعقيدات ومستجدات. من جهة أخرى، تعجز، أيضاً، النظرة الاختزالية للحركات الإسلامية - الذاهبة لاعتبارها كيانات أيديولوجية يكفي تحليل خطاباتها المعلنة حول المجتمع والسياسة لمعرفة منطق فعلها وكذلك تلك المعالجات التي ترى بالإسلاميين وبحكم حداثة مشاركتهم في

الحياة السياسية فاعلين استثنائيين لا تنطبق عليهم معايير تقييم تجارب التيارات الليبرالية واليسارية والعروبية الأسبق وجوداً - عن صياغة إطارات تفسيرية مقنعة. فالدفع المتواتر في بعض دوائر الإسلاميين - على سبيل المثال - بأن التساؤل حول إمكاناتهم في تسيير الشأن العام أو المشاركة بفاعلية في السلطة هو بمثابة طرح لأمر سابقه لأنها أو مستبعدة واقعياً حين تؤخذ في الاعتبار توازنات القوة بين نخب الحكم والإسلاميين إنما يبنى على منطق تسويفي خطير يطلب من الناخب أن يستثمر صوته اليوم في حركات لا يستطيع التنبؤ بالكيفية التي ستتعامل بها مع تحديات المستقبل وتتنفي بالتبعية قدرته على التقييم والمفاضلة بينها وبين غيرها.

أنماط المشاركة

في هذا السياق، يمكن في عالمنا العربي التمييز بين ثلاثة أنماط رئيسة تؤطر بصور متنوعة لمشاركة الإسلاميين وتبلور معها الخصائص الحاكمة لفعلهم السياسي. يرتبط النمط الأول بالحالات العراقية واللبنانية والفلسطينية وبها جميعاً يتواكب وجود مساحات من الحرية التنظيمية والتعددية الحزبية سواء مع ظرف الاحتلال المرتب لانتهيار شبه كامل لمؤسسة الدولة وأجهزة حفظ النظام العام أو مع استمرارية أزمة مستحكمة تعيّب التوافق الوطني وتحدّ كثيراً من الفاعلية الوظيفية لمؤسسة الدولة على نحو يحول دون استقرار الحياة السياسية ويشجّع على هيمنة مقاربات (استثنائية / إقصائية) تتناقض في التحليل الأخير مع مضامين المشاركة

السلمية وآلياتها. تتسم الحركات الإسلامية في العراق ولبنان وفلسطين، وبصرف النظر عن ثنائية الهوية الشيعية في مقابل الهوية السنية وتنوعات (المقاومين / المستسلمين)، بعسكرة بُناها الداخلية واحتفاظها بأدوات للفعل العنفي خارج ساحة المشاركة ونزوعها نحو استخدام - أو التلويح باستخدام - تلك الأدوات لحسم صراعاتها. هنا، ومع التسليم باختلاف جوهر الفعل المعني وتفاوت تفاصيل السياقات المحلية، تكاد التداعيات السياسية لاختراق ميليشيات إسلامية شيعية مؤسسة الدولة وأجهزة الأمن في العراق تتماهى مع توظيف حزب الله لحربه مع إسرائيل في صيف ٢٠٠٦ لصياغة رأسمال سياسي يغيّر معادلات الداخل اللبناني وحسم حماس صراعها مع فتح في قطاع غزة باستخدام آلة العنف العسكري.

يُصبح التساؤل الأساسي إذاً هو ما إذا كان دمج مثل هذه الحركات الإسلامية في حياة سياسية تعددية - وهي لم تطور التزاماً إستراتيجياً بالمشاركة السلمية بل لا تعدو الأخيرة سوى أن تكون أحد أدوات الفعل في منظومة أعم - يقلل من (بل ربما يقضي على) فرص الدفع بالتعددية خطوات إلى الأمام من بوابة التحول الديمقراطي أم أنه، أي الدمج، قد يحفز "إسلامي الدول المنهارة والفاشلة" تدريجياً على الحد من عسكرة حركاتهم وإعادة النظر في أدواتهم بصورة تعظم من مركزية خيار المشاركة؟.

واقع الأمر أن الخبرة الراهنة في العراق ولبنان وفلسطين تدل بجلاء على هامشية الاحتمال الثاني وحدود التصعيد اللانهائية للاحتمال الأول، دون

أن يعني ذلك الانعدام التام لمساحات محدودة من التغيير داخل الحركات الإسلامية - قد تفتح المجال مستقبلاً لصراعات بين متشددين ومعتدلين - أو أن في استطاعة المجتمعات المعنية استبعاد الإسلاميين من المعادلة السياسية وهم على ما هم عليه من شعبية تتنوع مصادرها من جماهيرية الخطاب الأيديولوجي مروراً باحتكار حق التمثيل السياسي لهويات طائفية بعينها وانتهاءً بشرعية مقاومة العدو المحتل أو العدو المتصور. وأغلب الظن أن المناط الوحيد للخروج من مثل هذه الوضعية يتمثل - على الأقل نظرياً - في تبلور إرادات سياسية جمعيّة تعيد بناء مؤسسة الدولة وتستعيد مدنيّتها وحياديّتها تجاه المكونات المختلفة للخريطة المجتمعية، وتحول دون انفراد قوى إقصائية دينية أو غير دينية بتسيير الشأن العام.

على خلاف حالات إسلامي الدول المنهارة والفاشلة يستند النمط الثاني لفعل الحركات الإسلامية في الحياة السياسية العربية إلى اعتماد نهج المشاركة السلمية كخيار إستراتيجي وحيد لا بديل عنه للحفاظ على مساحات وآليات التعددية المتاحة وتعميقها تدريجياً من خلال صناعة توافق حول الخطوات المستقبلية لعملية التحول الديمقراطي مع نخب الحكم وتيارات المعارضة الليبرالية واليسارية. يتسم "إسلاميو خيار المشاركة أولاً"، وهم حاضرون بوضوح في المغرب والجزائر والكويت والبحرين، بتأطير فعلهم السياسي في أبنية تنظيمية حزبية (كما في حالي حزب العدالة والتنمية المغربي وحركة مجتمع من أجل السلم الجزائرية) أو شبه حزبية (كما هو الحال في الحركة

الدستورية الإسلامية في الكويت وجمعية الوفاق الشيعية في البحرين) ذات صبغة مدنية - بمعنى غير معسكرة - واضحة . وفي حين تشارك حركة مجتمع من أجل السلم والحركة الدستورية كطرفين صغيرين في حكومات الجزائر والكويت المتعاقبة ، يقبع إسلاميو العدالة في المغرب والوفاقيون البحارنة في مواقع المعارضة . كذلك تتميز حركات كالعدالة والتنمية والحركة الدستورية بالتمكّن من إنجاز فصل وظيفي بين الدعوي والسياسي تحولت معه إلى تنظيمات سياسية ذات مرجعيات دينية تدار من جانب سياسيين محترفين بعيدين عن سياقات الحركية الدعوية (المتمثلة في حالة العدالة والتنمية في حركة الإصلاح والتوحيد ، وفي حالة الحركة الدستورية في جماعة الإخوان المسلمين الكويتية) ، في مقابل التباس الدعوي والسياسي في جمعية الوفاق البحرينية ؛ نظراً للقرب الشديد بين مستوياتها القيادية وأطرها التنظيمية وبين تلك الخاصة بالهيئة الدينية الشيعية (المجلس العلمائي).

على الرغم من هذه الاختلافات النوعية بين حركاتهم ، إلا أن إسلاميي المشاركة أولاً يتلاقون على ثلاث خصائص أساسية : احترام شرعية الدولة القطرية المعنية ومؤسساتها وإطار المواطنة الجمعية المستند إليها دون انتقاص ، والقبول الفعلي بالطبيعة التعددية والتنافسية للحياة السياسية بمايرتبه ذلك من تراجع نسبي للخطابات والرؤى الإقصائية تجاه نخب الحكم وكذلك قوى المعارضة الليبرالية واليسارية ، والابتعاد التدريجي عن النقاشات الأيديولوجية وخطابات المظلومية لصالح تنامي

الاهتمام بوضع برامج انتخابية عملية والتأثير في السياسات العامة سواء كشركاء صغار في الحكم أو من مواقع المعارضة . والحال أن خبرة الإسلاميين في المغرب والجزائر والكويت والبحرين تظهر بوضوح وجود علاقة طردية بين استقرار مساحات المشاركة المتاحة لهم وعزوف نخب الحكم عن التعويل المطلق على المقاربة (الأمنية / القمعية) في التعاطي معهم وبين التماسك السريع نسبياً لهذه الخصائص وتبلور رؤى توافقية حول تسيير الشأن العام تتجاوز منطق المعادلات الصفرية بين الحكم والإسلاميين . أخيراً ، يظل جوهر التحدي المطروح على إسلاميي المشاركة أولاً هو من جهة حسم موقفهم من قضية المرجعية النهائية للسياسة والحكم على نحو يبرهن على التزامهم غير المشروط بآليات التعددية حتى وإن أنتجت سياسات عامة لا تنسجم والمنطلقات الدينية ، ومن جهة أخرى الاستمرار في إقناع قواعدهم الشعبية بفاعلية المشاركة السلمية في لحظة تتأهب بها في السياقات المحلية المعنية - قوى دينية إقصائية تراهن على فشل خيار المشاركة - للدفع باتجاه بدائل أخرى وفي ظل هيمنة نخب حكم سلطوية لم تتخلّص تماماً من نظرة الريبة للإسلاميين ولم تعتد بعد على النهج التوافقي .

أما النمط الثالث فتبدو معالمه في الحالات المصرية والسودانية والأردنية واليمنية والتي تعكس في المجمل ، وبالرغم من اختلافاتها البينية الجوهرية ، استمرارية وجود الحركات الإسلامية في الحياة السياسية مع غياب يكاد يكون شبه تام للاستقرار سواء في مساحات مشاركتها ودورها

ومضامين مستقرة نسبياً لدورهم في الحياة السياسية وذلك أمر تنفرد النخب الحاكمة بامتلاك مفاتيحه السحرية .

دون إدراك لعمق الفوارق الفاصلة بين الأنماط الثلاثة لمشاركة الحركات الإسلامية في السياسة العربية سنظل نحن كقراء مهتمين وباحثين نراوح في المواقع نفسها دون أن نقرب من النقولات النوعية المطلوبة معرفياً وسياسياً للتعامل بواقعية مع الظاهرة الإسلامية والتحديات التي تطرحها على اجتماعنا الإنساني .

دوافع المشاركة وتداعياتها

يبقى مستويان إضافيان للتحليل قلّ ما يطرقان في الكتابات العربية ، ألا وهما البحث في ماهية العوامل التي تدفع الإسلاميين إلى الاستمرار في المشاركة السياسية على الرغم من تعثرهم البادي وتداعيات المشاركة على البنى التنظيمية والأنساق الخطائية والإستراتيجية لتياراتهم . وإذا ما استثنينا إسلاميي الهوية المزدوجة (فصائل مقاومة وتيارات سياسية) بما لهم من حسابات جذرية في مداها وحدية في تناقضها مع رؤى ومصالح قوى أخرى فاعلة في السياق المحلي المعني ، تشير خبرات التيارات الإسلامية في بقية الحالات العربية إلى حضور مجموعتين متميزتين من الدوافع تتحدد أهمية كل منهما النسبية وفقاً لخصائص نمط ومساحات المشاركة المتاحة لهم والمعطيات العامة للحياة السياسية .

فهناك من جهة مجموعة دوافع الحد الأدنى التي تروم توظيف مشاركة الإسلاميين السياسية

أو في مضامين علاقتها مع نخب الحكم . ففي حين تراوح الخبرة المصرية والأردنية بين السماح النسبي لجماعات الإخوان المسلمين بالمشاركة في مساحات التعددية المقيدة المتاحة سواء على مستوى السلطة التشريعية أو العمل النقابي والمدني وبين الانقلاب المتواتر على مشاركتهم المحدودة هذه باعتماد المقاربة (الأمنية / القمعية) ، تظهر تجربة الحركة الإسلامية في السودان ووضعية حزب الإصلاح اليمني خطورة انضواء الإسلاميين في سياق تحالفات غير ديمقراطية مع نخب حكم تجمع بين الطابع شبه العسكرية وشبه التكنوقراطي على صيرورة الحياة السياسية وعلى الدينامية الذاتية للإسلاميين .

ربما طوّر "إسلاميو المشاركة حتى إشعار آخر" التزاماً إستراتيجياً بخيار المشاركة السلمية ، إلا أن الثقل الدائم في حدود دورهم في الحياة السياسية في مصر والأردن أو اختلاف مواقعهم من مشاركين في صيغ حكم سلطوية إلى أشباه معارضات كما هو الحال في اليمن وجزئياً في السودان يدفع قياداتهم التنظيمية وقواعدهم الشعبية إما إلى الحوم بصورة لانهائية حول الدوائر الأيديولوجية وسرديات المجتمع والسياسة الكبرى (دور الدين ، الشريعة ، الفرد والجماعة والأمة) ويحول بالتبعية دون تبلور اهتمام حقيقي بآليات صناعة التوافق والتأثير في السياسات العامة أو يرتب اضطراب نظرة الإسلاميين إلى هويتهم الحركية وعجزهم عن التعامل بإيجابية مع خيار المشاركة . لا خروج إذاً لإسلاميي المشاركة حتى إشعار آخر من إشكاليات اللحظة الراهنة سوى بالتطور التدريجي لمساحات

وآلياتها، خاصة تلك المرتبطة بالمؤسسات التشريعية والعمل البرلماني، لدفع قمع نخب الحكم وأجهزتها الأمنية والحفاظ على تماسك قواعدهم الناجبة من خلال التعبير عن مطالبهم وإعطائهم زخماً ليس له أن يتحقق بعيداً عن دينامية السياسة وتنوّعات الفضاء العام. تتصاعد أهمية دوافع الحد الأدنى هذه في مراحل أو لحظات تأزم العلاقة بين النخب والتيارات الإسلامية وهيمنة المقاربات الصراعية عليها كما تدلّل اليوم على سبيل المثال وضعية جماعة الإخوان في مصر والأردن. فقد رتب انتهاء مرحلة الاسترخاء النسبي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ في علاقة النظام المصري بجماعة الإخوان بُعيد تمكن الأخيرة من الفوز بما يقرب من عشرين بالمائة من مقاعد مجلس الشعب المصري بانتخابات ٢٠٠٥ التشريعية ومع نزوع الأجهزة الأمنية مجدداً نحو ممارسات قمعية من شاكلة التعقب المستمر لنشطاء الجماعة والحبس التعسفي والإدراج على قوائم الممنوعين من السفر والإحالة إلى القضاء الاستثنائي (العسكري) بحق قيادات تنظيمية ومالية، رتب تعويل الجماعة المتزايد على تمثيلها البرلماني لضمان حد أدنى من حرية الحركة لكوادرها في مواجهة القمع والبحث عن سبل تفعيل أجندة فعلها السياسي. وظفت طاقات فريق الإخوان البرلماني (مكون من ٨٨ نائباً) للتصدي العلني لقمع النظام بتحويله إلى قضية رأي عام والاستمرار في طرح القضايا المركزية للقواعد الناجبة كالشريعة ودور الدين في الحياة العامة ومكافحة الفساد والرقابة على الأداء الحكومي والإصلاح الديمقراطي. وعليه اعتمد

نواب الإخوان على عضويتهم بمجلس الشعب والحصانة التي تمنحها للتحرك السياسي داخل مصر وخارجها دونما خوف كبير من التوقيف أو المنع من السفر للخارج وبرز في هذا السياق رئيس الفريق البرلماني للإخوان محمد سعد الكتاتني وعدد من نواب الصف الأول كمحمد البلتاجي وحسين إبراهيم (وهما نائبان للكتاتني)، وبالمقابل ضيّقت الأجهزة الأمنية مساحات حركة رموز قيادية غير برلمانية لجماعة الإخوان سواء بالتوقيف كعصام العريان (مسؤول القسم السياسي بالجماعة وأحد قياداتها الإعلامية) أو المنع المتواتر من السفر كما في حالة عبد المنعم أبو الفتوح (عضو مكتب الإرشاد) وغيرهما. يقترب من هذا حالة إخوان الأردن اليوم، وعلاقة النخبة الحاكمة بإسلاميي المغرب في أعقاب أحداث الدار البيضاء. الثابت إذاً أن ثمة علاقة طردية بين مركزية دوافع الحد الأدنى وبين مراحل أو لحظات المواجهة بين النخب والإسلاميين وما ينتج عنها من قمع وتقييد لمساحات الحركة المتاحة لهم.

أما المجموعة الثانية من الدوافع فتدور حول مطلبيّة الإصلاح السياسي والمجتمعي الذي ينشده الإسلاميون ورغبتهم في الظهور بمظهر الفاعل السياسي المسؤول؛ ومن ثم الخروج من عباءة نقد الحكومات والتيارات غير الدينية لهم كقوى راديكالية تهدد الاستقرار ولا تؤمن عواقب ممارساتهم. فسعي الإسلاميين للمشاركة في السياسة لم يتطور فقط كإستراتيجية لاتقاء قمع النخب أو لإعطاء صوت لمطالب قواعدهم الناجبة، بل أيضاً وبكل تأكيد في سياق قناعة

بحتمية الإصلاح ورغبة في التغيير تشابكتا مع ظروف نشأة التيارات الإسلامية المعاصرة. فقد اتسمت الموجة التأسيسية الأولى لجماعات الإخوان المسلمين في مصر (١٩٢٨) وبلاد الشام (في سنوات متفاوتة) خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي بهيمنة قضية التحرر وأمل الانعتاق من نير الاستعمار الغربي على أولويات جل القوى السياسية ومن بينها الإخوان بالطبع على نحو جاءت معه أجنداث هؤلاء تغييرية خالصة تروم إعادة تأسيس الدولة والمجتمع في ظل الجماعة الوطنية، وإن وجدت بها أيضاً أحلام استعادة دولة الخلافة (ألغيت ١٩٢٤) متنفساً.

أما موجة التأسيس الثانية في السبعينيات والثمانينيات في المغرب والمشرق فارتبطت بسلسلة من الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحادة دلت على تعثر إن لم يكن فشل مشاريع ما بعد الاستقلال من ليبرالية واشتراكية وعروبية، ومحدودية شرعية النخب التي تبنتها ومن ثم تبلور معها دور الإسلاميين كقوى معارضة ذات هوية دينية وإرادة تغييرية استفادت ولا شك من زخم العودة إلى الدين في مجتمعات العرب. نعم، اختلفت الأهداف والإستراتيجيات والأدوات على نحو جذري بين أولئك الذين ارتضوا الممارسة السلمية للسياسة عن طريق المشاركة وطوروا أجنداث إصلاحية جوهرها التدرج والتزام نبذ العنف وتلك المجموعات الجهادية التي رأت في الأخير السبيل الوحيد لإسقاط النخب الحاكمة وإحداث تحولات راديكالية في بنى الدولة والمجتمع. وتفاوتت بكل تأكيد تأويلات أتباع النهجين لجوهر ومضامين

أحكام الإسلام في هذا السياق، إلا أن مقاربات إسلامي المشاركة وإسلامي الجهاد تلاقت على مركزية التغيير ووجهته الدينية. وعلى الرغم من مجمل ما مر بالتيارات الإسلامية من تحولات، إلا أنها ما لبثت تنظر بجدية لمسألة التغيير.

ووفقاً لسلسلة من الدراسات الميدانية أجريتها وزميلي بمؤسسة كارنيجي لدراسات السلام^١ ناثان براون^٢ Nathan Brown خلال السنوات القليلة الماضية وامتدت لتشمل حالات المغرب والجزائر ومصر والأردن واليمن والكويت والبحرين، يمكن هنا التمييز بين عمليات أربع رئيسة تعتمد صيرورتها وكذلك سرعة مساراتها على مدى استقرار نمط مشاركة الإسلاميين في السياسة وهي: التعقد التنظيمي (organizational complexity)، النزوع نحو إنجاز فصل مؤسسي بين المكون (الديني / الدعوي) والمكون (المدني / السياسي)، وتساعد معدلات الاهتمام بقضايا السياسات العامة في مقابل انحسار مساحات النقاشات الأيديولوجية والأخلاقية، وبروز موجات جديدة من الصراع والانشقاق الداخلي خيطها الناظم التنازع حول الإستراتيجيات الأنجع للعمل السياسي. فقد رتب الاستقرار النسبي لمشاركة الإسلاميين المنخرطين في الحياة السياسية بالمغرب والجزائر والكويت والبحرين، وبصرف النظر عن مراوحة أنماط المشاركة من مواقع المعارضة إلى وضعية الشراكة الإستراتيجية في الحكومات ومع تحييد مدى حضور أو غياب العمق الزمني للتجربة، التطور السريع لبنائها التنظيمية باتجاه مزيد من التنوع والتخصص الوظيفي الذي مكنها من حسم ملف التداخل

نعم، هناك ملامح للتعقد التنظيمي وتعاضم أهمية حقل السياسات العامة داخل جماعة الإخوان وكذلك لا تعدم التجربة الأردنية واليمنية بعض الدلائل على تبلور فصل مؤسسي بين الدعوي والسياسي وبرز صراعات بين أجنحة محافظة وأخرى براجماتية، إلا أن الفجوة التطورية بينهم وبين إسلاميي المشاركة المستقرة تظل شاسعة وتزداد اتساعاً يوماً بعد يوم.

بين الديني والمدني بالفصل المؤسسي بين الجماعة الدعوية والحركة السياسية ومن ثم مهد لبروز حقل السياسات العامة كأنماط فعل الأخيرة المركزي وأنتج صراعات وانشقاقات مطلوبة بين حماة المعبد الأيديولوجيين من جهة والسياسيين البرجمائين من جهة أخرى. بالمقابل، أعاق اضطراب مشاركة جماعة الإخوان المصرية والإسلاميين بالأردن والتجمع اليمني للإصلاح صيرورة تحول مماثلة.

الهوامش

^١ مؤسسة كارنيجي لدراسات السلام: مؤسسة أميركية مقرها واشنطن تأسست العام ١٩١٠ وتعنى بدراسات السلام، وتشمل برامجها برنامجاً حول الشرق الأوسط.

^٢ ناثان براون باحث أميركي أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة جورج واشنطن وهو مختص بالسياسة العربية وتحديداً السياسة الفلسطينية وصدرت له مجموعة من الكتب كان آخرها "استكمال فلسطين العربية" الصادر العام ٢٠٠٣ Resuming Arab Palestine، (University of California Press، ٢٠٠٣)، وكتابه "الدساتير في عالم غير دستوري: القوانين الأساسية العربية وآفاق حكومة المساءلة. Constitutions in a Non-Constitutional World: Arab Basic Laws and Prospects for Accountable Government، (SUNY Press، ٢٠٠١)،

مستقبل الحركات الإسلامية

الحركة الإسلامية وإمكانية الاندماج في عملية التطور الديمقراطي

الدكتور عمرو الشوبكي*

والحضاري، والبعض الثالث يتعلق بتفسيرات اقتصادية وطبقية راجت طوال الستينيات والسبعينيات في محاولة لفرض مبرر طبقي شبه وحيد لتفسير أسباب وجود الظاهرة الإسلامية وانتشارها.

ولعل السؤال الذي يمكن طرحه في هذا السياق يتعلق بعلاقة ظهور التيار الإسلامي في العالم العربي والإسلامي بالتراث الثقافي والحضاري لهذا العالم؟ أو بمعنى آخر: هل جاء ظهور تيار الإسلام السياسي نتيجة أزمت اجتماعية، أم نتيجة إرث ثقافي خاص؟

لقد تميّزت كثير من الإجابات عن هذا السؤال بالانحياز الكامل إلى جانبٍ على حساب آخر، حيث اعتبر البعض أن ظاهرة الإسلام السياسي هي ظاهرة محض ثقافية ترجع إلى خصوصية الثقافة العربية الإسلامية وإلى طبيعة النصّ الديني

مثّلت الظاهرة الإسلامية المعاصرة مدخلاً خصباً لاستخدام العديد من المقاربات المنهجية والمعرفية في محاولة "لفك طلاسمها" باعتبارها عالماً ثقافياً خاصاً ومغلقاً، أو من أجل مواجهتها واستبعادها من الساحة الفكرية والسياسية؛ باعتبارها خطراً ظلامياً هائلاً - وأخيراً أو نادراً - من أجل فهمها كظاهرة (سياسية / اجتماعية) يمكن استيعابها ودمجها في قلب الحياة السياسية وفي داخل عملية التطور الديمقراطي التي تشهدها كثير من المجتمعات العربية والإسلامية.

ويعود تفسير وجود وانتشار الظاهرة الإسلامية إلى دوافع متعددة، بعضها يتعلق بالحيز الديني والمقدس وبعضها يتعلق بالإطار الثقافي

* باحث في شؤون الحركات الإسلامية ومدير وحدة الدراسات العربية الأوروبية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية بالقاهرة.

الإسلامي، واعتبر البعض الآخر أنها محض ظاهرة اجتماعية ترجع إلى الأزمة الاقتصادية والتعثر الديمقراطي والسياسي.

وفي الحقيقة فإن للظاهرة الإسلامية بعداً ثقافياً يفسّر وجودها بشكل "أولي" على الساحة الفكرية والسياسية، وآخر (اجتماعياً / سياسياً) يفسّر انتشارها وانحسارها، أو تبنيها للأساليب الديمقراطية أو العنيفة، وهنا تصبح طبيعة السياق السياسي والاجتماعي المحيط بالحركات الإسلامية هي المحدد لمضمون الخطاب الإسلامي.

ولعل الأهمية هنا ترجع إلى قراءة أدبيات التحليل (الثقافي / الاجتماعي) في مجال علم الاجتماع السياسي، في محاولة لفهم ظاهرة اجتماعية ذات بعدين أحدهما ثقافي والآخر اجتماعي، ومجتمعات إسلامية أنتجت لها خصوصيتها ولكنها لا تمثل استثناءً وتفرداً عن التاريخ الإنساني ولا نسقاً خالداً لا يتغير بتغير الزمن والبيئة الاجتماعية والسياسية.

وإجمالاً فإنه من الصعب أن نجد ظاهرة اجتماعية أخرى غير الظاهرة الإسلامية عبّرت عن هذا التداخل بين الحقل الثقافي والسياسي، وربما أيضاً من الصعب أن نجد حقلاً آخر غير الحقل الديني والمقدس استدعى هذا الكم من التحليلات وأحياناً الأحكام الثقافية القاسية والساكنة مثلما جرى مع ظاهرة الإسلام السياسي.

أولاً. لماذا ظهر الإسلاميون؟ أو نحو اقتراب ثقافي اجتماعي من الظاهرة الإسلامية.

لعل البداية الحقيقية لفهم تعقيدات الظاهرة

الإسلامية تبدأ بالتمييز بين العوامل التي أدت إلى وجودها من الأساس، والأسباب التي أدت إلى انتشارها؛ فالغالبية الساحقة من الكتابات التي اقتربت من الحركات الإسلامية عرفت خلطاً واضحاً بين عوامل " الوجود " وأسباب " الانتشار " أو التراجع.

وقد ظهرت كتابات كثيرة قادها الماركسيون في سبعينيات القرن الماضي وأرجعت أسباب وجود الحركات الإسلامية إلى مقولات من نوع تردد " البرجوازية المتوسطة والصغيرة " في إشارة إلى سياسات الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، وعدم جذريتها، إضافة إلى مشكلة الفقر والأزمات الاقتصادية، والتي أدت إلى ظهور تربة مواتية لصعود التيارات الدينية، كما ركزت كتابات العلمانيين الليبرالية واليسارية على مسؤولية النظم الشمولية وهزيمة العام ٦٧ في وجود الظاهرة الإسلامية، وأخيراً عظم الخطاب الرسمي العربي من دور القوى الخارجية وغياب العدالة الدولية والانحيازات الأميركية الدائمة لإسرائيل، باعتبارها كلها دوافع تقف وراء تصاعد الجماعات الإسلامية ونمو العنف على السواء.

ويمكن القول إن كل هذه التفسيرات قد تساعد على فهم أسباب انتشار التيار الإسلامي في مرحلة تاريخية ما، وأسباب تراجعها في مرحلة تاريخية أخرى، أو أسباب تبنيه وسائل سلمية في مرات أو عنيفة في مرات أخرى، ولكنها في كل الأحوال عاجزة عن تفسير سبب وجود التيار الإسلامي، وتعبيره - بمفرده أو أساساً - عن هذه الأزمات الطبقية والنكبات الوطنية دون غيره من القوى

السياسية الأخرى .

وإذا كان العنف الذي تستخدمه بعض أجنحة الحركات الإسلامية تعبيراً عن أزمة سياسية أو ثقافية، فلماذا لا نجد مثيلاً له في مجتمعات وثقافات أخرى غير مجتمعاتنا العربية، أي بمعنى آخر: لماذا يأخذ العنف في أغلب الثقافات الأخرى أشكالاً مختلفة عن هذا "العنف الاستشهادي" الذي نراه في فلسطين أو هذا "العنف الانتحاري" الذي رأيناه في واشنطن ونيويورك؟ فكثير من المجتمعات الواقعة خارج الوعاء الحضاري الإسلامي كما في أوروبا أو أميركا اللاتينية شهدت في فترات كثيرة من تاريخها دوراً متصاعداً لجماعات ثورية مارست العنف ضد الاحتلال الأجنبي وضد السلطة المحلية على السواء، ولكنه في كل الأحوال كان عنفاً مختلفاً في طبيعته عن العنف الاستشهادي الذي نراه في فلسطين المحتلة مثلاً.

والحقيقة أن هذه القراءات السياسية تعجز في الحقيقة عن فهم أسباب وجود الظاهرة الإسلامية من الأساس بصرف النظر عن التجليات التي تأخذها؛ لأنها ترصد تعبيراتها الخاصة في ممارسة الاحتجاج الذي يأخذ أحياناً شكل العنف المشروع حين يوجّه ضد سلطة احتلال، أو شكل عنف إرهابي حين يوجّه ضد مدنيين وأبرياء عزل سواء في نيويورك أو الرياض أو الدار البيضاء أو إسطنبول .

ومن هنا، فإن العامل الرئيسي وراء وجود "الظاهرة" الإسلامية، من الأصل، لا يرجع إلى دوافع سياسية اجتماعية، وإنما يرجع بالأساس

إلى وجود "كامن ثقافي" قادر على أن يدفع بها إلى حيز الوجود دون أن يساهم في تشكيل صورتها، وعليه فإن أسباب الانتشار والتراجع، أو دوافع تبنيها في سياق تاريخي معين لأساليب عنيفة وفي سياق آخر لأساليب سلمية هي كلها أسباب ودوافع اجتماعية وسياسية لا علاقة لها بالمكون الثقافي .

وهنا تكمن أهمية دمج القراءة الثقافية التي تفسر وجود الظاهرة، مع القراءة الاجتماعية التي تفسر أسباب انتشارها أو تراجعها والصور المختلفة التي تأخذها عنفاً أو سلماً .

وعليه بات من الصعب فصل الموروث الثقافي، الذي يراه البعض نقياً، عن البيئة الاجتماعية؛ وبات من المنطقي الاجتهاد من أجل قراءة الظاهرة الإسلامية في تعاملها مع الواقع الاجتماعي دون أن تُترك لتغرّد في المطلق بمعزل عن دورها وتأثيرها .

وتمثل الظاهرة الإسلامية تجسداً حياً لهذه المعاني، فنحن أمام ظاهرة هي بكل معنى الكلمة أحد أبرز تجليات النص الإسلامي والخبرة الحضارية الإسلامية، ولكنها في الوقت نفسه تعيش في ظل واقع اجتماعي وسياسي متغيّر يعكس - يقيناً - تأثيراته على خطابها السياسي وتفسيرها لنصّها الديني على السواء .

وهنا يصبح من الضروري صياغة تصوّر ثقافي يتجاوز هذا المفهوم السكوني في قراءة تراث أمة من الأمم الذي لا يعتريه تغيّر الزمان والمكان وتطورات النظم والبيئات ... أي إلى شيء سرمدى لا نهائي ومن ثم لا تاريخي .

وقتلة)، ويعزلها بالتالي أو النتيجة عن السياق السياسي والاجتماعي الذي تتحرك فيه .

ثانياً. تحديات دمج الإسلاميين ومعضلاته .

مثل النقاش حول حركات الإسلام السياسي أحد أبرز محاور الجدل حول قضايا الإصلاح في العالم العربي، خاصةً بعد أن ربط الخطاب المتحفّظ على بدء الإصلاحات السياسية بين عملية التطور الديمقراطي وبين فرص وصول التيار الإسلامي السلمي إلى السلطة وانقضاضه على عملية التحوّل الديمقراطي الوليدة .

والحقيقة أن هذا الموقف جاء في إطار أجندة متكاملة - لتعطيل عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي في العالم العربي - بدأت بالحديث عن رفض التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية، وضرورة التمسك بخصوصيتنا الحضارية والسياسية، وانتهت بأن لوّحت بـ "خطر الديمقراطية" ؛ لأنها ستؤدي إلى وصول الإسلاميين إلى الحكم .

وهكذا فإن خطاب "تعطيل الديمقراطية" امتلك مستويين للتعامل مع قضايا الإصلاح السياسي والديمقراطي :

الأول - خاطب قوى الداخل مستثيراً فيها مشاعر الغيرة الوطنية ضد تدخلات الخارج .
والثاني - خاطب قوى الخارج متجاهلاً المشاعر الوطنية التي أبدت قدراً يُعَدُّ به من التعاطف مع التيار الإسلامي، وصار من حقها أن تنتخب التيار السياسي الذي تراه مناسباً لحكم البلاد حتى لو كان إسلامياً، شرط أن يحترم النظام الديمقراطي

هذا التصوّر أو الاقتراب (الثقافي / الاجتماعي) من ظاهرة ما لا يعني عدم قدرة الثقافي على التأثير في الظاهرة محل البحث إنما يعني وفي الوقت نفسه قابليته للتأثر بالبيئة الاجتماعية والسياسية المحيطة به وبالتالي عدم قدرته على التأثير المستقل . أو بمعنى آخر، وكما عبّر عالم السياسة الفرنسي Bertrand Badie بقوله : إنه لا يوجد تفسير ثقافي لحالة نقية إنما لا بد من الأخذ في الاعتبار الممارسة الاجتماعية .¹

وهنا يصبح التداخل بين الاجتماعي والثقافي أمراً لا مفر منه ويصبح للاقتراب (الثقافي / الاجتماعي) أهمية كبرى في تفسير كثير من الظواهر السياسية ومنها حركات الإسلام السياسي .

داخل هذا الإطار سننظر إذاً إلى النص الديني الإسلامي، والتيار الإسلامي - المنطلق أساساً من النص والتاريخ الإسلاميين - في صورة أقرب إلى "المادة الخام" الأولية التي تعبّر عن البعد الثقافي في خطاب الحركة الإسلامية، أما المتغيّر الاجتماعي السياسي فهو يمثل مجمل "المواد الأخرى" الحديثة المتفاعلة مع "المادة الخام" التي تشكّل مع هذا الأصل الثقافي "النقي" تياراً قابلاً للتطور السياسي والديمقراطي، والانتكاس أيضاً، حسب القدرة على فهم طبيعة الواقع (الاجتماعي / السياسي) المعاش، وبالتالي من الصعب رهن مستقبل الحركات الإسلامية على ضوء خيار أيديولوجي مغلق يضعها قسراً داخل إطار قالب فكري وسياسي واحد لا يتغيّر ويكتفي بالأحكام القيمية المبسطة : (ملائكة وشهداء، أو شياطين

وثواب النظام المدني متمثلةً بالدستور الوطني الذي لا يميز بين المواطنين بسبب اللون أو العقيدة أو الدين .

والسؤال الحقيقي الذي يجب أن يطرح - فيما يتعلق بعلاقة حركات الإسلام السياسي بعملية الإصلاح الديمقراطي - يتمثل في معرفة هل يمتلك هذا التيار عيوباً هيكلية تحول دون انفتاحه الديمقراطي، وأن الإشكاليات التي تمنع اندماجه في عملية التطور الديمقراطي هي إشكاليات "جينية" ترجع إلى بنية خطابه، وإلى طبيعة النص العقائدي الذي ينطلق منه ويمثل نوعاً من التداخل مع الإسلام؟ أم أن المشكلة ترجع أساساً إلى طبيعة السياق السياسي المحيط بهذه الظاهرة والقادر في حال كونه سياقاً ديمقراطياً أن يُعيد تشكيل هذا الخطاب الإسلامي وفق قواعد العمل الديمقراطي؟.

والمؤكد أن هناك تحولاً قد حدث في خطاب الحركة الإسلامية والذي تمثل في جماعة الإخوان المسلمين عقب خوضها الانتخابات التشريعية الأخيرة في مصر، واختلاف الشعارات المرفوعة من قبل الجماعة: (خطاب تطبيق الشريعة الإسلامية مثلاً) عما يطرحه نواب الإخوان تحت قبة البرلمان إلى حديث تغلب عليه المشكلات الاجتماعية والسياسية المعاشة .

كما أن هناك تبايناً واضحاً في خبرات الحركة الإسلامية على امتداد الساحة العربية وخاصة أن هناك تجارب شديدة الأهمية وتستحق الدراسة في إطار مقارنة وهي: مصر والأردن وفلسطين والمغرب والسودان واليمن والجزائر، وكل منها

يختلف عن الآخر سواء من زاوية طبيعة نظامه السياسي والواقع الاجتماعي والثقافي المحيط به، أو من زاوية حركاته الإسلامية التي اختلفت في الخطاب والحركة .

وقد أثر وصول بعض الحركات الإسلامية إلى السلطة على تطوّر خطابها ومفاهيمها السياسية، وبدأ واضحاً حجم الفارق بين الوصول إلى السلطة بالطرق الديمقراطية في ظل وجود دولة ومؤسسات دستورية وقانونية تعمل بدرجة معقولة من الكفاءة (تركيا) وبين وصول آخر في بلد لا توجد فيه دولة ولا مؤسسات قوية (فلسطين والعراق)، وتجربة ثالثة تمت بوسائل غير ديمقراطية وفي ظل تعطيل لدور المؤسسات من قضاء مستقل وفصل بين السلطة التشريعية والتنفيذية (السودان) .^٢

ومن الصعب، أيضاً، فصل خطاب الحركات الإسلامية عن واقع تجارب التعددية المقيدة التي لا تتيح نظمها السياسية للإخوان أو لأية قوى سياسية أخرى فرصة الوصول إلى السلطة بالوسائل الديمقراطية، إنما تسمح لها بهامش حركة محسوب في المجال العام وخاصة في النقابات والبرلمان واتحادات الطلبة، كما هو الحال في مصر والأردن .

وأخيراً هناك تأثير واضح للبيئة الدولية على "تسهيل" عملية دمج الإسلاميين من عدمها في النظام السياسي القائم، فقد أكدت التجربة التركية أن تيار العدالة والتنمية ذي الأصول الإسلامية، أكثر انفتاحاً على أوروبا من القوى العلمانية الكمالية في مفارقة تبدو مدهشة للبعض، وبدأ أن وجود معايير أوروبية - تُقبل على أساسها عضوية

البلدان المرشحة في "النادي الأوروبي" ونظام للثواب والمحاسبة - قد ساعد الحركة على التطور والانفتاح، وفي المقابل أدى غياب تلك المعايير في العالم العربي نتيجةً مجمل الظروف السياسية التي تمر بها المنطقة إلى غلبة لغة تقليدية ذات طابع صراعي، ولو على مستوى الخطاب، قائمة على "أسلمة" ثنائيات الحرب الباردة: (شرق وغرب، إسلام ووصيلية، خير وشر...).

والحقيقة أن تاريخ كل الأفكار والحركات السياسية لم يكن مجرد نصّ أيديولوجي منزوع من سياقه الاجتماعي بل كان نصاً مندمجاً في السياق، فمن الصعب أن نفصل الشيوعية الأوروبية التي راجت في الستينيات والسبعينيات عن السياق الليبرالي الذي عاشته أوروبا الغربية، وأدى إلى أن تكون تجارب الغالبية الساحقة من أحزابها مختلفة عن نظيرتها في بلدان أوروبا الشرقية التي عاشت في ظل الشمولية ونظام الحزب الواحد، كما من الصعب أن نفصل خطاب التيارات الإسلامية على امتداد العالم العربي عن طبيعة النظم السياسية القائمة والواقع الاجتماعي المحيط بها.

ثالثاً. مشكلات الإسلاميين.

سيظل هناك جانب كبير من المسؤولية ملقى على عاتق الإسلاميين حتى يمكن دمجهم في عملية التطور الديمقراطي، لا يتعلق هذا الدمج كما يري البعض بالتفتيش في نواياهم إذا كانوا مؤمنين حقاً بالديمقراطية أم لا، فهذا التخوف يمكن سحبه على كل القوى السياسية الأخرى من اليسار إلى اليمين، بل يجب أن يتركز على

مسألة الممارسة المدنية للتيار الإسلامي والتمسك بالقواعد القانونية والدستورية، كإطار حاكم للعمل السياسي، وليس أية تفسيرات دينية خاصة تضع أي تيار سياسي في حيز "متفوق" على التيارات الأخرى لأنه "تيار إسلامي" مثلاً.

وسنجد أن كثيراً من قيادات وأعضاء التيارات الإسلامية السلمية يتصور أن من يختلف معه، يعني بدرجة أو بأخرى الاختلاف مع الإسلام، وأنه ينظر بدرجة كبيرة من الريبة والتعالي إلى التيارات السياسية التي تنتقده باعتبارها تنتقد الأمناء على الإسلام وحراسه الأوفياء.

والحقيقة أن أزمة التفوق والاستعلاء على التيارات الأخرى نتيجة نظرة التيار الإسلامي إلى نفسه باعتباره "حارس قيم الإسلام" جعلته في كثير من الأحيان لا يعي أن هذه القيم هي مسألة تدخل في صميم الاختيار الشخصي للأفراد، وأن الانتقال إلى "الاختيار العام" يجب ألا يتمتع بأية حصانة خاصة أو استثنائية، إنما هو خاضع لدوافع دينوية محضة يتوقف نجاحه فيها على قدرته على التنمية الاقتصادية والسياسية بصرف النظر عن مرجعيته ومنطلقاته الفكرية، فهي مسألة تخص التيار الإسلامي، أما ما يحققه من نجاحات أو إخفاقات مادية فهو الذي سيحاسب عليها دون أية حصانة دينية أو سياسية.

ولعل النجاحات التي حققتها تجارب بعض التيارات ذات الأصول الإسلامية كما في تركيا مثلاً، ترجع إلى هذا الفصل التام بين الحيز الديني والسياسي، بحيث أصبح معيار نجاح الإسلاميين هو إنجازاتهم الاقتصادية والسياسية

وليس شعاراتهم المقدسة والدينية حتى لو كان خصومهم علمانيين وغير مؤمنين، فقد تحالفوا معهم في بعض الأحيان وصار الحكم هو الإنجاز وليس الشعار.^٣

وعليه فإن تمسك التيار الإسلامي بمرجعية دينية لا يثير في حد ذاته أي تحفظ إنما يجب أن يعي أن برنامج الذي يقدمه للناخبين هو برنامج مدني من الوارد نقده ورفضه وفي حال خسارته الانتخابات من الوارد تغييره أو التراجع عنه فيجب ألاّ يحتمي بأية قدسية خاصة، ويعتبر نفسه "حارس الشريعة" والدين.

وهكذا سيصبح من المهم البحث عن صيغة جديدة للتعامل مع التيار الإسلامي السلمي تبدأ بالتوافق على وضع قواعد قانونية ومدنية منظمة للعمل السياسي وضابطة لعملية التحول الديمقراطي.

والحقيقة أن الإصلاح الديمقراطي لن يخترع الإسلاميين، ولن يعطيهم قوة خاصة، فهم موجودون في مصر منذ ٨٠ عاماً، وفي باقي الدول العربية منذ أكثر من نصف قرن، وقد جُربت الحلول الاستثنائية والاستبعادية في مواجهة التيارات الإسلامية ولكنها فشلت، وأصبح من المهم امتلاك نظرة ديناميكية للخريطة السياسية، لا تنظر إليها بشكل ساكن ولا تتوقف فيها أحلام النخبة السياسية عند أحمص القدمين، بل لا بد لها من امتلاك قدر أكبر من الخيال والرهان على أن الديمقراطية هي عملية (PROCESS)، وليست قراراً أمريكياً أو حكومياً بتشكيل لجنة هنا أو تغيير وزارة هناك، وأن عملية دمج الإسلاميين

تعكس جانباً من عملية تحوّل شاملة نحو الإصلاح السياسي والديمقراطي.

فمن المؤكد أن التيارات الإسلامية ليست تيارات واحدة فتتظيم "الجهاد" - أو بقاياها - ليس هو "الإخوان المسلمين"، وحركة طالبان الأفغانية وشبكة القاعدة، ليست مشروع حزب الوسط في مصر ولا حزب العدالة والتنمية في تركيا، ووجود الاحتلال وغياب مؤسسات الدولة في فلسطين جعل جانباً كبيراً من أجهزة السلطة امتداداً لفصائل المقاومة وبالتالي غابت عنها الحيادية والمهنية على النقيض مما هو موجود في كل مؤسسات الدول الديمقراطية.

وأصبح السياق السياسي والاجتماعي المحيط بكل هذه التيارات هو القادر على أن يُقرّر تياراً إسلامياً ديمقراطياً كما حدث في تركيا، أو تياراً إسلامياً ديمقراطياً كما حدث في أفغانستان، أو شمولياً كما حدث في السودان.

وتتضح لنا بجلاء أهمية الاقتراب من الظاهرة الإسلامية على ضوء التفاعلات الاجتماعية والسياسية المحيطة بها في "المفارقة التركية"، فجانب كبير من القوى التي يفترض أنها علمانية أصبحت هي الأقل ديمقراطية والأكثر تحفظاً تجاه الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي التي حاربت في مراحل سابقة من أجل إبراز الوجه الأوروبي لتركيا، كما أن القوى التي انطلقت من منطلقات إسلامية صارت حالياً هي الأكثر حرصاً على الإصلاحات الديمقراطية والأكثر تحمساً إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والتمسك بالمعايير الأوروبية في الديمقراطية واحترام حقوق

الإنسان، وأصبحت البيئة الديمقراطية في تركيا، ولو أنها غير مكتملة تماماً، عاملاً حاسماً نحو تحوّل الإسلاميين إلى تيار "ديمقراطي محافظ". كما يقولون عن أنفسهم - وُظفت فيه الطاقات الاجتماعية والسياسية لهذا التيار لصالح التقدّم والديمقراطية، وبقي الآخرون جامدين خلف شعارات علمانية تخفي ميولاً شمولية واضحة.

رابعاً. حماس في "السلطة" إعادة فتح ملف الإسلاميين إقليمياً ودولياً.

مثل صعود حركة حماس إلى "السلطة" في فلسطين عقب الانتخابات التشريعية الثانية في كانون الثاني من العام ٢٠٠٦، بداية ظهور نوع جديد من التحديات أمام دول المنطقة، فقد فازت حركة المقاومة الإسلامية وشكّلت أول حكومة "إخوانية" في العالم العربي بالطرق الديمقراطية، لتدخل عملياً مرحلة جديدة تختلف عن تلك التي عرفت أثناء مرحلة المقاومة المسلحة منذ انطلاقتها في أواخر الثمانينيات، وأصبحت مطالبة بتقديم استحقاقات الإدارة "غير الأيديولوجية" التي تحكمها توازنات القوى الدولية والمحلية لارغبات حماس وأمانها.

والحقيقة أن استراتيجية "كسر حماس" التي اعتمدتها الإدارة الأميركية والقائمة على فرض حصار اقتصادي صارم على حكومة إسماعيل هنية المقالة (بجانب الحكومة العاشرة)، ومنع أية تحويلات مالية من الوصول إليها، ورفض أي حوار دبلوماسي مع الحكومة الجديدة، أدى بمجمله إلى استمرار الحلقة المفرغة نفسها التي لا

تساعد حماس على تقديم أية مراجعات فكرية أو سياسية لموقفها من إسرائيل، وعكست أيضاً غياب أية رغبة حقيقية لدى الإدارة الأميركية في الضغط على إسرائيل من أجل الالتزام بالشرعية الدولية، بما يعني مساعدة حماس والحركات الإسلامية على ترديد خطاب "المؤامرة" على الشعب الفلسطيني وعداء الغرب للإسلام والمسلمين، والبقاء خلف أسوار خطاب التشدد والنظرة التأميرية لكل ما يأتي من الغرب.

والحقيقة أن أميركا الديمقراطية، اختارت عدم التعامل مع حماس، باعتبارها خطراً على أمن إسرائيل، كما اعتبرت الدول العربية حماس والحركات الإسلامية خطراً على أمنها. ونظراً لأن الاعتراف بالخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني يعني في الواقع ضرورة التعامل مع حماس، ويعني بالتالي أو بالنتيجة ضرورة دمجها في المعادلة الدولية والإقليمية الجديدة لا استئصالها.

والمدّش أن الموقف الأميركي من رفض الحوار مع حماس، قد تواكب معه حماساً شديداً للحوار مع التيارات الإسلامية السنية المختلفة في العراق وعلى رأسها الحزب الإسلامي العراقي المنتمي إلى "مدرسة الإخوان المسلمين"، والذي بذلت الإدارة الأميركية جهوداً كبيرة لدعوته إلى المشاركة في العملية السياسية حتى أصبح جزءاً منها، بل إنها قامت بالتحاور مع بعض الفصائل الإسلامية العنيفة، والتي تمارس أعمال مقاومة مسلحة ضد الاحتلال، وأحياناً عمليات إرهابية ضد المدنيين والأبرياء، في مفارقة تبدو صارخة، خاصة أن الجانب الأميركي في الحالة العراقية هو الذي

ألح على الفصائل الإسلامية السنية بالمشاركة في العملية السياسية، واعترف بدور المرجعيات الدينية الشيعية الحاسم في العملية السياسية، في حين قام برفض نتائج الانتخابات الديمقراطية في فلسطين، لأنها أدت إلى فوز حماس الأكثر اعتدالاً من بعض الجماعات السنية في العراق.

ورغم كل المعاني الاستنهاضية التي يعكسها مشروع حماس، ومحاولته الاستفادة من بعض الطاقات العربية، إلا أن كل تلك المحاولات لن تنجح في إقامة مشروع سياسي لحركة حماس قادر على إدارة شؤون السلطة الفلسطينية بنجاح، والعمل على استعادة الحقوق المسلوبة للشعب الفلسطيني، دون إيجاد صيغة ما للتفاعل مع الخارج متمثلاً في حكومات بعض الدول الغربية أو القوى والتيارات السياسية الموجودة هناك. فالمؤكد أن خطاب حماس المقاوم عجز عن إيجاد صيغة ما للتفاعل مع المنظومة العالمية، وراهن على القدرات الذاتية الفلسطينية والعربية والإسلامية، والتي لا يمكن في ظل الواقع الإقليمي والدولي الحالي اعتبارها بمفردها رهاناً ناجحاً.

وأساب ذلك عديدة منها: طبيعة الواقع الفلسطيني نفسه، فلا توجد دولة في الأساس، وليس هناك أي هامش للاستقلال الاقتصادي عن إسرائيل، وغزة التي سيطرت عليها حماس لا يوجد لها منفذ مستقل واحد نحو العالم الخارجي، كما أن غزة ليست إيران حتى تحاول انتزاع بعض حقوقها وتحقيق جانب من طموحاتها بالاعتماد أساساً على قدراتها الذاتية، إنما هي في وضع داخلي لا يسمح لها بالتقدم أية خطوة

للأمم إلا عبر ابتكار صيغة ما للتفاعل مع العالم الخارجي.

ولم تحاول حماس أن تفكر في شكل مشروعها السياسي عقب انتقالها من مرحلة المقاومة المسلحة إلى ما عُرف مجازاً بالحكم، وساعدت هذه العزلة إقليمياً ودولياً على تعميق حالة الاحتقان الفلسطيني الداخلي، وأشعلت ما يشبه الحرب الأهلية بين حركتي حماس وفتح، أسفرت عن سيطرة حماس على قطاع غزة في حزيران من العام ٢٠٠٧، لينقسم الواقع الفلسطيني على الأرض بين مشروع لفتح في الضفة الغربية، ومشروع لحماس في غزة.

والمؤكد أنه في حال نجاح جهود التهدئة في قطاع غزة، وإذا تم إجراء تسوية فلسطينية إسرائيلية عادلة تقوم على حق الشعب الفلسطيني في بناء دولته المستقلة وفق قرارات الشرعية الدولية، فإن هذا سيعني أن هناك مرحلة جديدة ستدخلها الحركات الإسلامية في المنطقة، ستضطر فيها إلى الاعتراف بوجود إسرائيل (وليس شرعيتها) بكل ما يمثله ذلك من "انقلاب" جذري في أدبيات هذه الحركات داخل هذه المنطقة، التي اعتادت على دعم شكل واحد من أشكال المقاومة وهو المقاومة المسلحة، كما أنه سيدفع حماس إلى مراجعة عميقة لخطاب الهدنة مع إسرائيل في اتجاه البحث عن خطاب سياسي لا يعتمد الحرب والمواجهات المسلحة كطريق أساسي للتعامل مع إسرائيل، وسيفتح الباب أمام ميلاد خطاب إنساني قائم على احترام حقوق المواطنة في فلسطين المحررة، والعمل على بناء دولة لكل المواطنين تعترف بحق

اليهود والمسيحيين والمسلمين في العيش بسلام داخل فلسطين التاريخية.

ومن المؤكد أن التقدم في مسار التسوية السلمية سيؤدي إلى تقدّم مماثل في طريقة تعاطي حماس والحركات الإسلامية مع قضية الصراع العربي الإسرائيلي، والمرشحة إلى التغيير الجذري في حال قبلت حماس كشريك في أية مشاريع تسوية مستقبلية في المنطقة، وهو الأمر الذي سيؤدي بها إلى فتح المجال أمام ظهور مفاهيم جديدة عن المساواة وحقوق المواطنة، والنضال السلمي من أجل تفكيك الأساس التمييزي الذي تقوم عليه الدولة العبرية.

ومن هنا فإن هذا التقدم في مسار التسوية سيفرض على حماس "اكتشاف" أدبيات سياسية ونضالية جديدة تختلف عن تلك التي عرفتها الحركة طوال فترة المقاومة المسلحة والعمليات الفدائية، وستقوم على المقاومة السلمية، والعمل على بناء حيز إنساني في التعامل مع أبناء الديانات الأخرى، وأن التوصل إلى حل الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة والقطاع، سيكون نهاية لمفاهيم عقائدية وسياسية كاملة تبنتها حركة حماس ومعها معظم الفصائل الإسلامية في داخل البيئة الإقليمية العربية؛ لأن ذلك سيفتح الباب لميلاد خطاب إسلامي إنساني يسعى إلى استقطاب حلفاء جدد على أسس غير دينية لا تقوم على تقسيم العالم بين المسلمين وغير مسلمين، إنما على أساس العدالة والمساواة والحرية، وهنا ستكون الدولة الفلسطينية الديمقراطية أكبر مصدر للقلق أمام الدولة العبرية القائمة على التمييز بين مواطنيها اليهود والعرب.

والمؤكد أن الولايات المتحدة وأوروبا، اختارتا استبعاد حماس وكسرها، لتساعدا على بقاء الأوضاع على ما هي عليه، وليجد بعض العرب أن طريق "المقاومة" الوحيد هو الإرهاب لإيلاء الآخر والنفس، ولتغيب عن الأفق المنظور أية فرص لحل عادل للقضية الفلسطينية، ولأي صوت معارض للإدارة الأميركية في ساحة السياسة والأفكار، وليبقى العالم العربي أسير ثنائية النظم المعتدلة المطيعة، والمعارضة الإسلامية بصورتها الراديكالية العنيفة.

خامساً. تنوع خبرات الحركة الإسلامية.

من الصعب وضع خبرات الحركات الإسلامية في سلة واحدة، فالتفاوت في الخطاب والبناء التنظيمي وأولويات العمل السياسي تختلف من تيار إلى آخر، ومن قطر إلى ثاب تبعاً للسياق السياسي والاجتماعي الذي تعيش فيه، حتى لو كان انتماء هذه الحركات إلى جماعة واحدة هي "الإخوان المسلمين"، فالفارق هائل بين خطاب إخوان سورية ونظرائهم في الأردن، وبين إخوان العراق وإخوان فلسطين.

ومع ذلك تفاعلت هذه الحركات وغيرها مع قضايا سياسية وفكرية جديدة أهمها قضية الديمقراطية والإصلاح السياسي، وتحوّل خطاب الإصلاح السياسي والديمقراطي إلى قاسم مشترك في خطاب مختلف القوى السياسية وليس فقط الإسلامية، وخاصة في بلدان مثل مصر والمغرب والجزائر، بالإضافة إلى تجارب أخرى عانت من احتلال ومن ضعف أو غياب الدولة كفلسطين

والعراق وبالتالي ربطت كثير من الحركات الإسلامية خطابها السياسي بقضايا التحرر ومقاومة المحتل مثلها مثل باقي الفصائل السياسية الأخرى كما هو حادث في فلسطين .

وظلت هناك مجموعة من الإشكاليات تتعلق بالموقف الفكري للإخوان من قضية الديمقراطية، وهل أن إيمانهم بالديمقراطية يقتصر فقط على وسائلها من انتخابات وبرلمان حر، أم يمتد إلى قيمها الثقافية والسياسية، وهل يمكن اعتبار الإيمان بالوسائل خطوة نحو الإيمان بقيم الديمقراطية أو على الأقل مبادئها الأساسية، بما يعني عدم النظر إليها على أنها "صناعة" غربية بل على أنها مبادئ إنسانية وعالمية؟ يحق لكل شعب ولكل ثقافة أن يساهما في تطويرها وإثرائها .

هذه التساؤلات ظلت حاضرة خلال النقاش الدائر حول حقيقة موقف الإخوان الحقيقي من مسألة الديمقراطية، خاصة أن هذا الموقف اختلف من عصر إلى آخر ومن مرحلة إلى أخرى، وأن الإخوان المؤسسين في عصر الإمام الراحل حسن البنا، تجاهلوا قضية الديمقراطية بل لم يبدوا حماسة لمبادئها ورفضوا تجلياتها السياسية من نظام التعددية الحزبية على اعتبار أنها "بضاعة غربية" في وقت كان فيه هذا الغرب يتمثل من خلال سطوة الاحتلال البريطاني، وكانت الأحزاب السياسية المصرية في وضع لا تحسد عليه من انشقاقات واختلافات .

ويمكن في الحقيقة التمييز بين مراحل ثلاث في تاريخ تطور خطاب جماعة الإخوان المسلمين تجاه مسألة الديمقراطية :

المرحلة الأولى - وهي مرحلة الإخوان المؤسسين، والتي رفضوا فيها قيم الديمقراطية وجانباً من وسائلها .

المرحلة الثانية - وهي التي غاب فيها حتى الوجه الدعوي للجماعة بالمعنى الذي عرفته على مدار عقدين من الزمان (١٩٢٨ - ١٩٤٨) وذلك في أعقاب حرب فلسطين والمواجهات العنيفة التي جرت أساساً بين التنظيم الخاص للجماعة والسلطة الملكية، وزادت مع مجيء النظام الجمهوري الجديد، ومحاولة اغتيال عبد الناصر في العام ١٩٥٤ على أيدي عناصر فردية من أعضاء التنظيم الخاص، أعقبه ظهور نمط من التفكير الجهادي قاده سيد قطب، وابتعد به تماماً عن مفاهيم الديمقراطية قيماً وممارسةً .

المرحلة الثالثة - (عصر الثمانينيات)، وبدأت الجماعة فيه تشهد بدايات تحوّل جديد نحو التفاعل مع الديمقراطية كمفهوم وممارسة سياسية، وتطورت الجماعة ببطء نحو تبني الأساليب الديمقراطية وأعلنت إيمانها بالتعددية الحزبية والديمقراطية كأساس لحكم الشعب، ولكن ظلت هناك بعض "المناطق الرمادية" أو القضايا غير الواضحة التي لم يبد فيها الإخوان رأياً قاطعاً، وتتعلق بالمرأة والأقليات الدينية، وإن كان الحسم قد اتضح في قضية واحدة تتعلق بما يعرف بالولاية العامة، أي منصب رئيس الجمهورية، والتي رفض الإخوان أن يتولاها قبضي أو امرأة .

والحقيقة أن رحلة تنظيم الإخوان المسلمين هي أيضاً رحلة مع النظم السياسية العربية، فالإخوان نشأوا كت تنظيم في ظل الملكية والحقبة شبه الليبرالية

واصطدموا بالسلطة الناصرية وتعايشوا مع نظام السادات وطوال عقدين من حكم مبارك، إلى أن وصلت المواجهات في "ربيع الإصلاح" في مصر إلى درجة غير مسبوقة في تاريخ العلاقة بين الجانبين، خاصة بعد تحويل كثير من قادتهم إلى المحاكم العسكرية.

وبقيت هذه الحركة المحظورة معظم الوقت مستمرة كأحد أبرز محاور الجدل السياسي والفكري، وعبر فترات مختلفة في التاريخ المصري-مصر الملكية، ومصر الجمهورية بطبعتها الثلاث - كما أنها، أيضاً، ظلت محوراً لهذا "الحوار الثقافي" حول قضايا الهوية والانتماء الحضاري، وعلاقة الدين بالسياسة.

وقد امتلكت الجماعة مرجعية فكرية وسياسية مرنة سمحت لها أن تمتلك تصوراً شاملاً وعماماً للإسلام يسمح للإخوان أن يكونوا سياسيين إذا أردوا، وأن يكونوا دعاة فقط للأخلاق الحميدة إذا أحبوا، وأن يكونوا شيوخاً على منابر المساجد أو نواباً تحت قبة البرلمان، وأن يكونوا صوفيين وأن يكونوا ثواراً، وأن يكون من بين قادتهم القاضي المحافظ حسن الهضيبي والمناضل الراديكالي سيد قطب.

ونجح الإخوان في الاستمرار بصيغة تحمل في بعض الأحيان الموقف وعكسه، وتضم أعضاء دخلوا الجماعة باعتبارها في الأساس جماعة سياسية تستند إلى مرجعية إسلامية، جنباً إلى جنب مع أعضاء انضموا إليها باعتبارها جماعة دينية تهتم بالسياسة كما تهتم بالدعوة والتربية وتقديم الخدمات الاجتماعية.

والحقيقة أن الجماعة لم تضم فقط أعضاء مختلفين، إنما، أيضاً، خبرات مختلفة وثرية، فهؤلاء "إخوان السياسة" امتلكوا خبرة العمل السياسي منذ انتخابات العام ١٩٨٤ حين تحالفوا مع الوفد، وانتخابات ١٩٨٧ حين قادوا التحالف الإسلامي، وانتخابات ١٩٩٥ و٢٠٠٠ كمستقلين، وهم، أيضاً، الذين خاضوا الانتخابات في أكثر من نقابة مهنية وحققوا نجاحات مختلفة، وتعايش هؤلاء مع تيار آخر دعويٍّ معظمه من الكبار الذين تربوا على الثقافة الدعوية للجماعة التي لم تعرف في تاريخها طوال الفترة شبه الليبرالية قبل "ثورة يوليو" أي نجاح لأي عضو منها في أية انتخابات تشريعية خاصة أنها قدمت مرشحين في اثنين منها ولم ينجح منهما أحد.

هذا الجيل ظل حريصاً على التمسك بالعموميات وتقسيمات مبسطة للعالم بين الخير والشر وثقافة قائمة على دعوة الناس إلى الالتزام بتعاليم الإسلام ومبادئه، وحين يلتزم معظمهم بهذه المبادئ لا يحتاجون إلى ثورة أو إلى حزب سياسي لكي يقودوا عملية التغيير بأحدهما وإنما يتغير المجتمع تحت تأثير الدعوة، وبالتالي تتغير السلطة تلقائياً.

وقد ظلّت هذه الفكرة مهيمنة داخل الجماعة وضمت أنصاراً لها من كل الأجيال حتى لو كان معظم الجيل المؤسس قد تربى على تلك الثقافة الدعوية، إلا أن هذا لم يمنع وجود شباب داخل الجماعة لم يمتلكوا إلا هذه الثقافة، ولم تأتئهم الفرصة لامتلاك خبرات أخرى.

ويبدو أن الفرصة قد لاحت في الأفق حين انتقل مثل النار في الهشيم خطاب الإصلاح في مصر وكثير من الأقطار العربية ليشمل القوى السياسية وغير السياسية والأحزاب الرسمية وحركة كفاية الاحتجاجية .

ويبدو أن خطاب الإصلاح السياسي والديمقراطي نجح لأول مرة في أن يستقطب كل القوى السياسية بما فيها الحكومة والحزب الوطني وجماعة الإخوان المسلمين، ومعهم، أيضاً، تجمعات فئوية ومهنية كالفضاة وأساتذة الجامعات والطلاب .

ولم يخرج الإخوان عن موجة الإصلاح ونظموا مجموعة من التظاهرات التي طالبت بضرورة الإصلاح السياسي وإلغاء قانون الطوارئ والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وانضم بعضهم أو قلة منهم كأفراد إلى حركة كفاية .

والمؤكد أن خطاب "الإصلاح هو الحل" مثل لأول مرة في تاريخ مصر المعاصر حالة توافقية بين أهل اليمين وأهل اليسار. أو معظمهم. وبين أعضاء حركة كفاية التي لم يكن سهلاً على بعض أعضائها أن يقبلوا بوضع مسألة الإصلاح السياسي على سلم أولوياتهم قبل مواجهة الإمبريالية الأمريكية والصهيونية، وبات هناك إحساس عميق بين النخب السياسية المختلفة بأنه ليست هناك أية إمكانية لمواجهة التحديات الخارجية إلا إذا تم بناء نظام سياسي داخلي ديمقراطي وكفاء مؤهل لرفض الإملاءات الخارجية، ويمتلك القدرة على التمييز بين التحالف مع الخارج والاستسلام له .

في المحصلة، فمن المؤكد أن الإخوان

(بكافة تجلياتهم في البلدان العربية) قد شهدوا تطوراً حقيقياً وانفتحوا على قضايا الديمقراطية والإصلاح السياسي، وسيبقى تجاوزهم لهذا الشعور الداخلي بالتفوق أو التمايز لأنهم إخوان ومسلمون، هو المدخل الحقيقي لدمجهم كحركة سياسية مدنية مثل باقي القوى الأخرى؛ فإيمانهم الأعمق أو ارتباطهم الفكري والعقائدي بنصّ مقدّس هو خيار فردي محمود، أما أن يتصور كثير منهم أنه نتيجةً لهذا الخيار يجب أن يتمتعوا بوضع خاص فوق النقد فهذا مسألة مرفوضة، أو أنهم إذا طبقوا الشريعة الإسلامية في ظل نظام سياسي غير ديمقراطي عديم الكفاءة والرشادة، فسيكون ذلك كارثة .

المهم أن يعي الإخوان وباقي القوى السياسية أن الإصلاح السياسي والديمقراطي ليس وسيلة للوصول إلى السلطة إنما هو طريق نحو النهضة وبناء دولة عصرية قادرة على تلبية حاجات مواطنيها والتأثير بكبرياء في محيطها الإقليمي .

ولا يمكن أن تستمر الحكومات العربية في استبعاد الإخوان من مسيرة الإصلاح، وفي المقابل حان الوقت، وعلى القدر نفسه من الأهمية لكي يتوقف الإخوان عن التفكير في أن يستثنوا أنفسهم من تلك المسيرة .

ومن المؤكد أن مسألة دمج تيارات الإسلام السياسي السلمي في عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي ليست بالخيار السهل، ولكنه خيار لا بديل عنه لإجراء إصلاحات ديمقراطية حقيقية، تساعد في فرز نخبة مدنية جديدة قادرة على منافسة الإسلاميين في الانتخابات التشريعية وفي

التقابات، دون الاتكال والركون إلى مساعدة الأجهزة الإدارية والأمنية لإنجاح عناصر لا تتمتع بشريعة شعبية وسياسية حقيقية في الشارع.

الهوامش

^١ برتراند بادى باحث فرنسي كتب في شؤون الدولة في أوروبا والعالم الإسلامي. آخر كتبه صدر في باريس العام ٢٠٠٧ بعنوان (عجز القوة). انظر بادى (١٩٩٦).

^٢ انظر كتاب عمرو الشوبكي إسلاميون وديمقراطيون.. إشكاليات بناء تيار إسلامي ديمقراطي والذي يناقش فيه مجموعة من الباحثين آفاق ظهور تيار إسلامي ديمقراطي مشارك بفعالية في الحكم في العالم العربي والإسلامي. (الشوبكي، ٢٠٠٤).

^٣ للمزيد حول تجربة حزب العدالة والتنمية انظر الفصل الذي كتبه عمرو الشوبكي في المصدر السابق حول تجربتي الإخوان المسلمين وحزب العدالة والتنمية: اختلاف في الخطاب أم السياق السياسي. (الشوبكي، ٢٠٠٤).

^٤ مع تأسيس حركة الإخوان المسلمين العام ١٩٢٨.

مراجع

بادى، برتراند، ١٩٩٦. الدولتان - الدولة والمجتمع في الغرب وفي ديار الإسلام، (ترجمة نخلة فريفر)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.

شوبكي، عمرو (محرر)، ٢٠٠٤. إسلاميون وديمقراطيون.. إشكاليات بناء تيار إسلامي ديمقراطي - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية - الأهرام، القاهرة.

LAMNAOUER, Amal, ABU SAIF, Atef, 2007. L'intégration politique de mouvements islamistes par le biais d'élections démocratiques : le cas des Frères musulmans en Égypte et du Hamas en Palestine, Euromesco Papers, no. (63 (December 2007

المؤتمر العام السادس لحركة فتح والتحديات الكبرى

نبيل الرملاوي*

٢- بناء التنظيم من جديد وفق المعايير الأساسية للعضوية .

٣- تأسيس الحركة وتفعيل مؤسساتها التنظيمية .

٤- وحدة اللجنة المركزية ضرورة تقتضيها المصلحة الوطنية العليا، وتناحرها جريمة بحق الحركة والشعب والوطن .

٥- العمل الجاد على إعادة توحيد الوطن على أسس وطنية والذهاب إلى الحوار مع حركة حماس، ولهذا الأمر أولوية خاصة .

٦- تطبيق مبدأ المساءلة والمحاسبة ومبدأ (من أين لك هذا) دون استثناء .

٧- رفض التدخل في الشؤون الداخلية للحركة من الجهات الأجنبية ومحاربة التبعية والابتزاز السياسي القائم على العنصر المادي لمصادرة القرار السياسي الوطني .

٨- وضع أسس جديدة للمفاوضات مع إسرائيل

لو غمرتنا الرغبة في أن نبدأ من النهاية في هذا المقام؛ لوجدنا أنفسنا أمام طموحات كبيرة وهي طموحات كلّها مشروعة وأساسية ومستحقّة؛ فالمؤتمر السادس للحركة هو المرجعية السياسية والتنظيمية والقانونية المؤهلة لتحقيق هذه الطموحات، ولكي لا نخطئ في تحديد طموحاتنا ينبغي أن نبتعد قليلاً خارج نطاق الحركة ثم ننظر إليها من بعيد بعين فاحصة وباحثة ومفتشة ومنقبة ومقارنة؛ حتى نتبين الخطأ من الصواب، والحق من الباطل، ولو فعلنا ذلك الآن لوجدنا أنفسنا أمام وعاء مكتوب على مدخله " حركة فتح حركة تحرر وطني " مطلوب منها:

١- تطهير التنظيم من الشوائب التي علقت به .

* عضو المجلس الثوري لـ " فتح " .

تستند إلى مبادئ وأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وشرعة حقوق الإنسان والاستناد إلى مبدأ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وتعريف مفهوم السلام القائم على العدل - وهو المفهوم الفلسطيني - وأوجه الاختلاف مع مفهوم السلام الإسرائيلي القائم على اغتصاب الأرض ونفي الإنسان الفلسطيني أو قتله؛ لكي تتضح الأسباب الحقيقية لإخفاق عملية السلام ووصولها إلى طريق مسدود.

٩- إعادة الحياة إلى منظمة التحرير الفلسطينية وتشكيل مجلس وطني جديد يضم جميع الفصائل والمنظمات الوطنية والإسلامية الفلسطينية وتفعيل مؤسساتها.

كما أننا سنجد أنفسنا أمام وعاء مليء بخليط غريب من المواد الثمينة إلى جانب المواد الرخيصة، والمعادن النفيسة إلى جانب الحالات الخسيسة، والنوايا الطيبة إلى جانب النوايا الخبيثة، والعقول النيرة إلى جانب العاهات البائرة، ثم لوجدنا الماء والزيت، والنفط والزفت، والمهارة والقدارة، تشكّل مزيجاً وخليطاً غريباً، لا يصلح، رغم أنه مليء بالمواد النافعة، والعوامل الصالحة التي أبطل مفعولها - في هذه المرحلة - ما التصق بها من عناصر فاسدة أدخلت إلى الوعاء الفساد والإفساد، أو دخلت إليه بهدف الانتفاع والكسب ليس إلاّ أو للتخريب والتدمير لحساب الغير.

إذاً، فالوعاء ليس كل ما فيه نافعاً الآن، وليس كل ما فيه فاسداً، والأصل أن يكون كل ما فيه نافعاً وصالحاً، غير أنه وبوضعه الحالي مشلول وغير

صالح وفاقد القدرة على أداء مهمته التاريخية؛ بسبب ما يشكله العنصر الرديء فيه من إعاقه ومنع وقمع لكل محاولات تصحيح المسار نحو أهداف الحركة الأساسية، ولكي نحافظ على ما فيه من عناصر ما زالت صالحة أو نعيده إلى الأصل، لا بد من عملية فرز أو صهر تُخرج ما علق به من عناصر ضارة أو تالفة قبل أن تتمكن هذه العناصر من إفساد أو طرد العناصر الصالحة كما تطرد العملة الرديئة العملة الصالحة من السوق وفقاً للقاعدة الاقتصادية المعروفة، لتبقى هي وحدها فقط في الوعاء فتتمكن من إحداث التغيير السلبي فيه من حيث الجوهر والمسيرة والهدف، فيحدث ما يراد للحركة من نقلة إلى الوراء، أو الفوز بتحويل الحركة إلى حزب سياسي بدلاً من كونها حركة تحرر وطني إيذاناً بانتهاء مرحلة التحرر الوطني ليسهل قتل الطموحات والحقوق الوطنية عند الشعب الفلسطيني، وهذا هو أحد وأهم التحديات الخطيرة التي تفرض نفسها على المؤتمر العام السادس للحركة وعليه مواجهتها بشجاعة وصرامة، وإن كان من الطبيعي أن يتم ذلك قبل انعقاد المؤتمر حتى يتكون المؤتمر بغالبيته على الأقل من الفئات المناضلة القادرة على إحداث النقلة النوعية في الحركة كضمانة لاستمرارها وتقدمها، إلاّ أن ذلك كان وما زال يبدو متعذراً؛ بسبب غياب المؤسسات الحركية وابتعادها عن دورها الطبيعي لفترة طويلة، وبالتالي فقد أصبح واضحاً ترحيل هذه المسألة المعقدة إلى المؤتمر، وأصبح المؤتمر أمام تحدٍّ خطير مع نفسه، بحيث إذا لم يتمكن من مواجهة هذا التحدي وغيره بنجاح فلن تكون هناك

أية جهة أخرى تستطيع أن تفعل ذلك فيما بعد . نحن نعلم أنه من الصعوبة البالغة التخلص من الشوائب العالقة بالحركة كلياً أو مرة واحدة، ولكن على الأقل وحتى يحقق المؤتمر خطوة جادة في هذا الشأن عليه أن يضع ويؤكد الالتزام بمأسسة الحركة والمعايير الضرورية للعضوية وانتخاب لجنة مركزية جديدة ومجلس ثوري مؤهلين لنقل الحركة من وضعها المتردي الحالي إلى وضعها الطبيعي السليم والنهوض بها من جديد . وهنا يمكن القول إن المؤتمر إما أن ينهض بالحركة وإما أن يترك أوضاعها على ما هي عليه لتستمر بالانحدار ثم الانهيار .

على المستوى السياسي

في الوقت نفسه، يواجه المؤتمر السادس المقبل للحركة مسؤولية مزدوجة على المستويين التنظيمي والسياسي . والمؤتمر العام هو الهيئة القيادية العليا والوحيدة التي تعتمد السياسات الإستراتيجية والتنظيمية والوطنية في كل مرحلة من مراحل النضال الفلسطيني . وهذا يعني أن كل ما يتعلق بهذه المجالات من العمل ولا يعتمد من المؤتمر العام سواء في دورة عادية أو استثنائية هو باطل لا يجوز الاعتداد به ما لم يشكل جزءاً من برنامج سياسي يكون المؤتمر العام قد أقرّه واعتمده، وهذا يستدعي النظر فيما طرأ على التنظيم والمنهج السياسي للحركة في الفترة الواقعة بين المؤتمر الخامس (السابق) والمؤتمر السادس الذي يجري الإعداد له الآن . وهل يتطابق الواقع التنظيمي والمتغيرات السياسية التي رافقت المرحلة الماضية مع ما اعتمدته المؤتمرات العامة السابقة في هذا الشأن ؟ .

حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية

طراً تغيير أساسي وجوهري على بعض الأهداف والمبادئ الوطنية على المستوى السياسي والمنهج النضالي رغم تأكيد المؤتمرات الخمسة السابقة على الثوابت الواردة في النظام الأساسي وعدم التعرض لها بأي تعديل أو تغيير، ويبدو أن هذا التغيير قد نشأ بسبب الاختلاط في الأدوار بين قيادة الحركة لمنظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها الحركة نفسها في الوقت عينه، ففي العام ١٩٦٩ عندما تولت الحركة قيادة المنظمة كان المفهوم السائد - وهو المفهوم الصحيح - أن تقوم حركة فتح المنظمة باعتبارها العمود الفقري للثورة والمنظمة وليس العكس، إذ إن منظمة التحرير الفلسطينية التي تشترك في تكوينها منظمات عديدة على اختلاف مذاهبها وأفكارها إضافة إلى المستقلين من شأنها القيام بالعمل السياسي اليومي والمرحلي، وهي بالتالي التي تتعامل مع جميع العوامل والمتغيرات السياسية المتحركة وفقاً للظروف الفلسطينية والعربية والدولية بمرجعية معروفة ومعلنة وهي المجلس الوطني الفلسطيني وقراراته وتوجيهاته باعتباره المرجع الذي يصيغ السياسات المرحلية للمنظمة وبقِيم عملها وأداءها ويلزم بها اللجنة التنفيذية للمنظمة التي تتولى القيام بالعمل السياسي اليومي للمنظمة وهي مسؤولة أمامه عن نجاحاتها وإخفاقاتها . أما الحركة فمحكومة بمبادئها الأساسية وأهدافها الإستراتيجية ومنهجها النضالي المعتمد في نظامها الأساسي ومرجعيتها في كل ذلك هي المؤتمر العام للحركة وفقاً للنظام المذكور . وبناءً

على ذلك كان على الحركة عندما تولت مسؤولية قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٩ أن تؤدي دورين مختلفين تماماً، وإن كان من الصعب الفصل بينهما فصلاً دقيقاً - والصعوبة هنا تبدو في تأثير دور كل منهما على الآخر - وكان على الحركة في هذه المسألة بالذات أن تتوخى الحذر الزائد في جعل إستراتيجيتها بما تحتويه من مبادئ وأهداف وطنية وأسلوب عمل نضالي أو منهج كفاحي مصدر تأثير في ممارسة المنظمة لدورها السياسي اليومي والمرحلي لا أن تنساق الحركة وتخضع - كما هو حال المنظمة - للتطورات السياسية اليومية وما تمليه عليها الظروف السياسية الآنية ولا سيما إذا كانت تتعارض مع المبادئ والأهداف والمنهج النضالي للحركة. قلنا إنه كان على الحركة أن تضطلع بدورين أو مهمتين مختلفتين تماماً: المهمة الأولى وهي قيادة حركة فتح وفق مبادئها وأهدافها الواردة في النظام الأساسي والمعتمدة من المؤتمرات العامة للحركة، والمهمة الثانية هي قيادة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وهي بالتالي الجهة الرسمية التي تتعامل مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية والهيئات والمؤسسات الأخرى على مستوى العالم وتتولى المحادثات الرسمية والمفاوضات فيما يخص مسألة فلسطين حيث تجد نفسها مجبرة على أخذ كل العوامل التي تحكم العلاقات الدولية من مبادئ القانون الدولي وأحكامه ومصالح الدول وتلك المتعلقة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية والقانون الإنساني الدولي وشرعة حقوق الإنسان والحريات الأساسية بعين الاعتبار.

لا اعتبارات عديدة اضطرت الحركة إلى تكريس جميع إمكانياتها وحشد كوادرها وطاقاتها في منظمة التحرير الفلسطينية وأجهزتها ودوائرها ومكاتبها ومؤسساتها بهدف إنجاح مهمتها في منظمة التحرير وكان ذلك على حساب الحركة ودورها المستقل عن المنظمة، وتراجع دور الحركة، بل بدأ يتأثر تدريجياً بدور المنظمة حتى اختلط الدوران وبات من الصعب الفصل أو التمييز بينهما، فانسحبت المفاهيم السياسية الناتجة عن التعامل السياسي مع الأطراف الأخرى على الحركة وتأثر العقل الحركي بذلك بحيث بدأت تلك المفاهيم تحتل مكان الاهتمام لدى الصفوف القيادية في الحركة ومن ثم تنتشر شيئاً فشيئاً عند مختلف المستويات الحركية الأخرى. ولما كان قد وقع تحول كبير وحاسم في برنامج المنظمة السياسي وأقره المجلس الوطني الفلسطيني في العام ١٩٨٨ في الجزائر انبرى أعضاء الحركة أو شريحة منهم للتصرف وكأن هذا التغيير أو التطور في الواقع السياسي الفلسطيني العملي القائم على المرحلة ومتطلباتها ملزمٌ للحركة كبديل عن أهدافها الأساسية، علماً أنه كان يختلف إن لم نقل يتعارض مع أهداف الحركة ومبادئها الأساسية، إنه في الحقيقة ملزمٌ للتعامل السياسي في هذه المرحلة، غير أنه بالنسبة للحركة ليس بديلاً عن أي شيء من مبادئها وأهدافها الأساسية، إذ لم تعتمد الحركة حتى ذلك الوقت بل وحتى الآن أي تعديل أو تغيير على إستراتيجيتها المعتمدة بما في ذلك أهدافها الأساسية ومبادئها ومنهجها النضالي، وأن ما حدث في منظمة التحرير الفلسطينية كان

قد اعتمد من المجلس الوطني الفلسطيني سواء ما تم اعتماده في العام ١٩٧٤ (النقاط العشر) أو ما تم إقراره العام ١٩٨٨ في الجزائر، هذه المجالس الوطنية التي تضم بطبيعتها إلى جانب أعضاء من الحركة أعضاء من جميع المنظمات الأخرى ومستقلين وغيرهم، ولم يكن صادراً عن المؤتمر العام للحركة حتى يصبح سياسة رسمية لها. وكان من الأهمية البالغة ولزماً على أبناء الحركة أن يميزوا بين إستراتيجية المنظمة وحراكها السياسي ومتى وأين يتبنونه ويدافعون عنه، وبين إستراتيجية الحركة والتزامها بما تقرره مؤتمراتها العامة كمرجعية عليا للحركة من شأنها هي فقط الاضطلاع بوضع الإستراتيجية الحركية وتغييرها وإقرار البرامج السياسية للحركة وليست أية جهة أخرى، ومن هنا تبرز الأهمية البالغة والدقيقة في التمييز بين تعزيز وتدعيم عمل منظمة التحرير الفلسطينية كإطار للعمل الوطني الفلسطيني الرسمي من ناحية، والمحافظة على الموقف الإستراتيجي للحركة في ضوء أهدافها ومبادئها الأساسية من ناحية أخرى، كحركة تحرر ما زالت في مراحل كفاحها الأولى طالما لم تحقق أهدافها الوطنية بعد.

الذي حدث أن الخطيئة الكبرى وقعت عندما أصبحت إستراتيجية المنظمة وحراكها السياسي مصدر تأثير على إستراتيجية الحركة بفعل المسؤوليات المختلفة التي تولتها قيادات الحركة وكوادرها في نطاق منظمة التحرير الفلسطينية ومجالات عملها المتعددة والمتشعبة والتي تخضع كما أسلفنا للظروف السياسية الدولية، وهي ظروف متحركة ومتغيرة تدخل في صياغتها

عوامل محلية ودولية عديدة من ضمنها العلاقات الدولية غير المستقرة كما حدث في الانتقال من مرحلة الحرب الباردة إلى مرحلة القطب الواحد وانفراد الولايات المتحدة الأميركية بالهيمنة على مقاليد السياسة الدولية وما نشأ عن ذلك من تغيير في العلاقات الدولية وتغيير في موازين القوى على مستوى العالم، وما نلمسه في هذه المرحلة من مؤشرات توحى بتشكيل أنساق جديدة؛ تمهيداً لظهور أقطاب أخرى على المدى الطويل، غير أن كل ذلك لم يكن من شأنه أن يغير من طبيعة قضية فلسطين وحقوقها الثابتة منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى الآن لكي تغير الحركة من إستراتيجيتها التي وضعتها منذ النشأة، وإن كان من الطبيعي أن تتفهم الحركة وتتعامل مع التطورات والمتغيرات السياسية الدولية وفقاً للمعطيات المستجدة في كل مرحلة بما يخدم الإستراتيجية العامة للحركة وأهدافها من مرونة سياسية تفرضها طبيعة التطورات بما يكفل استمرارها كحركة تحرر لم تحقق أهدافها التي وضعتها لنفسها بصفتها حركة تحرر حتى الآن.

إذا نحن الآن أمام وضع سياسي معقد له إطاره الأكبر وهو الإستراتيجي المحكوم بالثوابت والمبادئ الأساسية، وإطاره المرحلي الأصغر وهو المحكوم بعوامل المتغيرات السياسية والحاجات المرحلية؛ ما يفرض التزاوج بين هذين الإطارين دون أن يغيب عن أذهاننا أننا ما زلنا حركة تحرر نشأت وتأسست لتحرير الأرض الفلسطينية من الاحتلال الإسرائيلي في ضوء خلاصات التجربة الماضية بكل معاييرها، وما تحقق فيها من إنجازات وما

وقع من إخفاقات، والتعرف إلى أسباب وعوامل كل إنجاز وكل إخفاق والتخلص من أساليب ورموز الفشل والإخفاق لكي نعبّد طريق الحركة ومستقبلها على أسس سليمة ومتينة لتحقيق أهدافنا الوطنية، وعلى هذا الأساس يخضع أي برنامج سياسي مرحلي لقيود ثوابت الحركة المعتمدة من المؤتمرات العامة السابقة كما ينحو البرنامج المعني نحو المرونة الحذرة للتعامل مع المتغيرات السياسية المكونة للمشهد السياسي الفلسطيني والإقليمي والدولي في المرحلة الراهنة. ونظراً لدقة وخطورة طبيعة المرحلة؛ فإن المؤتمر وهو سيد نفسه ومن شأنه أن يتجاوز النصوص الواردة في النظام الأساسي الخاصة بعمله والتي تحصر مهمته في مناقشة تقارير اللجنة المركزية وانتخاب لجنة مركزية جديدة، بل يجب أن يجعل المؤتمر من دورته السادسة هذه مفصلاً حاسماً بين مرحلتين، مرحلة امتلات بالأحداث السياسية المهمة على المستوى الدولي، وما ترتب عليها من نتائج على مدى أكثر من خمسة عشر عاماً كما تميزت على الصعيد الفلسطيني بالجمود السياسي دون تحقيق نتائج ملموسة مع إسرائيل فيما يتعلق بالمفاوضات من ناحية، وتراجع خطير على مستوى الحركة تنظيمياً وشعبياً ثم على مستوى العمل الوطني من ناحية أخرى، ومرحلة مقبلة ينبغي أن تحمل بواعث النهوض والأمل وتجاوز مرحلة التراجع والإخفاق السابقة لانعقاد المؤتمر، ولكن ذلك لن يتأتى في ظل منهج الطبقة والهروب من المسؤولية وترك المشاكل للزمن بزعم أنه كفيل بحلها، إن هذا المنهج منهج عقيم ومدمر وما كانت الحركة لتصل إلى ما وصلت إليه اليوم

من تردٍ وتدهور وإخفاقات على جميع المستويات لولا أنها اعتمدت هذا المنهج العقيم والمدمر طيلة العقود الأربعة الماضية في مواجهة قضايا الانحراف والفساد الإداري والمالي والأخلاقي، وغير ذلك من الأمراض التنظيمية والاجتماعية والسياسية التي علقت بالحركة خلال مسيرتها الماضية. فعلى مدى السنتين الماضيتين فقط أخفقت الحركة في الفوز بالانتخابات التشريعية الوطنية لصالح حركة حماس، وكان هذا الفشل ضربة عميقة في الرأس ومؤشراً بالغ الخطورة من شأنه أن يضع الحركة أمام مسؤولياتها لكي تجيب عن السؤال الكبير: لماذا وقع ذلك؟؟؟ ولم تشأ الحركة أن تجيب عن هذا السؤال، وبالتالي لم تجر التقييم اللازم والمطلوب للتعرف إلى الأسباب الحقيقية لذلك الفشل كخطوة أساسية ومهمة لاجتثاثها سواء أكانت تتعلق بالأداء أم بالرموز المسيئة لكي لا يتكرر الفشل مرة أخرى، ولذلك كان من الطبيعي أن تعرض الحركة إلى فشل آخر عندما أخفقت في المحافظة على وحدة الوطن حين انقسم الوطن إلى قطاع وضفة؛ بسبب سيطرة حركة حماس على قطاع غزة بالقوة العسكرية والأساليب الدموية الأخرى المحرمة فلسطينياً وأخلاقياً وإسلامياً ووطنياً، ولم تكن ضربة تقسيم الوطن أقل شأنًا وخطورةً من الإخفاق في الانتخابات التشريعية الأخيرة ليتكرر السؤال الكبير هنا أيضاً لماذا وقع ذلك؟؟ ولقد ترتب على ذلك أيضاً إخفاق آخر وهو ما يتعلق بالعجز عن إعادة اللحمة والوحدة الوطنية لشطري الوطن الواحد فتجمدت المواقف عند بعض الكلمات تعبيراً صارخاً عن العجز القاتل والشلل المخيف عن فعل

أي شيء إزاء هذه الكوارث الوطنية المتلاحقة حتى كاد الحجر بعد البشر ينطق ويصرخ ويقول بأعلى صوته : لماذا يقع كل ذلك ؟؟؟ أهو بؤس القيادة أم قيادة البؤس فينا ؟؟؟

الحركة ومرحلة الاستقطاب الأولى

ألم تكن الحركة مركز جذب واستقطاب في الماضي ؟ ألم تكن صفوفها تضم المناضلين العرب من مختلف الأقطار العربية الذين يحملون السلاح ليستشهدوا أيماناً منهم بمبادئ الحركة وأهدافها الوطنية ومنهجها النضالي آنذاك ؟ ألم يقف العالم كله إجلالاً واحتراماً لياسر عرفات قائد حركة فتح في الأمم المتحدة في العام ١٩٧٤ وبصفته رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورمزاً لحركات التحرير في العالم ؟ ألم تعتمد الجمعية العامة للأمم المتحدة أكثر من مائة وخمسين قراراً تؤكد حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره ؟ ألم تصدر الجمعية العامة قرارات متعددة تؤكد فيها حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال والسيادة وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة على أرضه ؟ ألم تدن الجمعية العامة ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عبر أكثر من مائتي قرار الممارسات الإسرائيلية التي تنتهك حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة ؟ ألم تؤكد لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عبر أكثر من مائة وستين قراراً ارتكاب إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال) جرائم حرب ضد الشعب الفلسطيني وأوضح تلك الجرائم كان وما زال هو الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية وفقاً لمبادئ

القانون الدولي - الذي لا يجيز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة - وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩ والبروتوكول الأول الملحق بها للعام ١٩٧٧ الذي يحرم على السلطة القائمة بالاحتلال نقل مواطنيها إلى الأراضي التي قامت باحتلالها وفقاً للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة والمادة ٨٥ من البروتوكول المذكور واللذين اعتبرتا ذلك الفعل جرائم حرب ؟ ألم تدن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حكومة إسرائيل لارتكابها جريمة إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية إثر مذبحه صبرا وشاتيلا في العام ١٩٨٢ في بيروت، ومذبحة جنين في العام ٢٠٠٢ ؟ ألم تطالب الأمم المتحدة حكومة إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية لكي يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره باعتباره حقاً غير قابل للتصرف ؟ ألم تؤكد محكمة العدل الدولية حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وأن بناء الجدار الإسرائيلي داخل الأراضي الفلسطينية هو انتهاك لمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ويؤسس عقبة أمام ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير مصيره وذلك عبر رأيها الاستشاري الصادر في العام ٢٠٠٤ ؟ ألم تخرج الجماهير العربية في العديد من العواصم العربية استنكاراً وأدانةً وشجباً وغضباً عندما كانت أية مدينة أو قرية تتعرض للعدوان الإسرائيلي أو عند أي عمل عدائي إسرائيلي ؟ ألم تكن الأعمال الفدائية أعمالاً بطولية استقطبت جماهير الأمة العربية والإسلامية وأحرار العالم من حول الحركة خلال عقدي الستينيات والسبعينيات ؟ بل ألم يكن نشوء منظمة

التحرير الفلسطينية ومباشرة المقاومة بعد ذلك هما السببان الحقيقيان لإعادة مسألة فلسطين إلى جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد أن تم حذفها كمسألة سياسية في العام ١٩٥٢ لتبحث كمسألة لاجئين بحاجة للمساعدات الإنسانية؟ ألم ندرك نحن بعد مباشرة أعمال المقاومة في أوائل الستينيات أن العالم لا يحترم إلاّ القوي وأنه ليس للضعيف أي مكان إلا الهاوية في عالم اليوم؟ لماذا توقف كل هذا الآن؟ لماذا تغيّر كل هذا الآن؟ هل تغيّرنا نحن فتغيّر العالم من حولنا؟ أم أن العالم تغيّر من حولنا ونحن ما زلنا على عهدنا في الكفاح لتحرير الأرض والإنسان؟ من الذي تغيّر أولاً فغيّر الآخر؟ هل نحن أم الآخرون؟ سؤال كبير كبير يجب على المؤتمر السادس للحركة أن يجيب عنه بكل صراحة وجرأة ومسؤولية كمنطلق لتصحيح الأخطاء الجسيمة، وأساس متين للنهوض بالحركة من جديد.

المتغيرات الدولية لا تدعو إلى المسّ بالثوابت الفلسطينية

نعم، لقد تغيّرت أوضاع عالمية كثيرة في هذه الفترة الزمنية، سقطت وتلاشت دول، ونشأت دول أخرى، ولكن أهم ما وقع من تغيير هو سقوط الاتحاد السوفيتي وتفككه، وانفراد الولايات المتحدة الأميركية كقطب وحيد في السياسة الدولية ومحاولاتها التحكم بالعالم عن طريق القوة العسكرية والاقتصادية الهائلة التي تملكها والرغبة في إنشاء إمبراطوريتها العالمية من خلال نظام العولمة الذي بدأت تبشر به. غير أن

هذا التغيير مهما كان كبيراً وعميقاً ومؤثراً على العلاقات الدولية التي سادت مرحلة الحرب الباردة ونظام القطبين والتوازن الدولي ليس من شأنه أن يغيّر من طبيعة قضية فلسطين، وإن كان يفرض نفسه للإمعان في البرامج السياسية المرحلية لتأخذه بالاعتبار من منظور موازين القوى الجديدة وما ترتب عليها من علاقات دولية جديدة، وإعادة النظر في التحالفات وصياغتها بما يتفق مع طبيعة المرحلة الجديدة، ولكن كل ذلك لا يدعو مطلقاً إلى المسّ بالثوابت الوطنية الفلسطينية والمبادئ الأساسية للحركة؛ لأن تلك الثوابت والمبادئ التي تأسست الحركة عليها ومن أجلها لم تكن مرتبطة بالأوضاع السياسية الدولية القائمة آنذاك ولكن ذلك كان مرتبطاً بحقوق الشعب الفلسطيني في وطنه وفداحة ما وقع عليه من ظلم وإجحاف وقهر وتشريد واحتلال منذ العام ١٩٤٨ ثم احتلال كل فلسطين في العام ١٩٦٧، وما زالت هذه الأوضاع قائمة حتى الآن إن لم تكن قد ازدادت سوءاً.

يبدو واضحاً أن التزام الحركة بالتطور السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وفق ما طرأ من تغيير على إستراتيجيتها كما أسلفنا، ثم ما طرأ على المنهج النضالي للحركة من تغيير معلن من المرجعيات العليا للحركة، وغياب أي تفسير موضوعي لدور كلٍّ من المنظمة والحركة والتمييز بينهما من جهة، ثم ما برز من إخفاق سياسي مع إسرائيل، والأداء غير المقبول للسلطة خلال سنوات حكم الحركة حتى العام ٢٠٠٦ من جهة ثانية كان مع الأسف كافياً لإحداث التغيير الجماهيري السلبي على المستويين الفلسطيني والعربي إزاء الحركة.

المجتمع الدولي وتعزيز الكفاح الفلسطيني

أما المجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة الذي أكد حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية الثابتة وعرفها ودافع عنها، وربط ممارسة شعبنا لهذه الحقوق باستتباب السلم والأمن الدوليين، وهو الذي أكد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني منذ العام ١٩٤٧ عبر قرار ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأدان إسرائيل لاحتلالها الأراضي الفلسطينية واعتبر كل ما ينشأ عن هذا الاحتلال لاغياً وباطلاً بما في ذلك ما تحدته سلطات الاحتلال الإسرائيلي من تغيير جغرافي وديمقراطي ومؤسسي في مدينة القدس وأكد عبر عشرات القرارات أن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية غير شرعي وباطل ويشكل جريمة حرب وفقاً لأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، واتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، وطلب من حكومة إسرائيل عبر قرارات عديدة الانسحاب والخروج من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها بالحرب في العام ١٩٦٧ ليتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على أرضه، هذا المجتمع الدولي قد فعل ذلك على مدى سنين طويلة عندما كنا نحن وهو في خندق واحد، نحن نكافح ونقدم الشهداء من أجل دحر الاحتلال العسكري الإسرائيلي وممارسة حقوقنا المشروعة استناداً إلى أحكام القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان وأحكام ميثاق الأمم المتحدة والعهد

الدولية الأخرى، وهو يكافح، أيضاً، في الوقت نفسه من أجل تعزيز سلطة القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان ورفع شأن ميثاق الأمم المتحدة وأحكامه بتأييد ودعم كفاح الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره دون تدخل خارجي، باعتبار أن كفاح الشعب الفلسطيني يأتي تعزيزاً لمبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق والعهد الدولية ذات الصلة التي اعتبرت الاحتلال العسكري، والسيطرة أو الهيمنة الأجنبية عدواناً وجريمة ضد سلم الإنسانية وأمنها.

المفاوضات مع إسرائيل والمجتمع الدولي

أما وقد أدركنا ظهورنا للمجتمع الدولي وذهبنا إلى مفاوضات مباشرة مع إسرائيل بإشراف الولايات المتحدة الأميركية، دون أية مرجعية قانونية، أو غطاء دولي فقد تخلينا بذلك عن أقوى سلاح كان بأيدينا وهو سلاح القانون الدولي ودعم المجتمع الدولي الذي رفضته إسرائيل وحاربتة على مدى عشرات السنين، كما عطلت مفعوله الولايات المتحدة الأميركية لعشرات السنين أيضاً. لذلك ومنذ بدء المفاوضات مع حكومة إسرائيل، انتقل المجتمع الدولي من حلبة الصراع لصالحنا إلى قاعات المشاهدين يتابع فصول مسرحية المفاوضات التي جعلتها إسرائيل ومعها الولايات المتحدة الأميركية مفاوضات عبثية. ويبدو أن هناك نوعاً من الإهمال للجانب القانوني في معركتنا مع الاحتلال الإسرائيلي، فعندما كانت هذه المسألة تثار أحياناً

في الماضي على أعلى المستويات كان المسؤولون يقولون: "أنتم بتتكلّموا في القانون ونحن منشغل سياسة"، وكان السياسة لا علاقة لها بالقانون، وكان الحالة الفلسطينية بالذات وحقوق الشعب الفلسطيني لا تعتمد أساساً على القانون الدولي إلى جانب المقاومة، وكان قضية فلسطين من السهولة والبساطة بحيث يمكن حلها بالفهولة والقفز عن الحبال السياسية وهكذا لم يتبع الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في العام ٢٠٠٤ تعيين ممثل للجمعية العامة على طاولة المفاوضات، إذ إن زهابنا إلى محكمة العدل الدولية كان من الأساس ومنذ أن بدأنا بالعمل الجاد للتوجه إلى المحكمة في العام ١٩٩٦ كان يستهدف تضمين قرار الجمعية العامة والمخصص لقبول الرأي الاستشاري للمحكمة بنداّ تعيّن الجمعية العامة بموجبه مندوباً أو مراقباً عن الجمعية العامة ممثلاً لها في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ويكون بمثابة صمام أمان فيما يتعلق بتطبيق أحكام القانون الدولي على طاولة المفاوضات. ورغم أن هذا الأمر كان أحد الأركان الرئيسة في مسألة التوجه إلى محكمة العدل الدولية في العام ١٩٩٦ إلّا أنه لم يتحقق غير أن هذا لا يقلل من الأهمية القصوى للرأي الاستشاري المذكور لمحكمة العدل الدولية.

إن التساؤلات التي تعرضنا لها قبل قليل تفترض الذهاب للبحث عن إجابات لا تخرج عن نطاق ثلاثة مجالات للعمل على المستوى السياسي وهي:

أولاً - خيار المقاومة وفق ما حددته الصكوك

الدولية وأجازته أحكامها للشعوب الواقعة تحت نير الاستعمار أو السيطرة الأجنبية من أجل التخلص من تلك السيطرة وممارسة حقها في السيادة والحرية والاستقلال وتقرير المصير.

ثانياً - خيار العودة إلى المجتمع الدولي وهذا يعني بالضرورة العودة إلى الاحتكام إلى القانون الدولي.

ثالثاً - خيار المفاوضات.

ولو نظرنا إلى الخيارات الثلاثة المذكورة بقليل من العمق لأدركنا أنه من حيث المبدأ يكمل كل خيار الخيارين الآخرين، أي أن المقاومة - مثلاً - كحق للشعوب كما ذكرنا في حالة وقوعها تحت السيطرة الأجنبية - تستند في ذلك إلى القانون الدولي الذي منحها الحق في مقاومة كل أشكال السيطرة أو الهيمنة الأجنبية أو الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي، أي أن هناك تكاملاً بين خيار المقاومة وخيار العودة إلى المجتمع الدولي وأحكام القانون الدولي ما دام المجتمع الدولي قد حدد أهدافه ومقاصده في إرساء قواعد الود بين الشعوب والأمم والمحافظة على السلم والأمن الدوليين، وحل النزاعات بالطرق السلمية، وأكد من ناحية أخرى أن إنهاء حالة الاستعمار والاحتلال الأجنبي في العالم ونيل الشعوب حقها في تقرير مصيرها هو عامل أساسي في استتباب الأمن والسلم والاستقرار في العالم. لذلك فإن خيار المقاومة وخيار العودة إلى المجتمع الدولي والاحتكام إلى القانون الدولي في حالة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية هما خياران مرتبطان ببعضهما البعض ويكمل كل منهما الآخر. أما المفاوضات التي وصلت إليها

الشعوب التي كافحت من أجل حريتها واستقلالها فلم تكن بديلاً عن المقاومة المستندة إلى القانون الدولي، ومدعمة من المجتمع الدولي، وإنما تأتي المفاوضات كمرحلة نهائية بين طرفي الصراع، الشعب تحت الاحتلال والقوة المحتلة على كيفية إخلاء الأراضي من جيوش الاحتلال وتحديد زمن ذلك كما حدث في نهايات حروب التحرير في كل من الجزائر وفيتنام مثلاً، باعتبار أن المفاوضات لا تتم بخصوص الأرض ولمن تعود ولكن عملاً بأحكام القاعدة القانونية الواضحة في هذا الشأن وهي أن أي احتلال يقع على إقليم أو على جزء منه لا ينشئ أي حق للقوة القائمة بالاحتلال في الأراضي التي احتلتها على الإطلاق، وأن على القوة القائمة بالاحتلال أن تخرج مع قواتها من تلك الأرض دون قيد أو شرط استناداً إلى مبدأ عدم جواز احتلال أرض الغير بالقوة، أي أن المفاوضات ليست بديلاً عن المقاومة، وطرفا الصراع: قوة الاحتلال من ناحية والشعب تحت الاحتلال من ناحية أخرى لا يتسق أن ينفردا وحدهما بالمفاوضات دون مرجعية قانونية وإشراف من المجتمع الدولي على هذه المفاوضات كي لا تستبد القوة الغاشمة والنوايا غير الحسنة بمصير هذه المفاوضات وبما لا يتفق مع أحكام القانون الدولي كما حدث ويحدث حتى الآن في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.

يبدو واضحاً أن الخلل الذي وقع في المرحلة السابقة كان بسبب اعتماد اللجوء إلى المفاوضات دون أية مرجعية قانونية واستبعاد المجتمع الدولي عن دوره الطبيعي في الإشراف على المفاوضات، وهكذا تمكنت إسرائيل من تعطيل المفاوضات على

مدى خمسة عشر عاماً فكانت النتائج عكس ما لو كانت المفاوضات وفق المعايير التي ذكرناها سابقاً، فاستغلت إسرائيل هذه السنوات وتحت شعار استمرار المفاوضات اكتسبت إسرائيل المزيد والمزيد من الأرض عن طريق الاستيلاء والضم، وأقامت المستوطنات الجديدة، ووسعت المستوطنات القائمة وأحاطت مدينة القدس بمدن استيطانية؛ فعزلتها عن محيطها الفلسطيني وما زالت حتى الآن تنشئ آلاف الوحدات السكنية حولها وأقامت الجدار العازل في انتهاك صارخ لأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني بينما عملية السلام تترنح والعالم يشاهد كل هذا دون حراك بزعم أن ما يحدث إنما يتم في ظل عملية السلام والمفاوضات الجارية بشأنها بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وكان الخداع الإسرائيلي يصور للعالم أن عملية السلام مستمرة والمفاوضات بشأنها جارية في حين كانت إسرائيل تعطل أي تقدم في المفاوضات وتهرب من أي بحث في قضايا الوضع النهائي بينما تمارس الأعمال المحمومة في قضم الأرض والاستيلاء عليها وتهويد مدينة القدس بالتوازي مع الاجتياحات العسكرية لمدن الضفة وقطاع غزة وما يرافقها من قتل للفلسطينيين واعتقالهم، وكأن خداع العالم بعملية سلام وهمية كان ساتراً لكسب إسرائيل المزيد من الأرض وتغيير معالمها باعتباره الهدف الحقيقي لإسرائيل من كل ما يقال عن عملية السلام والمفاوضات المزعومة بشأنها. إن خمسة عشر عاماً أو ما يزيد كانت كافية للتيقن بأن إسرائيل غير جادة في عملية السلام؛ لأن عملية السلام الحقيقي تحقق في النهاية شكلاً

واضحاً للكيانية الفلسطينية من الناحية السياسية والاجتماعية والقانونية وتجسد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفي طليعتها حقه في تقرير مصيره بحرية ودون تدخل خارجي، وهذا ما يتعارض مع نظرية البديل الإسرائيلية والتي نشأت إسرائيل على أساسها من البداية كما يتعارض مع مفهوم السلام عند الإسرائيليين، وهو ما يفسر بوضوح رفض إسرائيل الدخول إلى مفاوضات جادة حول الوضع النهائي رغم التنازلات الجسيمة التي قدمتها منظمة التحرير الفلسطينية لإسرائيل بدءاً من الاعتراف بالحق في الوجود، والقبول بدولة فلسطينية داخل خطوط الهدنة للعام ١٩٤٨ وهي ما يقال عنها حدود العام ١٩٦٧. فلم يعد الأمر يحتاج مزيداً من الكوارث لكي يقرر الجانب الفلسطيني إعادة النظر في المرحلة كلها وتقييمها واتخاذ القرارات الحاسمة بشأنها مهما كانت الخيارات والبدائل صعبة أمام المؤتمر الحركي المقبل، وهذا ما لا يستطيع المؤتمر العام السادس أن يتجاهله، أو ألا يخضعه للبحث الجدي المعمق للخروج بموقف حركي موحد وفقاً للقناعة الجمعية المتبلورة بهذا الشأن خلال انعقاده، وفي حالة الإخفاق في ذلك يفقد المؤتمر دوره التاريخي ويسجل على نفسه أنه لم يكن في مستوى المسؤولية الملقاة عليه، وينهي أعماله تاركاً وراءه الحركة عرضةً للنهش والتفتت والتناحر والانحياز، ما يسمح للمتربصين بها بالبروز والعمل في أكثر المناخات ملائمة لرفع شعار نهاية الحركة وتحويلها إلى حزب سياسي كما يراود لها من جهات خارجية عديدة لم تكن يوماً صديقةً للشعب الفلسطيني أو

منصفةً لقضيته الوطنية وحقوقه المغتصبة. والمقصود من تحويل الحركة إلى حزب سياسي يعني أنها تفقد صفتها النضالية، لتصبح فريقاً كأى فريق سياسي آخر، وتفقد صفتها كحركة تحرر وطني، وتفقد صفتها وفعاليتها كعمود فقري للنضال الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، إضافة إلى أن تحويلها إلى حزب سياسي قبل أن تحقق أهدافها كحركة تحرر وطني بعد أن فجرت ثورة التحرير، وبعد أن قادت العمل الوطني الفلسطيني لأربعين سنة؛ يعني أن الأمل في تحرير الأرض واسترداد حقوق شعبنا، وتأكيد الكيان السياسي والقانوني والاجتماعي والثقافي الفلسطيني كان وهماً في الماضي وأصبح الآن عبثاً، بمعنى آخر هو قتل فكرة المقاومة عند الشعب الفلسطيني بقتل الأمل لديه، وهذا تحد كبير وخطير من شأن المؤتمر أن يتصدى له بكل صلابة وحسم ووعي في حال إثارته.

لعله من أخطر التحديات أثراً وفعاليةً ما يمارس على الحركة من إملاءات وضغوط سياسية ومادية للتأثير في قراراتها السياسية والتدخل في شؤونها الداخلية وانتزاع المواقف منها إزاء قضايا وطنية وأساسية بما لا يتفق مع المصلحة الوطنية العليا، وهنا يستعمل العامل المالي كسلاح خطير في غياب الخيارات والمصادر البديلة، وهذا تحد سوف يواجهه المؤتمر ويتطلب اتخاذ الموقف الجاد والحاسم بشأنه؛ بهدف التخلص من سيف الضغط السياسي والتهديد المالي للتأثير على الموقف السياسي الوطني.

على المستوى التنظيمي

إن التحديات التنظيمية الماثلة أمام المؤتمر المقبل

لا تقل شأنًا وخطورةً عن التحديات السياسية ولا سيما بعد أن تعطلت مؤسسات الحركة سنين طويلة بفعل النزعة الفردية التي سادت العمل التنظيمي، وإغلاق أبواب تداول القيادة أمام الأجيال الشابة، واكتظاظ الحركة بأعداد هائلة ممن لم تنطبق عليهم معايير العضوية كما كان معمولاً به في مراحل العمل النضالي والبذل والتضحية والفداء وبالتالي هرمت القيادة، وذهب بعضها إلى لقاء ربه شهيداً، وتعطل البعض الآخر بسبب المرض المقعد، وأخيراً انقسم من بقي منها على قيد الحياة على نفسه. هذا الوضع المأساوي لقيادة الحركة من الطبيعي أن ينعكس على المستويات الحركية الأخرى إذ باتت الحركة بلا قيادة؛ ما جعل جسم الحركة يتخبط كأى جسم بلا رأس في أخطر مرحلة تجتازها قضية فلسطين وهي تواجه أخطار التصفية للقضية برمتها.

إذاً؛ يواجه المؤتمر العام السادس للحركة استحقاقات سياسية مهمة وخطيرة أتينا على ذكر بعضها، واستحقاقات تنظيمية مهمة وخطيرة وأساسية، أيضاً، حيث يتوقف نجاح المؤتمر على مدى ما ينجزه من معالجة لهذه الاستحقاقات وما يتخذه من قرارات حاسمة سواء على المستوى السياسي أو التنظيمي ولا سيما فيما يتعلق بمأسسة الحركة وتفعيل أجهزتها السياسية والتنظيمية والعسكرية، ووضع حد لانقسام اللجنة المركزية؛ إذ لا يجوز ما جرى ويجري في إطار اللجنة المركزية من انقسامات في مرحلة يحتاج فيها شعبنا وطبيعة المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي إلى الوحدة في القيادة والتنظيم ووحدة القرار السياسي والتنظيمي

كما لا يجوز أن تدخل اللجنة المركزية إلى المؤتمر العام السادس للحركة في هذه المرحلة الخطيرة على القضية برمتها وهي منقسمة على نفسها أو متصارعة فيما بينها.

هذه التحديات أو بعض التحديات الخطيرة التي سيواجهها المؤتمر العام السادس للحركة، وهو كإطار تنظيمي أعلى للحركة مطالب بإيجاد الحلول والمواقف المناسبة لها بما يكفل سلامة الموقف الوطني للحركة، ونظراً لاستحالة إنجاز هذه الاستحقاقات من الناحية العملية خلال فترة انعقاد المؤتمر فإنه من الطبيعي أن يضع الأسس والضوابط والأساليب والحلول المقترحة لتنفيذها من قبل اللجنة المركزية المنوي انتخابها بتكليف منه. وعندما يفعل ذلك يكون المؤتمر قد اجتاز أخطر المراحل في تاريخ الحركة وخرج بها إلى مرحلة نهوض جديدة.

ستون عاماً من النكبة : بين الأمس واليوم: لا شيء تغير

ناهض زقوت*

والشعبية وعلى مستويات القوى والفصائل الوطنية والإسلامية. وإذا كان السؤال يتعلق بنا كفلسطينيين، فهذا من قبيل خصوصية قضية اللاجئين وحقوق العودة. فإذا كانت قضية القدس - والتي لا ننكر مكانتها التاريخية والدينية أو المعاني والرموز التي ترمز إليها، وهي تستحق أن تحظى بالاهتمام الذي يليق بمكانتها - تدخل في دائرة التفاوض، مع أنها جزء من القضية وقطعة محتلة من الوطن، كما أنها لا تخص الفلسطينيين وحدهم، باعتبارها قضية عربية وإسلامية بل ومسيحية أيضاً، فإن قضية اللاجئين قضية فلسطينية بحتة؛ لأنها جوهر القضية بل هي الوطن كله، ولا تحل القضية الفلسطينية دون عودة اللاجئين، وتحتاج إلى مساندة عربية وإسلامية أيضاً، ولكنها تختص بالحق الفردي لكل لاجئ فلسطيني هُجر من

إن النكبة الفلسطينية في العام ١٩٤٨، لا تعني فقط الهزيمة العسكرية للجيش العربي والشعب الفلسطيني، واحتلال الأرض. فالهزيمة العسكرية قد تحدث لأية دولة تدخل في حرب مع دولة أخرى، إنما النكبة في مفهومها العميق هي تهجير الفلسطينيين من وطنهم ودفعهم بقوة السلاح والإرهاب إلى خارج وطنهم، لتخلوا الأرض من السكان من أجل استقدام سكان آخرين من شتى بقاع الأرض ليحلوا مكانهم.

ومع حلول أجواء النكبة الستين على الشعب الفلسطيني، والسؤال الأكبر الذي يراود عقولنا هو: أين وصلنا بقضية اللاجئين وحقوق العودة؟ وذلك على كل المستويات الرسمية

*كاتب وباحث - المركز القومي للدراسات والتوثيق في غزة.

أرضه، وهذا الحق غير قابل للتفاوض أو التنازل من أي طرف كان؛ لأنه لا يملك هذا الحق.

ستون عاماً مضت وما زال اللاجئون في المخيمات ينتظرون (الأمل / الحلم) بعودتهم إلى ديارهم التي شردوا منها في العام ٤٨، ستون عاماً مرت ومازلنا ننظر في المرأة لعنا نجد جديداً قد تغير، فتصفعنا المرأة بالوهم. هذا ليس شعراً أو عواطف سائبة، بل الجرح الذي مازال ينزف، والدماء المتواصلة منذ ستين عاماً ولما تتوقف، هي نكبة خمسة ملايين لاجئ ونيف.

ومن يتابع الحركة السياسية والإعلامية الفلسطينية، اليوم، يلاحظ أننا مستغرقون في الحدث اليومي. ويلاحظ كم تدنى خطابنا السياسي، فبعد أن كنا نتحدث عن الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي يحتلها، أصبحنا نتحدث عن فتح المعابر ورفع الحواجز، وبعد أن كنا نتحدث عن اغتصاب فلسطين، أصبحنا نتحدث عن احتلال أجزاء من فلسطين، وبعد أن كنا نعتبر الاستيطان أمراً غير شرعي وتجب إزالته نسينا الاستيطان ولم يعد يشغلنا إلا تفاصيلنا اليومية، وبعد أن كنا نطالب بعودة اللاجئين أصبحنا نكتفي بالاحتفال بالذكرى السنوية للنكبة.

إن ما نريد أن نبدأ به، بعد ستين عاماً من النكبة وسبعة عشر عاماً من المفاوضات، هو التأكيد على أن الأرض وليس الدولة أولاً، والأرض قبل السلطة ثانياً، صراعنا ليس

على عشرة بالمئة أو عشرين أو ثلاثين أو حتى ٩٩ بالمئة من الأرض، صراعنا ليس فقط على الضفة والقطاع أو على السلطة وإنما صراعنا على فلسطين كما نقشناها في ذاكرتنا طوال سنوات، وقدمنا التضحيات تلو التضحيات من أجل عودتها. وإذا كانت المرحلة الحالية، ونتيجة لمعطيات فلسطينية وعربية ودولية، قد أفرزت شيئاً معيناً، فليس معنى ذلك أن الصراع قد انتهى. قد نقبل بدولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية عاصمة لها، ولكن، هل القبول هو نهاية المطاف؟ هل هذا هو طموح اللاجئين الذين مازالوا مشردين في مخيمات الشتات يعانون من ظلم ذوي القربى؟ هل الدولة الفلسطينية المنشودة تستوعب كل اللاجئين وتنتهي قضيتهم؟ هل الدولة المنشودة هي التي ستمثل حق العودة لكل اللاجئين؟.

في أحد الحوارات مع المفكر القومي د. قسطنطين زريق، طرح عليه المحاور سؤالاً مفاده: "إذا رغبت في كتابة رأيك اليوم (١٩٩٧) عن معنى النكبة مجدداً، ومجدداً، فما الذي تغير في العقلية السائدة؟". فأجاب: "لم يتغير شيء أساسي، فالفرد بقي على حاله، وكذلك المجتمع العربي. التغير يحصل عندما نتحول من التخيل والوهم إلى الإدراك العملي الصحيح".

لقد وضع د. زريق إصبعه على مكنن الجرح، إن مشكلتنا في الواقع العربي عموماً والفلسطيني خصوصاً، منذ ستين عاماً خلت،

أننا نزوّق الشعارات وندبلج الخطابات، ونقتات الوهم، ونحيا في انتظار المخلص القادم من السماء أو من بطون التاريخ.

لقد انطلقت الثورة الفلسطينية في الفاتح من كانون الثاني في العام ١٩٦٥، وانطلقت فصائل المقاومة وأجنتها المختلفة رافعة شعار "العودة والتحرير". ماذا تبقى من هذا الشعار بعد ما يزيد على أربعين عاماً من النضال؟ هل حققنا عودة اللاجئين؟ هل حررنا فلسطين؟ هذه أسئلة تستحق التفكير والتأمل. فمع الإنجازات الكثيرة التي حققتها الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير للشعب الفلسطيني، علينا في سنوات مفصلية مثل الذكرى الستين للنكبة أن نعيد فتح الأسئلة نفسها التي انطلقت للثورة لتحقيقها.

فبعد أن غيّبت الأنظمة العربية القضية نتيجة خلافاتها وصراعاتها ومحاولاتها الهيمنة على القرار الفلسطيني، جاءت انطلاقة كانون الثاني لتشكّل رداً واضحاً على كل من اعتقد بأن قضية فلسطين قد أصبحت هباءً أو ملفاً على رفوف المكتبات، وشكل انطلاق الكفاح المسلح تحدياً من اللاجئين الذين حملوا مسيرة الثورة على أكتافهم وبنوا منظمة التحرير ككيان تمثيلي واحد وموحد لكل الشعب الفلسطيني في داخل فلسطين وخارجها، هذا التحدي حمل عنواناً وحيداً يتمثل في تمسك اللاجئين الفلسطينيين بحقوقهم في العودة إلى ديارهم التي هجروا منها في العام ٤٨، ورفض كل مشاريع التوطين والتهجير، معززين ذلك بالحقوق القانوني والمرجعية الدولية المتمثلة بالقرار ١٩٤.

هذا الصعود في الفعل الفلسطيني المسنود عربياً أوقف عملية تبديد الهوية الوطنية الفلسطينية، وأعاد من جديد طرح القضية بقوة على المجتمع الدولي وفي كل المحافل العالمية وصولاً إلى اعتراف المجتمع الدولي بالمنظمة ومنحها العضوية، فضلاً عن مئات القرارات الدولية التي صدرت تباعاً مؤيدة للحقوق الفلسطينية بما في ذلك حق عودة اللاجئين وحق تقرير المصير والاستقلال.

إلا أنه بعد حرب لبنان في العام ١٩٨٢ وخروج المقاتلين من بيروت وتوزيعهم على الأقطار العربية، وانتقال مركز القيادة إلى تونس، حدثت انتكاسة للثورة الفلسطينية... وبدأت تواجه ضغوطاً دولية وإقليمية لإحداث تغييرات في مواقفها المتشددة تجاه السلام مع إسرائيل. وجاءت الانتفاضة الكبرى في العام ١٩٨٧ لتعيد القضية الفلسطينية إلى ساحة المشهد السياسي، وتذكر العالم بأن ثمة شعباً أعزل مازال يواجه آلة القمع الإسرائيلية، واستثمرت القيادة الفلسطينية هذا الزخم الثوري المتصاعد من الأراضي المحتلة لتضع شروطها ورؤاها لمفهوم السلام مع إسرائيل، مستغلةً تعاطف العالم مع الانتفاضة الشعبية. وكان أن أخذت القيادة الفلسطينية تحقق نتائج هذا التعاطف، إلا أن أزمة الخليج التي وقعت في العام ١٩٩٠ - وما تلاها من حرب طاحنة، واستقطاب عربي مع أو ضد التدخل الأميركي - أعادت القضية الفلسطينية إلى مربع تهميش موقف القيادة الفلسطينية الراض للتدخل

يستطيع الفلسطيني فيه أن يحقق وجوده المادي والمعنوي .

وإذا كان الاتفاق يحمل هذه الإيجابيات، إلا أنه يحمل سلبيات أكثر منها، أهمها: غياب حل واضح لقضية اللاجئين، باعتبارها جوهر القضية الفلسطينية وأحد العنوانين الرئيسيين للنكبة: اغتصاب الأرض وتشريد الشعب. وتم تأجيل القضية للبحث في مفاوضات الحل النهائي؛ ما أدخلها في متاهات الرؤى والآراء الفلسطينية والإسرائيلية.

إن الموقف الفلسطيني - للحقيقة - لم يكن موحداً من قضية اللاجئين، كالموقف الإسرائيلي، إذ اختلفت تفسيرات الموقف الرسمية والمواقف الشعبية في النظر لقضية اللاجئين وحق العودة، فالموقف الرسمي بنى خطابه السياسي في هذه القضية على ربطها بعملية التسوية، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين وفق القرار الأممي رقم ١٩٤. ومع تأكيد القيادة السياسية للسلطة الوطنية الفلسطينية وقيادة منظمة التحرير أنهما يحتكمان إلى قواعد القانون الدولي بهذا الخصوص، إلا أن موقفهما ملتبس، فالحل العادل لا يعني العودة إلى الأراضي المحتلة العام ٤٨، رغم ربطه بالقرار ١٩٤، فهذا القرار يحمل جانباً آخر غير العودة وهو التعويض، فيمكن أن يكون الحل العادل هو عودة اللاجئين إلى أراضي الدولة الفلسطينية وقبول التعويض، وبهذا يكون القرار ١٩٤ قد تحقق بالعودة والتعويض. وهنا يكمن غموض

الأميركي. ولكن حرب الخليج أفادت القضية الفلسطينية من حيث لم يكن مخططاً، إذ تم الربط بين القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة ضد العراق والتي تم تنفيذها فوراً، وبين القرارات التي أصدرتها ضد إسرائيل ولم تنفذ؛ ما أدخل أميركا والمجتمع الدولي في حالة إرباك وتناقض في المواقف، وبدأت الأصوات تعلو في العالم مطالبة بحل للقضية الفلسطينية؛ ما أحدث نوعاً من التحول في المواقف الدولية والإقليمية تجاه إيجاد حل لهذه القضية.

وكان مؤتمر مدريد، ومفاوضات واشنطن، وصولاً إلى توقيع اتفاق أوسلو في العام ١٩٩٣، وما تلاها من اتفاقيات أخرى. وحينها دخلت القضية الفلسطينية مرحلة جديدة في تاريخها، وانقسم الشعب الفلسطيني إلى مؤيد للاتفاق ومعارض له، وشهدت الساحة الفلسطينية سجلات ونقاشات وطروحات، والكل يحاول أن يقنع الآخرين بصحة وجهة نظره من الاتفاق. ولكن رغم مساوئ اتفاق أوسلو، إلا أنه حمل إيجابيات أهمها: تراجع المشروع الصهيوني، وانتفاء مقولة (أرض الميعاد) "الممتدة من النيل إلى النهر الكبير (نهر الفرات)"، وانسحبت إسرائيل من قطاع غزة وأخلت مستوطناتها. كما قامت أول سلطة فلسطينية على أجزاء من أرض فلسطين، وشكلت مؤسساتها المدنية والعسكرية، وحققت نوعاً من استرداد الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، بوجود مكان

المفهوم الفلسطيني الرسمي لحق العودة وحل قضية اللاجئين. إن حل قضية اللاجئين هو عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هجروا منها قسرياً في العام ١٩٤٨.

أما الموقف الشعبي الفلسطيني، المتمثل في الهيئات والمؤسسات واللجان العاملة على الدفاع عن حق العودة، وكذلك القوى والفصائل الوطنية فيؤكد في خطابه حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هجروا منها عام النكبة، ويحذر من القيام بالتنازل عن حق العودة، على اعتبار أنه حق فردي وجماعي في آن، ولم يفوض اللاجئين أحداً بالتنازل عن حقهم بالعودة. وتسعى القوى الشعبية إلى تحشيد الجماهير الفلسطينية حول خطابها وطروحاتها؛ بهدف إيجاد وسيلة ضغط على القيادة السياسية والمفاوض الفلسطيني تمنعهما من التفريط بحق العودة.

ومع هذا، فإن ثمة انقساماً واضحاً في الموقف الشعبي تتضح معالمه من التعدد البارز للهيئات واللجان والمؤسسات والتجمعات العاملة على الدفاع عن حق العودة وقضية اللاجئين، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة أو أراضي ٤٨ أو في دول الشتات العربي أو في دول الشتات الأوروبي. ورغم اتفاقها بشأن الهدف إلا أنها متباينة في أسلوب تحقيق الهدف، وبالإضافة لما سبق ثمة ما هو أخطر، ويتمثل في الصراعات القائمة بين قيادات هذه اللجان والهيئات على قيادة حركة الدفاع عن اللاجئين وحق العودة؛ ما يخلق حالة من التشرذم وتبديد الجهد ويؤدي

كذلك إلى غياب التنسيق والمتابعة لقضية من أهم القضايا الفلسطينية والتي تستقطب حولها إجماعاً جماهيرياً كبيراً.

في المقابل، نجد أن الموقف الإسرائيلي فيما يتعلق بقضية عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هُجروا منها في العام ٤٨ موحد سواء على المستوى الرسمي أو على المستوى الشعبي، فالكل يرفض عودتهم بإصرار وعناد شديدين، مع رفض الاعتراف بالمسؤولية عن تهجيرهم وتحميل المسؤولية للجيش العربية التي دخلت فلسطين في العام ٤٨. إن عودة اللاجئين من وجهة نظرهم تنهي يهودية الدولة ومستقبل اليهود في إقامة دولتهم؛ ولهذا يرفضون قرارات الشرعية الدولية بخصوص اللاجئين ويرون من خلال منظارهم الخاص أن ثمة مستجدات كبرى قد حصلت منذ العام ١٩٤٨ (أي عام النكبة) وأن قرارات الشرعية الدولية قد عفى عليها الزمن وأصبحت غير قابلة للتطبيق، وبالتالي فقضية اللاجئين الفلسطينيين في الرؤية الإسرائيلية هي قضية إنسانية لا سياسية، قضية تحتاج إلى عطف ورعاية وإعادة تأهيل وليس إلى حلول ذات طابع تاريخي إستراتيجي.

بعد ستين عاماً من النكبة، هذا ما وصلنا إليه في قضية اللاجئين وحق العودة: انقسام في الموقف الفلسطيني وتوحد في الموقف الإسرائيلي.

ماذا بعد . . . ؟

إن دور المثقفين الفلسطينيين قد غُيِب تماماً

عن القضية المركزية للشعب الفلسطيني، واقتصر دورهم على الحفاظ على جوهرها في كتاباتهم الفكرية والإبداعية. وكانت قضية اللاجئين بل مجمل القضية الفلسطينية دوماً في أيدي السياسيين، ولم يكن للمثقفين أي دور في صناعة القرار. ونعتقد بأن قدرة السياسي على المناورة والتكتيك والتلاعب بالألفاظ والمصطلحات جعلته سيد الموقف، في حين أن المثقف ليست لديه هذه القدرة على المناورة؛ فالقاموس الثقافي محروم من حكمة المناورة، وقد يناور الثقافي بالجانب السياسي الموجود فيه، ولكن بالجانب الثقافي الموجود فيه لا يستطيع أن يناور؛ لأنه يتعامل مع قيم ومثل مطلقة، وبالتالي لا يمكنه تجزئة القيم والمثل إلى مراحل.

إن المثقف هو روح الشعب-بصرف النظر عن فكره وانتمائه- فالمثقف هو الذي يُغذي الجماهير بالفكر والرؤى والتوجه الصحيح، سواء أكان ذلك باتجاه الخروج من الأزمة الراهنة وحالة الانقسام، أم التحرر من الاحتلال، أم تغيير الوضع القائم وإحداث حراك في المجتمع نحو التغيير. وحينما يدرك المثقف أن مهمة التغيير ملقاة على عاتقه؛ لأنه يتعامل مع قيم ومثل ثابتة لا تخضع للتعديل أو لاتفاقات سياسية؛ فإنه يحافظ على ذاكرة الأمة وتاريخها، ولهذا لن يتراجع قيد أمثلة عن القيم والمبادئ التي آمن بها مهما واجه من ضغوط وتهديدات؛ وهذا ما يجعل المثقف الركيزة الأساسية في المجتمع وفي صناعة القرار.

يعتقد الكثير من الباحثين والمؤرخين والسياسيين والكتاب بأن قوة إسرائيل تكمن في المال والاقتصاد أو في الإعلام، وعلى أهمية هذه العناصر، إلا أنها ليست قوة إسرائيل الحقيقية، إنما قوتها في العلم والتكنولوجيا ومراكز البحث العلمي. وهذا ما نفتقر إليه عربياً وفلسطينياً.

ومن هنا تطرح الأسئلة نفسها: كيف نؤسس لمشروع فكري ثقافي وربما سياسي في وقت لاحق قد يثمر فيما بعد ستين عاماً من النكبة؟ هل نؤسس تجمعاً ثقافياً عربياً فلسطينياً يُعمّق طبيعة الصراع ويبرز أبعاده وآفاقه المستقبلية؟ هل نجتمع كل المراكز والهيئات واللجان تحت مسمى واحد وهدف واحد؟ هل نبدأ بتأسيس مراكز أبحاث علمية مختصة بالقضية الفلسطينية تصدر مجلات وكتباً ودراسات ونشرات تنمي الوعي وتزيد المعرفة؟ كيف لنا أن نعزز ثقافة حق العودة في نفوس أبنائنا؟ ما الوسائل التي يمكن استخدامها لإعادة ربط القضية الفلسطينية عامة وقضية اللاجئين خاصة بالبعد العربي والإسلامي، وإعادة صلتها بالحركة الشعبية العربية الثقافية والسياسية؟، بل قبل ذلك، ما الآليات التي يمكن من خلالها أن نوحّد أبناء شعبنا في كافة أماكن وجوده حول خطاب (ثقافي/ سياسي) موحد في مجمل القضايا المصيرية؟.

وفي الختام فإن قضية اللاجئين تدخل في هذه الأيام مرحلة المفاوضات على قضايا الحل النهائي، تدخل ونحن في حالة انقسام فلسطيني

بين شطري الوطن نتيجة انقلاب حركة حماس على الشرعية في قطاع غزة. وتدخل كذلك مع غياب وحدة الخطاب الفلسطيني من هذه القضية، وتدخل، أيضاً، ونحن فلسطينياً نواجه كتلة من الضغوط الدولية والإسرائيلية للتنازل عن حق العودة في مقابل التساهل في قضايا أخرى. وهذا ما يدخل قضية اللاجئين وحق العودة في مرحلة الخطر، ويضعف موقف المفاوض الفلسطيني. إن من الخير للفلسطينيين أن لا يخوضوا في قضية اللاجئين إذا شعروا بضعف النتائج المتوخاة وإذا شعروا بقوة الضغوط، بل عليهم ألا يدرجوا تلك القضية على بساط البحث وأن يطلبوا تأجيلها ويرفضوا الخوض في التفاوض حولها؛ لأن مجرد فتح باب التفاوض أو النقاش حولها يجعلها قضية قابلة للأخذ والرد والمساومة. إن تأجيل قضية اللاجئين خير من التنازل عنها؛ فلعله يكون للأجيال القادمة موقف أقوى وظروف أفضل تتمكن حينها من تحقيق حق العودة؛ لهذا على المفاوض الفلسطيني أن يعطيها هذا الحق بعدم التوقيع على أي شيء يتعلق بهذه القضية، إذا لم تكن العودة إلى الأراضي التي شرد منها اللاجئين في العام ١٩٤٨.

حركة حماس والنظرية الواقعية في العلاقات الدولية

الدكتور أيمن شاهين*

بالتالي جوهر مجمل علاقات وعمليات التفاعل الدولية (السلمية وغير السلمية). أما النظام الدولي فإنه هيكل هذا التفاعل بين الفاعلين الدوليين ومن يسيطر عليه تحديداً.

وكما أن السياسة الخارجية تؤدي حتماً إلى تكوين السياسة الدولية، فإن السياسة الدولية تؤدي إلى تكوين العلاقات الدولية، وللترباط الصاعد من الأسفل؛ لا مبالغة في القول إن السياسة الخارجية هي أساس جميع التفاعلات الدولية، فدونها تنتفي هذه التفاعلات أصلاً وهذا ما يؤكد مجموعة من أساتذة العلوم السياسية أمثال: كورت لندن، وليك ومورسون، وشارلس ليرج، وغيرهم.

وفي إطار العلاقات الدولية نستطيع أن نفهم السياسات الخارجية باعتبارها تصرفات وسلوكيات وتفاعلاً (فاعل دولي محدد معين) تجاه الآخرين من الفاعلين الدوليين. وعلى ذلك فإن العلاقات الدولية

العلاقات الدولية والسياسة الخارجية

العلاقات الدولية تُعرف بأنها عملية التبادل أو التفاعل بين الفاعلين الدوليين والتي تتسم بنوع من أنواع الاعتماد المتبادل. فالعلاقات الدولية تشمل أية عملية تبادل أو تفاعل سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وثقافية . . . بين عدد من الفاعلين الدوليين سواء أكان الفاعل دولة، أم منظمة دولية، أم حركة تحرر وطني، أم شركة متعددة الجنسيات

هذا التفاعل يتسم بظاهرة التأثير والتوافق بالدرجة نفسها وفي الاتجاه نفسه؛ فإذا أصبح التأثير باتجاه واحد وبكثافة عالية فإننا نصل إلى درجة يطلق عليها ظاهرة التبعية، وهي حالة موضوعية. لذلك يمكن القول إن ظاهرة العلاقات الدولية تعكس في آن واحد، ظواهر الصراع والتعاون الدولي، وتشكل

* أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بجامعة الأزهر في غزة

هي مجموع السياسات الخارجية للدول. إن برنامج وسلوك السياسة الخارجية يبنى أساساً على تحقيق الأهداف القومية للوحدة الدولية.

النظرية الواقعية (نظرية القوة) بعد انهيار الاتحاد السوفيتي

لعمود طويلة مضت ظل مفهوم "القوة" وبالذات القوة العسكرية ومجمل مفاهيم ومقولات ما يعرف بالنظرية الواقعية مسيطراً ويحكم نمط العلاقات الدولية، رغم وجود النظرية المثالية التي تمجد الأخلاق والقانون الدولي والمنظمات الدولية والخير في الإنسان.

ورغم سقوط حلف (وارسو)، وتفكك الاتحاد السوفيتي نفسه، إلا أن هذا السقوط لم يغير كثيراً من وجود مفهوم القوة العظمى، حيث إن الأغلبية من علماء السياسة الدولية يعتقدون بأن الأساس النظري للنظرية الواقعية لم يتصدّع بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وأن عناصر النظرية الواقعية (نظرية القوة) هي التي تحكم العلاقات الدولية. لقد حرصت الولايات المتحدة على جعل مفهوم القوة العظمى دالاً على القوة الأميركية وجعل هذه القوة أحادية ومسيطرة على العلاقات الدولية، والزعم بأن القوة العظمى هي القوة القادرة على أن تفعل ما تريد وقتما تريد وكيفما تريد.

إن المفاهيم المنبثقة عن نظرية القوة، أفرزت، أيضاً، مقولة تزعم أن نمط التفاعل والتأثير في النظام نمط أحادي الاتجاه أو أحادي المسار، من قيادة النظام إلى الدول الوطنية باعتبارها وحداته الأساسية، أو من قيادة النظام إلى النظم الإقليمية الفرعية باعتبارها

تكوينات وسيطة بين قيادة النظام الدولي وقواعد هذا النظام؛ أي الدول الوطنية. وقد كان هناك إصرار على نفي مقولة "التأثير المتبادل" أو التأثير ثنائي المسار بين قيادة النظام وقواعده سواء أكانت دولاً أم نظماً إقليمية فرعية.

النظرية الواقعية تؤكد عنصري القوة والمصلحة القومية (الوطنية) وارتباطهما ببعضهما، وأكد منظرو النظرية عدم الاعتداد بالمبادئ المثالية (النظرية المثالية).

"حماس" والعناصر التي تعتبرها النظرية الواقعية ضعيفة التأثير في العلاقات الدولية

ركز الواقعيون على الاستفادة من التاريخ في إثبات أن العقل والأخلاق الدولية والرأي العام هي دعائم ضعيفة غير قادرة على القيام بمهمة المحافظة على السلام أو حتى إنجاز السلام.

الرأي العام

يؤكد الواقعيون من خلال مراجعاتهم للتاريخ أن الرأي العام هو دعامة ضعيفة غير قادرة على القيام بمهمة المحافظة على السلام أو حتى إنجاز السلام. لقد اعتمدت حركة حماس في توجيه برنامجها وخطابها السياسي والذي يتضمن أهدافها بشكل أساسي على الرأي العام وليس على الوحدات الدولية من أجل إنجاز السلام الذي تريده أو حتى المحافظة على الوضع الراهن بكل سلبياته الذي كان قائماً لحظة تشكيلها حكومتها الأولى في آذار ٢٠٠٦م. وحتى عندما وجهت برنامجها وخطابها إلى الوحدات الدولية فإنها وجهته إلى وحدات

دولية غير فاعلة على المسرح الدولي ولا يوجد لها تأثير يذكر في الإقليم، أما الوحدات الدولية التي من الممكن أن تكون فاعلة في الإقليم مثل سورية وإيران واليتين من الواضح أن حركة حماس راهنت - إلى حد معقول - عليهما، فإن الدولتين تحظيان بعداء واضح من قبل القوة العظمى صاحبة السيطرة والسطوة على النظام الدولي القائم، وهذا أدى إلى الحد من قدرة حركة حماس على الحركة السياسية في المجال الإقليمي وحرمانها حرية الحركة والتأثير على المسرح الدولي.

الأخلاق الدولية

تتعامل نظرية القوة مع الأخلاق الدولية على أنها لا تؤثر في سلوك الدول وأنها ليست هي الهاجس الفعلي لهذا السلوك، فالحقيقة أن حركة حماس قد اعتقدت بأنها وبمجرد فوزها بالانتخابات التشريعية الثانية التي أجريت في كانون الثاني ٢٠٠٦م، فإن الأخلاق الدولية سوف تفرض نفسها على الدول والوحدات الدولية كي تتعامل معها، لكن الحقيقة التي ظهرت أن هذه الوحدات الدولية قد أدارت ظهرها لنتائج الانتخابات وبحث عن مصالحها فقط في التعامل مع حركة وحكومة حماس. إن الفوز بالانتخابات لا يعني بالضرورة أن الوحدات الدولية مجبرة على التعامل مع حركة حماس أو حكومتها؛ فالمصالح وليست الأخلاق هي التي تحكم السلوك الدولي.

إن الأغلبية الساحقة من الوحدات الدولية قاطعت حكومة حماس الأولى، منها من أعلن رسمياً المقاطعة، ومنها من مارست المقاطعة عملياً

دون الحاجة إلى إعلان رسمي. لقد ولدت حكومة حركة حماس الأولى مقاطعة ومحاصرة رغم أنها، قانونياً، تمثل حكومة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وهذا يعود بالدرجة الأساسية إلى برنامج الحكومة الذي أعلن على لسان رئيسها إسماعيل هنية في جلسة المجلس التشريعي لنيل الثقة عليها، والذي لم يتجاوب أو يقترب من شروط الرباعية الدولية الثلاثة، وما وقعت عليه منظمة التحرير من اتفاقيات سابقة مع إسرائيل.

وما لقاء رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل مع القيادتين الروسية والتركية بعيد الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية إلا محاولة من تلك الدول لإقناع قيادة حركة حماس بالتعاطي الإيجابي على الأقل مع شروط الرباعية، ويجب ألا ننسى أن روسيا الاتحادية ساهمت في صياغة تلك الشروط. وأن عدم استقبال أي وفد من حركة حماس أو حكومة حماس الأولى أو القائمة حالياً في غزة بعد انقلابها في كل من الدولتين ومنذ أكثر من سنتين، هو مؤشر على أن هذه الوحدات الدولية وغيرها لا تريد أن تتعامل مع حركة حماس أو حكومتها إلا بعد الموافقة على الشروط الدولية.

القانون الدولي

القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة تعتبر مصدراً من مصادر القانون الدولي، وهناك العشرات من القرارات الدولية التي تكفل للفلسطينيين حقهم بالعودة وإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حزيران ١٩٦٧م. مع عدم إغفال حقيقة أخرى

عدم الثقة بالغير من الدول

أهم سمات العلاقات الدولية - حسب الواقعيين - هي عدم الثقة بالغير من الدول، لا شك في أن حركة حماس لا تعطي الثقة لمن حولها من الوحدات الدولية، ولكنها في بعض الأحيان تظهر وكأنها تراهن على حلفائها الإقليميين وتثق بهم، والسؤال المطروح هنا، ماذا لو كانت سورية ذاهبةً باتجاه الصلح مع إسرائيل وتوقيع اتفاق سلام معها؟ ألن يؤثر ذلك سلباً على حكمها في غزة؟ وكيف سيكون مستقبل العلاقة معها؟ أما إيران فماذا لو قبلت بما هو معروض عليها من حوافز - مثلما حصل مع كوريا الشمالية - وتمت تسوية الموضوع النووي الإيراني سلمياً؟

يعتقد الواقعيون بأنه يجب على الوحدة الدولية العمل على كسب حلفاء جدد وعدم الاعتماد عليهم من أجل حمايتها أو الدفاع عنها. إن حركة حماس وحكومتها لم تكسبا حلفاء جددًا ولا حتى أصدقاء جددًا. لقد فقدت حركة حماس وحكومتها عددًا من الوحدات الدولية، بل إن بعض هذه الوحدات تمت معاداته مثل الأردن.

هناك وحدات دولية في الإقليم كانت إلى زمن ليس ببعيد، متوازنة في العلاقة بين حركة حماس وحركة فتح. أما اليوم فهذه الوحدات الدولية مثل السعودية وأغلب دول الخليج، قد تراجعت علاقاتها مع حركة حماس وحكومتها، وبالتالي فقدت معها الكثير من مصادر الدعم المالي، وتراجعت إلى حدٍّ ما درجة تأييد الشعوب العربية لهما في تلك الدول عمّا كانت عليه في السابق.

أما مصر وهي المنفذ الوحيد لقطاع غزة وحركة حماس وحكومتها إلى العالم الخارجي، فإن العلاقة

مهمة وهي أن القرارات الدولية الصادرة عن المؤسسة الدولية لم تطالب بتدمير إسرائيل، بل على العكس، أكدت وجود إسرائيل وحققها بالعيش في سلام وأمن في المنطقة. إن المفاجئ في برنامج حكومة حماس أنها لم تعطِ موقفًا واضحاً من القرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، وأن ما طرحته لا يمكن إلا أن يفهم على أنه موقف اللاموقف، حيث أكد برنامج حكومة حماس الأولى على "أن الحكومة ستتعامل مع القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية بمسؤولية وطنية وبما يحمي حقوق شعبنا وثوابته الوطنية"، والواضح أن حكومة حماس وضعت نصب عينها الجزء السلبي من القرارات ولم تأخذ بالجزء الإيجابي الخاص بالعودة والدولة.

على أي حال، فالقرارات الدولية والقانون الدولي نفسه لا يعطيان صاحب الحق حقوقه، ولكنهما يساعدان على تغيير الظروف وهما مصدرا قوة للضعيف، ويجب أن يكونا كذلك، ولكن الحقيقة التي وجدت نتيجة التعاطي السلبي مع القرارات الدولية، حرمت حكومة حماس من الوصول إلى المنظمة الدولية أو أية منظمة دولية أخرى لطرح وجهات نظرها حيث لم يسجل أي حضور لحركة حماس أو حكومتها في أية منظمة دولية، وبقي نشاط الحركة والحكومة خلف الكواليس، تفاوض أشخاصاً انتهت خدماتهم في دولهم ولم يعد لهم أي دور أو تأثير في صنع السياسة الخارجية لدولهم مثل: ألستر كروكر المدير السابق لجهاز الأمن الخارجي البريطاني (MI6)، والرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر، الذي غادر البيت الأبيض قبل ثمان وعشرين عاماً.

كانت تشكّل أساس القوة المقصودة لديهم، وعند عقد مقارنة بين قوة حركة حماس وحكومتها من جهة، وقوة إسرائيل من جهة أخرى، فإننا نجد التالي:

أولاً - القوة العسكرية

ميزان القوة العسكرية يميل إلى صالح إسرائيل، ليس فقط مقارنة بالقوة العسكرية لحركة حماس وإنما على الأقل بالمقارنة بالقوة العسكرية للدول العربية المحيطة بإسرائيل.

ثانياً - القوة الاقتصادية

تعيش إسرائيل حالة من التطور الاقتصادي في كثير من المجالات الاقتصادية المختلفة، سواء التحسن المطرد لقيمة الشيكل مقابل الدولار، أو انخفاض نسبة البطالة التي تكاد تساوي نسبة البطالة في أكثر اقتصاديات الدول تقدماً واستقراراً (تصل إلى أقل من ٧٪)، أو الزيادة السنوية المطردة في الناتج القومي، أو الزيادة المطردة، أيضاً، في ميزانيتها السنوية (تتجاوز ٨٠ مليار دولار)، أو الزيادة في متوسط دخل الفرد السنوي، أو الزيادة في حجم الصادرات السنوية. إن الاقتصاد الإسرائيلي يُصنّف ضمن واحد من الاقتصاديات العشرين الأوائل في العالم.

أما على الجانب الآخر من المعادلة، فإن الوضع الفلسطيني خصوصاً في قطاع غزة (الإقليم الذي تسيطر عليه حركة حماس) على المستوى الاقتصادي، فإن الأوضاع في قطاع غزة لا تتراجع فقط وإنما تسجل حالة انهيار في كثير من القطاعات الاقتصادية، ولست هنا بصدد الدخول في الأسباب التي أدت إلى التراجع والانهيار، فقطاع البناء والإنشاءات نستطيع الجزم بأنه متوقف، وقطاع النقل والمواصلات مصاباً

معهما تبدو غير طبيعية، فالتراشق الكلامي الذي سمعناه أكثر من مرة وخلال فترات مختلفة في وسائل الإعلام المختلفة وعلى لسان قيادات سياسية لحركة حماس، وكتابات صحافية لرؤساء تحرير صحف مصرية محسوبة على الحكومة المصرية ومعروف عنها تعبيرها إلى حد ما عن سياسة الحكومة المصرية، وكذلك التهديدات المستمرة باقتحام الحدود مع مصر، كلها لا تؤثر إلى علاقة حسنة.

الواضح أن الحكومة المصرية تنتهج سياسة احتواء حركة حماس وحكومتها، والتي مفادها استثمار أكبر وقت ممكن معها؛ كي تستمر الأوضاع على ما هي عليه، وهذا بالتأكيد لا يعمل لصالح مستقبل حركة حماس وتحسين أوضاعها وأوضاع قطاع غزة. إن سياسة الاحتواء هذه تفرض على حركة حماس وقيادتها التعايش مع المعطيات القائمة، والتي بمجملها تزيد من عزلتها الإقليمية والدولية، وتؤثر سلباً في شعبيتها في قطاع غزة، بحيث تتكيف مع الأزمات ولكنها لا تحلها. إن تعاطي حركة حماس وحكومتها مع أزمة الوقود، بدأت بتوزيع حصص للسائقين العموميين والمؤسسات العامة... وهذا يدل على أنها تكيف نفسها مع الواقع الجديد ولا تعمل على تغييره.

القوة كعنصر أساسي للنظرية الواقعية، وموقع حركة حماس منها

يقول الواقعيون إن مفهوم القوة يشكل أحد العناصر الأساسية الجوهرية في العلاقات الدولية، وإن السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة. وإن القوة حسب رأيهم ليست القوة العسكرية وحدها وإن

بحالة شلل؛ نتيجة النقص الحاد في إمدادات الوقود القادمة من إسرائيل ونقص قطع الغيار، وحجم الاستثمار الخارجي يصل إلى الصفر تقريباً، وحجم الاستثمار الداخلي تراجع بشكل كبير. عشرات آلاف الفلسطينيين في قطاع غزة فقدوا فرص عملهم في القطاع الخاص، والبطالة تضرب أطناًها وتتراوح نسبتها بين ٦٠٪ - ٨٠٪ حسب إحصائيات متعددة لمؤسسات محلية ودولية مختلفة، والصادرات من قطاع غزة في تراجع مستمر وفي بعض الأيام بل الأسابيع تصل إلى الصفر، السياحة لا تساهم بأية نسبة يُعتد بها في الناتج المحلي لقطاع غزة. ونستطيع القياس على كل القطاعات الاقتصادية الأخرى بأنها تتراجع بشكل كبير أو في طريقها إلى الانهيار أو انهارت فعلاً.

ثالثاً- القوة الدبلوماسية

بعد تشكيل حكومة حركة حماس الأولى، مورست شبه مقاطعة على وزير خارجيتها محمود الزهار، الذي حاول أن يزور عدداً من العواصم العربية والأجنبية، ولكن محاولاته باءت أغلبها بالفشل. أما منذ انقلاب حركة حماس في حزيران ٢٠٠٧م وحتى الآن فلا توجد أية دولة تحتفظ بتمثيل دبلوماسي لها في غزة سوى قطر. جميع الممثلات العربية والأجنبية أغلقت أبوابها وانتقلت إلى رام الله. والاعتراف العربي والدولي فقط هو بالرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس حكومته سلام فياض.

حتى أن اللقاءات الدبلوماسية مع وزارة خارجية حكومة حماس تكاد تكون معدومة تماماً، الجهود المصرية للتهديّة مع حركة حماس كتنظيم فلسطيني

يسيطر على قطاع غزة كأمر واقع وليست مع حكومتها. لقاء واحد يقيم جمع دبلوماسياً فرنسياً مع حكومة حركة حماس، وعدت فرنسا بعد كشفه بعدم تكرار ذلك العمل، وعلى لسان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي نفسه. إن حركة حماس وحكومتها تعيشان حالة قطيعة دبلوماسية شبه كاملة.

ونستطيع بالقياس على الأنواع المختلفة للقوة مثل: المصادر الطبيعية والمساحة وعدد السكان ونوعية التعليم والبحث العلمي والتقدم التكنولوجي والصناعة العسكرية والمدنية والزراعة ووفرة المياه والسياحة، والبنى التحتية ومعدلات الفقر وغيرها أن نجد أن ميزان القوة بكل جوانبه يميل بشكل كبير لصالح إسرائيل، بل على العكس فإسرائيل تتقدم وحماس وسكان غزة يتراجعون في جميع المجالات.

الاستحواذ على القوة يهدف بالدرجة الأساسية إلى الحفاظ على الذات، ومما سبق من مقارنة في أنواع القوة التي تمتلكها حركة حماس والفلسطينيون في قطاع غزة، لا نجد ما يؤهلهم للاستمرار في الحفاظ على الذات سواء كنظام حكم أو حزب.

على حركة حماس أن تدرك الحقيقة المرة والتي مفادها أن الوحدات الدولية تتعامل وفق عناصر النظرية الواقعية، وخصوصاً القوة بكل أنواعها، وأن المثاليات والمبادئ والأمنيات ليس لها مكان في التعامل بين الوحدات الدولية. في حال اقتنعت حركة حماس بأن العلاقات الدولية بين الدول تحكمها النظرية الواقعية والقوة أساساً، فإن الخيارات أمامها محدودة وليست كثيرة ومتنوعة كما يعلن قياداتها والناطقون باسمها.

منظمة التحرير الفلسطينية: حوار الشركاء

المشاركون:

إبراهيم أبو النجا (أبو وائل)، عضو المجلس الثوري لحركة (فتح)

جميل المجدلاوي، عضو المكتب السياسي للجهة الشعبية لتحرير

صالح زيدان، عضو المكتب السياسي للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

وليد العوض، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني

أدار الندوة الدكتور

عاطف أبو سيف

حدثت سواء في بنية ونسيج المجتمع الفلسطيني أو في السياق العربي والدولي المحيط بالفعل السياسي الفلسطيني. فبعد تبني المنظمة فكرة الحل المرحلي ودخولها العملية السلمية عقب مؤتمر مدريد في العام ١٩٩١ وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية ودخول ياسر عرفات وقيادة المنظمة إلى أرض الوطن في تموز ١٩٩٤، وجد واقع سياسي جديد أفرز مهام جديدة ومؤسسات خاصة به. ترافق هذا مع ظهور تنظيمات فلسطينية جديدة عملت خارج أطر ومؤسسات منظمة التحرير بل وفي كثير من الأحيان إن لم يكن في أغلبها طرحت نفسها بديلاً عن منظمة التحرير.

شكلت الحوارات الوطنية الداخلية بين فصائل العمل الوطني والإسلامي (حماس والجهاد) محاولات جادة للخروج بصيغ يتفق عليها الجميع لما بات كلمة السر "تفعيل منظمة التحرير

على مدار أربعة قرون ونصف شكلت منظمة التحرير الفلسطينية "بيت الفلسطينيين" وشكلت توقعهم الأبدي إلى تحقيق مشروعهم التحرري الذي يكفل لهم حقوقهم السياسية كافة، كما عبرت وبقوة عن الصبغة الائتلافية للحركة الوطنية الفلسطينية. إن منظمة التحرير الفلسطينية التي استطاعت وعبر سنوات من الكفاح المسلح والنضال الدبلوماسي في كافة الأروقة والعواصم، أن تحقق جملة من الإنجازات السياسية المهمة التي جعلت منها حقاً "الممثل الشرعي الوحيد" للشعب الفلسطيني في كافة أماكن وجوده. لقد شكّل دخول فصائل المقاومة داخل المنظمة ومن ثم سيطرتها على مؤسساتها تحولاً جذرياً في طبيعة مهام المنظمة وفي رؤيتها إلى سبل إدارة القضية الوطنية وصولاً إلى غاياتها وإلى تحقيق مقاصد النضال الوطني التحرري. مياه كثيرة جرت من تحت الجسر، وتحولات كثيرة

الفلسطينية". بات هناك إجماع (فلسطيني / فلسطيني) حول ضرورة دمج المنظمات الجديدة ضمن مؤسسات المنظمة وتفعيل هذه المؤسسات بما يعكس الثقل السياسي الحقيقي لكل تنظيم. مدخلات ومخرجات هذه الحوارات تشتمل على الكثير من التفاصيل والنتائج والتوصيات التي تمثلت في صورتها الأكثر وضوحاً في اتفاق القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني.

رأت **سياسات** أن تخصص ندوتها في هذا العدد لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو نقاش بعيد عن الآنية بل نقاش معمق ومتأمل في التاريخ والواقع وآفاق المستقبل. لتحقيق ذلك استضافت **سياسات** ممثلين عن المنظمات الأساسية في منظمة التحرير ليتحدثوا فيما بينهم حول "البيت الفلسطيني".

عاطف: بداية أشكر لكم تلبية دعوة معهد السياسات العامة ومجلة **سياسات**. اليوم نتحاور مع أقطاب منظمة التحرير حول واقع المنظمة وسبل تفعيلها. منذ سنوات طغت فكرة "تفعيل منظمة التحرير وتطويرها" على مجمل الحوارات الداخلية بين الفصائل، وتمت محاولات عديدة لصوغ مقترحات في ذلك كان أكثرها اقتراباً من الوفاق الداخلي رغم كونه مجرد خطوط عريضة: اتفاق القاهرة الموقع في آذار من العام ٢٠٠٥، ومن ثم وثيقة الوفاق الوطني. أولاً دعوني أسأل السؤال الكبير: إلى أين وصلنا بمنظمة التحرير بعد ٤٤ عاماً من تأسيسها؟

إبراهيم أبو النجا (أبو وائل): لعله من المفيد بالفعل أن نراجع هذا الملف وأن نعطي هذه القضية ما تستحق من اهتمام، لماذا؟ لأننا كلما وجدنا أنفسنا في ضائقة كفلسطينيين فمن الواجب علينا أن نتذكر منظمة التحرير الفلسطينية؛ لأنها هي البيت الفلسطيني وهي بالفعل ما أريد لها أن تكون من حيث الشعارات التي حملتها والمنطلقات والميثاق وما تشكّله لنا، وكنا دائماً نختلف ولكن كنا نلتقي على منظمة التحرير وكنا نختلف في داخلنا حول المنظمة ولكننا لا نختلف عليها. خلافتنا كانت عبر أربعة عقود ونيف لم تكن خلافتنا على منظمة التحرير ولكنها كانت خلافتنا من أجل تطوير منظمة التحرير حرصاً منا جميعاً على أن نراها بالفعل تشكّل الخيمة الفلسطينية، تشكّل الحاضنة الفلسطينية، تشكّل البيت الفلسطيني لا سيما وأنها أصبحت الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني في جميع أماكن وجوده. ولقد أعطت فصائل العمل الوطني التزاماً راقياً وعالياً بالمنظمة وترجمت ذلك في أدبياتها الخاصة والمناسبات كافة ولم يخرج أي فصيل من الفصائل على منظمة التحرير بل كان حريصاً دائماً على أن يرفع من سويتها وأن يرتقي بأدائها وأن يجعلها الحاضن الحقيقي لبيت الشرعية الفلسطينية. من هنا نحن نتذكر اليوم خاصة بعد الأحداث التي حدثت والتي مسّتنا جميعاً و مسّت منظمة التحرير وبعد أن أريد لمنظمة التحرير أن تفرغ من مضمونها ومن محتواها، أي أننا أصبحنا نعيش في عراء، ولكن هذه الخيمة إذا ما رفعت أو ما أخذتها الريح باتجاه أو آخر فإن الذين

يعيشون تحتها يصبحون مكشوفين في العراء وهذا ما لا يمكن أن نقبله كفلسطينيين حريصين على أن تبقى منظمة التحرير تشكّل لنا الخيمة والحاضنة. ومن هنا كان الحرص الشديد من الفصائل كافة على تطوير منظمة التحرير والإبقاء عليها وتفعيل دورها ومؤسساتها ونستطيع أن نقول حقيقة - وهذا ليس عيباً ولا ينتقص من منظمة التحرير ولكنه يشكل انتقاداً لنا - إننا نحن الذين تراجعنا عن أن تأخذ منظمة التحرير دورها وأن تتطلع مؤسساتها خاصة في إطار الشراكة إلى دورها الريادي. نحن وجدنا أن العلاقة بين فصائل منظمة التحرير هي علاقة شراكة بسيطة لم تكن شراكة حقيقية تعكس نسيجنا ووحدتنا وألوان الطيف الفلسطيني التي تشكّل مجموعها منظمة التحرير الفلسطينية ومن هنا نحن معنيون هذا اليوم بأن نتحدث بحكم أننا المستفيدون من منظمة التحرير وأن نضع كل ما من شأنه أن يلزم الجميع، وليست المسألة مسألة حديث عابر عن منظمة التحرير وعن دورها بقدر ما هي حاجة إلى وضع كل ما من شأنه أن يكون ملزماً لنا جميعاً؛ حتى نرتقي بمنظمة التحرير لا سيما أننا دائماً نتذكر المنظمة وتطلع إلى تفعيلها، وكأننا نريد أن يقوم الآخرون بتفعيلها ونحن الوحيدون القادرون والمعنيون والملمزون هنا بتفعيلها ولدينا من المبادرات والأوراق والاتفاقيات الكثير والتي ما إن نعود إليها وننضبط ونلتزم بها تكون كفيلاً بأن ترتقي بهذه المنظمة وخاصة في هذه المرحلة التي نعيش، خاصة ما ينتظرنا نحن بعد خطاب السيد الرئيس بالأمس من حوار وطني شامل يجب أن يكون كذلك في إطار هذه المنظمة ويجب أن تعطى

فيه الفصائل كافة دورها وألاً يكون هناك أي حوار ثنائي أو ثلاثي لأنه سيكون ضاراً إذا كان بعيداً عن إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

عاطف: أبو وائل قال بضرورة أن نرتقي بمنظمة التحرير، من وجهة نظر جميل المجدلاوي كيف يمكن ذلك؟

جميل المجدلاوي: المنظمة بدايةً كما يعرف الجميع كانت نشأتها - ونحن نحتفل الآن بمرور ٤٤ عاماً على عقد المجلس الفلسطيني الأول - في ٢٨ / ٥ / ١٩٦٤. ومنذ أن أنشئت والمنظمة معروف أنها وليدة الجامعة العربية وأحد قرارات الجامعة العربية وكان بعض أصحاب هذا القرار يريدون من المنظمة أن تكون عنواناً يتم عبره تسجيل الموقف الفلسطيني وفقاً للأنظمة العربية ولكن وهذا من حق المرحوم أحمد الشقيري علينا أن نسجل له ولصاحبه أنه ومنذ اللحظة الأولى عمل على انتزاع أكبر مساحة ممكنة من استقلالية المنظمة وتشكيلها وقرارها. ومهما كانت الملاحظات التي سجلت في حينها على التركيبة الأولى للمجلس الوطني وآلية تشكيله إلا أن المرحوم الشقيري حرص على أن يكون لهذه المنظمة أكبر قدر من الاستقلالية وعياً منه بأن محصلة القرار العربي الرسمي هي أقل بكثير مما يمكنه من الاستجابة لضرورات النضال الوطني الفلسطيني وضرورة استرجاع الحقوق الوطنية الفلسطينية. منذ تلك اللحظة التأسيسية ظلت المنظمة على امتداد عمرها حريصة على أكبر مساحة ممكنة من الاستقلالية بصرف النظر عن كثير من الملاحظات التي شابته هذه المسيرة،

ولكن كانت نزعة الاستقلال بقرار المنظمة وخيارها ملازمةً لقيادة المنظمة مهما كانت درجة اختلافنا أو تبايننا معها، حتى عندما كانت تقترب المنظمة واقتربت في كثير من محطاتها من محصلة القرار العربي الرسمي إلا أنها كانت وهي تقترب من هذه المحصلة تقترب من أوسع مساحة استغلال ممكنة للقرار والموقف الوطني الفلسطيني. المنظمة منذ نشأتها عبّرت عن الكيانية السياسية الفلسطينية وجسّدت هذه الكيانية السياسية في إطار محدد في بنية مؤسسية محددة في عنوان محدد، وقرار القمة العربية في الرباط باعتبار المنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني كان تحصيل حاصل لحقيقة سياسية أكدتها المنظمة وأكدتها المقاومة الفلسطينية التي شكّلت بعد ذلك الجسم الرئيسي للمنظمة منذ العام ٦٩. كانت هذه الحقيقة قد جسّدت ولم يكن الإقرار العربي الرسمي إلا إقراراً بما هو قائم فعلاً على الأرض. إذا كانت المنظمة هي الكيان السياسي الفلسطيني وكانت ما اعتدنا على تسميته خاصة في الشتات "الوطن المعنوي للفلسطينيين" في ظل غياب الوطن مجسّداً بفلسطين الحرة المستقلة، ولكن المنظمة كانت، أيضاً، جبهة وطنية تضم الطيف الفلسطيني على اختلاف اتجاهاته الفكرية والسياسية والاجتماعية، بهذا المعنى، بمعنى أن المنظمة كجبهة وطنية، كانت مؤسسة عاجزة بامتياز. فمنذ نهاية الستينيات أحكمت حركة (فتح) قبضتها على منظمة التحرير الفلسطينية وأصبحت بعد ذلك كل مؤسسات المنظمة تصاغ وفقاً لما يحفظ استمرار هيمنة (فتح) نحو سيطرتها المطلقة عليها ولم يكن بإمكان أحد

- في الساحة الفلسطينية لا منفرداً ولا كل قوى العمل الوطني مجتمعةً (المنظمة وغير المنظمة) - تغيير قرار تأخذه حركة (فتح) ثم اقتصر ليصبح قراراً يأخذه المرحوم الرئيس الشهيد ياسر عرفات. هذا الأمر نلحظه في تشكيل المجلس الوطني، نلحظه في تشكيل اللجنة التنفيذية، نلحظه في كل ممثلات منظمة التحرير الفلسطينية التي تجاوزت المائة وأكاد لا أتذكر عدداً يصل إلى أصابع اليد الواحدة في كل ممثلات فلسطين من خارج مؤسسة (فتح)، حتى تمثيل الاتحادات الشعبية، أيضاً، جاء ليخدم هذه الوجهة، طبعاً لا شك في أن وزن (فتح) في الساحة الفلسطينية كان كبيراً. كانت (فتح) على امتداد الفترة الممتدة من العام ٦٩ وحتى الانتخابات التشريعية في ٢٠٠٦ هي القوة الأولى في الشارع الفلسطيني، ولكن هذه القوة الأولى لم تكن موازين القوى لا على الأرض ولا موازين القوى الاجتماعية للشعب الفلسطيني تعطي (فتح) هذا القدر من التمايز الذي يمكنها من الهيمنة، لعبت ظروف عديدة أدواراً مختلفة في تكريس هذه الحقيقة.

أولاً، حجم (فتح) ووزنها. ثانياً، التأثيرات العربية والإقليمية. وكان الحديث عن استقلالية القرار الوطني الفلسطيني والمعارك العديدة التي خاضتها منظمة التحرير - سواء أكانت سياسية أم غير سياسية؛ من أجل المحافظة على هذه الاستقلالية - في الجوهر تترجم بحيث تعني تكريس هيمنة (فتح)، وهذا الأمر يمكن تلمسه بسهولة سواء أكان في علاقات المنظمة بالجزيرة العربية على وجه الخصوص التي تكاد (فتح) تكون القوة

الوحيدة التي كانت تعمل في هذه الأقطار، وصولاً إلى توظيف بعض مواقف غير الحلفاء لـ (فتح) من نوع الميثاق السوري القومي العراقي الذي شكّل المظلة التي شكّلت من جديد هيمنة (فتح) والرئيس أبو عمار في ذلك الوقت في مواجهة الكل الوطني الفلسطيني والذي كان تحالف سوري عراقي والكل يعرف أن سورية والعراق لم تكونا متفتحتين كل الاتفاق مع الشهيد أبو عمار ولكن لا شك في أن مهارة الرئيس أبو عمار وقدرته على إدارة مثل هذه المعارك التكتيكية كانت تمكنه من ذلك. فإذا العامل الإقليمي والدولي لعب دوراً.

العامل الثالث بصراحة هو الإدارة الخاطئة للعلاقات الوطنية الفلسطينية بين أطراف العمل الفلسطيني المختلفة وهذه الإدارة الخاطئة كانت تمكن قيادة حركة فتح والرئيس أبو عمار بشكّل خاص، أنا دائماً أعطي دوراً خاصاً للرئيس أبو عمار في هذا الموضوع، من توظيف هذه الخلافات بطريقة تمكنه دائماً من الاستمرار في الهيمنة. مثال على ذلك في أية انتخابات كان أبو عمار يقول النصف زائد واحد ومن ثم وزعوا الباقي، وإذا اشترط دستور المنظمة أو الاتحاد الثلاثين كان يقول رحمه الله الثلاثين زائد واحد. ومع الأسف الشديد مرة أخرى الإدارة الخاطئة وأحياناً التناقضات السياسية المبالغ فيها والمنفوخ فيها بطريقة تعسفية شارك بها الجميع ولا أستثني أحداً بما في ذلك الشعبية وكانت تمكن قيادة (فتح) من الاستمرار في الهيمنة. على سبيل المثال منذ ١٧ عاماً أي منذ العام ١٩٩١ والمجلس الوطني بتركيبته نفسها، حتى تركيبة المجلس في العام ١٩٩٦ كانت كما

هي في العام ١٩٩١ وأضيفت إليه إضافات. يعني المجلس منذ ١٧ عاماً لم يتغيّر، وعليه فهو لم يعد يعكس ميزان القوى الاجتماعي أو التطورات السياسية، ولم يعد يعكس ما جرى من مستجدات على الوضع الفلسطيني. هذا هو ما دعا الجميع إلى طرح إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس وطنية فلسطينية وعلى أسس ديمقراطية. هذا الكلام اتفقنا عليه منذ آذار ٢٠٠٥ وحتى الآن لم نخط خطوة واحدة نحو الأمام وحتى الحسم العسكري الذي أقدمت عليه حماس في حزيران ٢٠٠٧ جاء بعد أكثر من سنتين وأربعة شهور من اتفاقنا في القاهرة؛ الأمر الذي عني أن هذه المؤسسة ظلت محكومة للعقلية المهيمنة نفسها، العقلية التي أصرت على التفرد بقيادة المنظمة على امتداد أربعين عاماً وأكثر.

دور اليسار

عاطف: الكثير قيل عن دور (فتح)، أين كان دور اليسار خلال هذه الفترة الطويلة؟ لماذا تركت منظمة التحرير لمصيرها هذا؟ الكل لا يعفى من هذه المسألة؟

صالح زيدان: منظمة التحرير تمثل الإنجاز الأعظم في تاريخ الشعب الفلسطيني منذ ٤٨؛ لأنها شكّلت الكيانية المعبرة عن الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات.

كان تأسيس المنظمة بتاريخ ٢٨/٥/١٩٦٤ كردة فعل اليقظة الوطنية الفلسطينية لتجسيد الهوية الوطنية، فمع دخول فصائل المقاومة

إلى صفوف المنظمة وتولي هذه الفصائل زمام الأمور تحوّلت المنظمة من منظمة أنشئت بقرار من النظام الرسمي العربي وتحت وصايته إلى أداة لتعبئة وتمثيل الجماهير الفلسطينية داخل وخارج فلسطين وتشكيل الشخصية الوطنية الفلسطينية. لكن اكتساب المنظمة لهوية الثورة واكتساب البرنامج السياسي المحلي ومع تكوينها الائتلافي والتضحيات الهائلة لشعبنا فإن المنظمة قد ترسّخت كممثل شرعي ووحيد وعنوان للشرعية الفلسطينية وتمكنت من مراكمة إنجازات واسعة. حقيقة معالم النظام السياسي الفلسطيني الذي جسده منظمة التحرير واجه انقساماً بعد عملية (أوسلو) التي أحدثت اهتزازاً في أسس هذا النظام وأدت إلى نشوء السلطة التي حاولت أن تحتوي أجهزة المنظمة لكن لم تقدر على أن تحتوي وظائف المنظمة وأن تقوم بوظائفها. ومع وصول (أوسلو) مأزقها ومع انفجار الانتفاضة الثانية في العام ٢٠٠٠، تأكد من جديد أن عهد منظمة التحرير لم ينقطع وأنا ما زلنا في مرحلة تحرر وطني وأن هناك ضرورة لمنظمة التحرير. هذا السرد التاريخي الذي يؤكد من جديد بصرف النظر عن مطالب التفعيل، وجود إجماع كبير على أهمية منظمة التحرير وأهمية دورها وتفعيلها.

لذا كان اتفاق القاهرة انبعاثاً وولادة لمنظمة التحرير؛ لأن إعلان القاهرة كان فيه تأكيد من جديد على أن المنظمة تمثل شرعي ووحيد حتى من (الجهاد) و(حماس) وكانت هناك خطط لإعادة تفعيل وتطوير المنظمة. وتطورت هذه الفكرة خلال الانقسام الذي حدث في حزيران

من العام ٢٠٠٧ وحاجة الشرعية الفلسطينية إلى غطاء وشرعية لمجمل القرارات التي نشأت بعد هذا الانقسام؛ فأتى دور منظمة التحرير وتبينت أهمية دورها سواء للحكومة أو التعاطي مع الأمر الواقع في قطاع غزة. ضمن إطار إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني كان موقع المنظمة رئيسياً في التعبير عن توحيد وتعبئة الشعب الفلسطيني وركنه الرئيس في النظام السياسي الفلسطيني وما زال. وعلى المستوى العربي والدولي ما زالت المنظمة هي الأساس، لكن المنظمة اعترتها العديد من نقاط الضعف والترهل والشلل في دورها. جوانب الخلل العديدة في أدوارها إذا أردت أن أقول على امتداد الثورة الفلسطينية منذ دخول قوى الثورة في العام ٦٩ وحتى العام ٩٣ كانت هناك إمكانية لضبط نسبي في الجانب السياسي، أي في الخط السياسي للمنظمة بصرف النظر عن التفتلات التي كانت تحصل، ويعنى الخروج عن البرنامج المشترك ثم الضغط للعودة. الفشل الذي حصل هو في عملية الإصلاح الديمقراطي. لم تكن هناك عملية إصلاح ديمقراطي، اتفاق (عدن الجزائر) مثّل محاولة لبلورة هذا الإصلاح، ومثّل محاولة للإصلاح السياسي العام ٨٤ لكن هذا لم يطبق. وبالتالي فإن كل هذا أدى إلى نقاط ضعف وجوانب خلل عديدة، مشكلة القوى الأخرى أنها لم تتوحد أنت سألت عن دور اليسار والذي لم يكن موحداً من أجل الإصلاح الديمقراطي داخل المنظمة، لكن هذا الأمر ما تم وما كان بالإمكان أو لم تجرِ معالجته في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، نحن إذا أردت أن أقول فإن دور اليسار كان رئيسياً فيه. مثلاً في اتفاق

القاهرة وسبق ذلك اتفاق (عدن الجزائر) ومحاولة القيام بإصلاحات، هناك العديد من المحاولات التي جرت قبل وبعد ذلك. لكن إذا أردت القول ففي وثيقة الوفاق الوطني أيضاً كان دور اليسار أساسياً في بناء وتفعيل منظمة التحرير على أسس ديمقراطية. المهم أن يكون هناك جهد لأن إصلاح أوضاع منظمة التحرير مازال يمثل مصلحة وطنية عليا لكل الشعب الفلسطيني، وما زالت منظمة التحرير هي الإطار المجمع عليه فلسطينياً، وهي التي يمكن أن تكون تجسيدا حقيقياً لوحدة الشعب الفلسطيني في الداخل وفي الشتات، السلطة فقط داخل الوطن الفلسطيني. هنا أهمية نبذ الدعوات أو وقفها لعقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني؛ لأن هذا الموضوع لا يمثل حقيقة الحاجة لتطوير وتفعيل المنظمة، بقدر ما إن الدعوة لانعقاده تعني نفس - ليس فقط إمكانية تأجيل تطبيق انتخابات المجلس الوطني بقوامه القديم، الذي يمثل التفعيل الحقيقي والتطوير الحقيقي لإعادة بناء مؤسسات المنظمة على أسس ديمقراطية - فكرة إعادة انتخاب المجلس الوطني على أساس التمثيل النسبي. والنقطة الثانية أنه يمكن أن يعمق الانقسام سواء من حيث عدم مشاركة قوى لأسباب سياسية أو عدم تمثيلها بالشكل المطلوب في إطار منظمة التحرير الفلسطينية أو عدم مشاركة (حماس) والجهاد الإسلامي.

بنية المنظمة

وليد العوض: قبل نشوء منظمة التحرير كان هناك حراك سياسي فلسطيني ومسيرة كفاحية

فلسطينية بدأت في الخمسينيات، وقدم الشعب الفلسطيني توضيحات عديدة في هذا السياق، وكانت هناك قوى وأحزاب سياسية وجاء تشكيل منظمة التحرير في محاولة إما لاحتواء هذا الحراك الشعبي الفلسطيني وإما مواءمته حتى لا يخرج عن الإطار العربي الرسمي. وفي العام ٦٥ استطاعت حركة فتح ورغم وجود قوى وأحزاب أخرى أن تتفرض وتأخذ زمام المبادرة في التجاوب مع المزاج الشعبي الفلسطيني، وهذا بتقديري مكنها من أن تحتل مكانة مميزة على الصعيد الفلسطيني فأحسنست استخدامها في المرحلة الأولى ولكنها لم تحسن استخدامها في مراحل لاحقة. في المرحلة الأولى لبناء منظمة التحرير كان النظام العربي يريد أن تكون هذه المنظمة كواحدة من الأنظمة الموجودة في المنطقة. استطاعت منظمة التحرير في أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات أن تعمل لمواءمة مسألتين: أولاً، تجسيد طموحات الشعب الفلسطيني في حركة تحرر وطني فلسطيني. وعندما لعبت المنظمة هذا الدور من خلال انضمام الفصائل الفلسطينية لها استطاعت (فتح) أن تحقق إنجازات مهمة على الصعد العالمية والعربية والميدانية. ولكن بعد ذلك ومنذ منتصف السبعينيات بدأت المنظمة من خلال الاستثثار الذي بدا واضحاً لدى الإخوة في حركة فتح وقياداتها تتراجع من كونها تجسيدا فعلياً ومنسجماً مع مرحلة التحرر الوطني إلى نظام بات يبحث عن المكان والمكانة، وهذا جرى تكريسه من خلال التركيز البنوي العمودي على بناء كل مؤسسات منظمة التحرير. وأعتقد بأننا نحن الأربعة كنا في الخارج ونعلم تماماً كيف

كانت منظمة التحرير تعتمد بناءها حتى في أجهزتها العسكرية ومنذ منتصف السبعينيات حتى أوائل الثمانينيات وكأنها دولة داخل دول. هذا خلق شريحة تبحث عن المكان والمكانة. جاء الاجتياح الإسرائيلي للبنان وكانت ضربة كبيرة لكل البنية التي بنتها منظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثم تم التشرّد إلى تونس والجزائر واليمن، ودخلت المنظمة في مسار سياسي لم تكن كل الظروف الفلسطينية مهيئة له ولكن بناء المنظمة العمودي والذي أدى إلى ترهلها في نهاية الثمانينيات جعلها تسلك مساراً سياسياً يحتاج إلى تقييم.

أعتقد بأن هناك قضيتين أساسيتين يجب أخذهما في عين الاعتبار: أولاً الاعتراف الذي حققته المنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وحركة تحرر وطني ما زالت - حتى الآن - لم تحقق أهدافها. هذا لم يتحقق إلاّ عندما انسجمت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية مع مهامها كحركة تحرر وطني. عندما بدأت المنظمة تراجع وتذوب في السلطة بدأت هذه المسألة تهتزّ تدريجياً شعبياً وعربياً وحتى عالمياً. لذلك أنا أعتقد بأنه مطلوب من المنظمة أن تقيم المسار السياسي الذي بدأت منذ أكثر من ١٤ عاماً، هناك ضرورة لتقييم المسار السياسي الذي يجب أن يؤدي إلى أن تستعيد المنظمة دورها كحركة تحرر وطني فلسطيني لم تحقق حتى الآن أهدافها.

الموضوع الآخر هو الموضوع البنيوي: إذا كانت الظروف السابقة لبناء المنظمة في الخارج قد ساعدت على وجود هياكل المنظمة ومكنتها من التعامل مع أشكال متعددة من البناء، ففي ظل

وجود السلطة بشكل أساسي على أرض فلسطين وحين أصبحت المنظمة والسلطة على تماس مباشر مع الاحتلال وعلى تماس مباشر مع قضايا شعبها، فإن هذا يتطلب إعادة النظر بالطريقة البنيوية لمنظمة التحرير وإعادة النظر في بناء اتحاداتها ومؤسساتها. دعونا نتخيل أنه منذ أكثر من عشرين عاماً لم تعقد هذه الاتحادات مؤتمراتها ولم تجر انتخاباتها وبالتالي أعضاء الأمانة العامة لاتحاد الطلاب غادروا مقاعد الدراسة منذ عشرين عاماً، العمال والمحامون والمهندسون على المتوال نفسه، كل هذه مكونات منظمة التحرير، وهذا يضعف دورها ومكانتها وعلاقتها مع الناس؛ وبالتالي خلال هذه الفترة الزمنية الطويلة نشأت قوى مجتمعية وقوى سياسية حققت نجاحات مهمة. وأنا في تقديري أن هذه القوى التي نشأت لها حيز مهم ومؤثر داخل الساحة الفلسطينية. ويجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أنه يجب علينا دائماً ألاّ نهرب للأمام، والذي تحقق في انتخابات ٢٠٠٦ هذا فقط على مستوى الضفة وغزة. ومنظمة التحرير أهملت تقريباً بنسبة عالية جداً أوضاع الشتات وبات نفوذ القوى السياسية الأخرى التي هي خارج إطار منظمة التحرير يضاهي نفوذ منظمة التحرير في الساحات الخارجية في لبنان وسورية والأردن، وبالتالي إذا استمرت منظمة التحرير في إدارة العملية السياسية والإدارة البنيوية في داخلها بالطريقة نفسها التي حصلت قبل ١٥ عاماً، فإنه كما تمت خسارة انتخابات السلطة في ٢٠٠٦ فمن الممكن أن نخسر أيضاً منظمة التحرير. وهذا يجب أن يدفع الإخوة في حركة فتح إلى التفكير مجدداً

والى ضرورة عدم التباطؤ والمراوحة في تطبيق اتفاق القاهرة الموقع في آذار ٢٠٠٥ .

اتفاق القاهرة في ٢٠٠٥ كما تحدث صالح وجميل يحوي القوى السياسية التي كانت تحقق نجاحات على حساب منظمة التحرير الفلسطينية وتحديدًا (الجهاد) و(حماس)، ولذلك كلما أطيلت الفترة وتم التلكؤ في موضوع إعادة تفعيل المنظمة ستمكن هذه القوى من السيطرة على منظمة التحرير . وفي هذا المجال أنا متأكد من أن مشروعنا الوطني الفلسطيني سيعود إلى الخلف لأن الفترة الزمنية التي أخذنا بها الاعتراف الدولي والعربي هي غير الفترة الزمنية التي نحن فيها الآن، يعنى في السابق كان هناك اتحاد سوفيتي ومنظومة اشتراكية، أما الآن فقد اختلف الأمر . عموماً فإن اعتقادي هو أن القضايا التي من الضروري العمل عليها تتمثل في إعادة تقييم المسار السياسي، وثانياً إعادة النظر في النظام البنيوي لمنظمة التحرير على قاعدة التمثيل النسبي الكامل .

مسؤولية جماعية

عاطف: ماذا تقول (فتح)؟ قوى اليسار والأحزاب الأخرى خارج منظمة التحرير حين تتحدث عن إصلاح منظمة التحرير تتحدث عن (فتح) فما هي رؤية (فتح) لمنظمة التحرير؟

أبو وائل: لا خلاف لدينا على نظرة (فتح) وفصائل العمل الوطني في كيفية تطوير منظمة التحرير، والدليل على ذلك أن (فتح) كانت موجودة في إعلان القاهرة، وعندما تم التحضير

لهذا الإعلان، فإن الكل تحمل مسؤولية عدم التقدم لإنجاز ما شملته هذه الوثيقة، وأنا هنا أؤكد عدم أخذ الجميع أدوارهم . بعد الإعلان تم تشكيل لجنة لمناقشة كيفية الشروع في تفعيل وتطوير منظمة التحرير، وهذا لن يتأتى إلا بعد الانتخابات وفق قاعدة التمثيل النسبي الكامل، والذي حدث أن الاجتماعات التي تلت إعلان القاهرة وكانت هناك ثلاث دورات للمجلس المركزي، ولم يمر شهر من الشهور لم تعقد اللجنة التنفيذية اجتماعين بالحد الأدنى، وخلال كل ذلك لم نجد إصراراً من الكل الممثل على ضرورة تنفيذ إعلان القاهرة . ولكن وجدنا هناك بعض الدعوات إلى ضرورة عقد المجلس الوطني، وأنا أعتبر ذلك إصراراً ليس صحيحاً خاصة ونحن ذاهبون إلى تجديد هيكليّة منظمة التحرير عبر مجلسها الوطني وما يتمخض عن ذلك من مؤسسات، أن نطالب بعقد دورة جديدة للمجلس الوطني من شأن ذلك أن يعنى أننا لا نتقدم خطوة إلى الأمام، وهنا أنا أستغرب لماذا وافقت الأغلبية على أن تعقد دورة المجلس الوطني . ماذا يستفاد منها؟ من وجهة نظري لن تكون هناك نتائج لمثل هذه الدورة إلا المزيد من التفسخ والترهل، هذا يعني أنه بالفعل يجب أن تكون لدى مكونات منظمة التحرير وخاصة اللجنة التنفيذية النظرة الكاملة الواحدة الموحدة، لا يجوز أن نختلف فالاختلافات في اللجنة التنفيذية أدت بنا إلى أن تبقى منظمة التحرير بهذا الشكل . والذي يذهب البعض إليه، وهذا من حقهم أن يقولوا إن هناك هيمنة وتوظيفاً خاصاً أو سيطرة أو ما إلى غير ذلك، و لكنني هنا عندما أتحدث

أساسية تنصّ على الانطلاق باتجاه تنفيذ ما جاء في إعلان القاهرة من ضرورة البحث عن كيفية إجراء انتخابات، ولا بديل عن الانتخابات؛ لأننا إذا بقينا نطلق من المحاصصة ومن التوافق انتهى هذا الوقت ولم يعد مرضياً ولم يعد مقنعاً لأننا موجودون على أرض الوطن وشعبنا الذي يعيش في الشتات ينتظر منا نحن في المركز انطلاقة للنهوض من أجل إعادة التفعيل والتمثيل الحقيقي لكل مكونات الشعب الفلسطيني .

حول المعوقات

عاطف: يتفق الجميع على أن إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني هما الركيزتان الأساسيتان لتفعيل المنظمة، هذا صحيح، ولكن كيف يمكن ذلك، وما الذي أعاق تحقيق ذلك طوال هذه الفترة؟

صالح زيدان: إعلان القاهرة يقول التالي: وافق المجتمعون على تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها وفق أسس يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفة: المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ومن أجل ذلك تم التوافق على تشكيل لجنة تعمل على توحيد هذه الأسس وتُشكّل اللجنة من رئيس المجلس الوطني وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة والأمناء العامين لجميع الفصائل الفلسطينية والشخصيات الوطنية الفلسطينية المستقلة ويدعو رئيس اللجنة التنفيذية إلى هذا الاجتماع.

عن العلاقة بين (فتح) ومنظمة التحرير فإنني أعود إلى الثمانينيات حيث عقد المؤتمر العام الرابع لحركة فتح في دمشق، ويومها عندما تطرقنا إلى البرنامج السياسي للحركة وسألنا أنفسنا هل حركة فتح برنامج سياسي ومنظمة التحرير برنامج سياسي آخر؟ وصار هناك جدل كبير وتم الاتفاق على التالي: ما دامت فصائل العمل الوطني كلها ممثلة في منظمة التحرير فبالتالي يجب أن نعتمد برنامج منظمة التحرير الذي هو برنامج القاسم المشترك، وعلى (فتح) أن تلتزم بهذا البرنامج لا أن تلتزم المنظمة ببرنامج (فتح) وهذا تم إقراره من خلال المؤتمر الرابع لحركة فتح.

الحقيقة أنني أشاطر الإخوة الرأي في أنه لم تكن هناك حصص تتناسب أو ترضي الإخوة في فصائل العمل الوطني التي تشكّل منها منظمة التحرير وخاصة في إطار الممثلات والسفارات، قد يكون حسب على حركة فتح أن الممثلين هم من (فتح)، أنا لا أرى ذلك. فهم كلهم ليسوا من (فتح) وليسوا من الفصائل، هم شخصيات فلسطينية لا نعرف انتماء كثير منهم وكثير منهم كان يغرد في سره الخاص، ولعبت ديكتاتورية الجغرافيا دوراً مهماً في تجسيد ذلك، وشكّل وجود هؤلاء السفراء في كثير من العواصم العربية إشكاليات كبيرة للمنظمة وللфصائل كافة، وهذا ما جعل الأنظمة بل ساعدها على أن تدس أنوفها في وضعنا الداخلي. نحن اليوم نقف أمام قضية أساسية وهي لماذا تأخر تنفيذ إعلان القاهرة؟ أنا لا أحمل جهة بعينها المسؤولية ولكن أحمل الجميع، يجب ألا يعقد أي اجتماع للجنة التنفيذية لا يكون على جدول أعماله نقطة

بينما إذا أخذت وثيقة الوفاق الوطني التي هي الأساس بالموضوع، ووثيقة الوفاق الوطني تقول التالي:

الإسراع في إنجاز ما تم الاتفاق عليه في وثيقة القاهرة آذار ٢٠٠٥ فيما يتعلق بتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام كافة القوى والفصائل إليها وفق أسس ديمقراطية ترسخ مكانة منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن وجوده بما يتلاءم مع التغيرات في الساحة الفلسطينية؛ ما يعزز قدرة المنظمة على القيام والنهوض بمسؤولياتها في قيادة شعبنا في الوطن. إن المصلحة الوطنية تقتضي تشكيل مجلس وطني جديد قبل نهاية العام ٢٠٠٦ بما يضمن تمثيل القوى والفصائل الإسلامية والوطنية جميعاً وتجمعات شعبنا في كل مكان والقطاعات والفعاليات والمؤسسات بالانتخابات حيث ما أمكن وفق مبدأ التمثيل النسبي وبالتوافق حيث تعذر إجراء انتخابات.

عاطف: دعني أقول التالي: إلى أي مدى نستطيع النهوض بمنظمة التحرير لتكون حقاً لب الكيانية الفلسطينية ونرفع من قدرتها على تجميع جميع شرائح الشعب الفلسطيني، وإلى أي مدى نقدر على بناء منظمة قادرة على التعبير عن تطلعات الشعب الفلسطيني في المرحلة الحالية، في عالم كما قال الرفيق وليد اختلفت جميع معالمه فلا توجد حرب باردة ولا توجد روسيا ولا يوجد أنصار كثيرون وخسرنا كثيراً من أنصارنا، والمسيرات التضامنية مع الشعب الفلسطيني في الماضي لم

نعد نراها، من وجهة نظرك كيف بإمكاننا بناء منظمة تحرير قادرة على حمل ازدواجية المهمة: بناء الدولة - والتي نحن متفقون على أنها جزء أساسي من مشروع التحرر - واستكمال العملية التحررية النضالية؟

صالح زيدان: بكل بساطة بتنفيذ قرارات الإجماع الوطني الفلسطيني، يعني إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني التي تنصّ على انتخابات شاملة في المجلس الوطني في الداخل وحيثما أمكن في الخارج. لا يمكننا الخروج من أزمة النظام السياسي الفلسطيني إلّا بالديمقراطية وجوهر الديمقراطية الانتخابات. وإذا أردت انتخابات ديمقراطية فعليك أن تبحث عن قانون التمثيل النسبي، هذا الأمر نحن في وثيقة الوفاق الوطني ونحن المشاركين في وثيقة الوفاق الوطني وآلياته، اتفقنا عليه وهذا الموضوع لا يشمل فقط المجلس الوطني الفلسطيني وإنما ركائز منظمة التحرير الفلسطينية التي هي الاتحادات الشعبية، أن يكون هناك قانون تمثيل نسبي، أولاً يقرّ على الاتحادات الشعبية، وثانياً أن تجري انتخابات الاتحادات الشعبية، ثم مؤسسات المجتمع المدني بمعنى أن النقابات العمالية ومجالس الطلبة والأندية وكافة المؤسسات الاجتماعية، هذا الأمر هو الذي سيمكننا فقط من إعادة بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية بما يشمل جميع المكونات الفلسطينية ووفق قوانين عادلة ومنصفة من حيث التمثيل وأيضاً تدفع باتجاه الوحدة الوطنية بمعنى نتجنب ما جرى في العام ٢٠٠٦ من انتخابات المجلس

التشريعي التي أتت وفق قانون عمق العقبة هذه ونستفيد من تجربة عدونا الإسرائيلي، عدونا الإسرائيلي كل حكوماته من العام ١٩٤٨ وحتى الآن حكومات ائتلافية لأن القانون المعتمد هو قانون التمثيل النسبي. هذا هو السبيل الذي يمكننا من الخروج من أزمة النظام السياسي الفلسطيني ومن إعادة الوحدة الوطنية وفق مبدأ يتجاوز المحاصصة؛ لأن هذا الأمر لم يعد يصلح والذي يصلح يتمثل في الانطلاق من مبدأ ديمقراطي يمكننا من بناء وحدة وطنية وفق قانون عادل يتمثل به كل طرف بحجمه وأيضاً مؤسسات المجتمع المدني.

الأمر الثاني، نحن في وثيقة الوفاق الوطني وضعنا أسساً كما يذكر الإخوان جميعاً أسساً عامةً سياسيةً تمكّن من استخراج خطة عمل وفق هذه الأسس؛ لأن الأسس المتبعة في وثيقة الوفاق الوطني تعتمد على الشرعية العربية والدولية وتنطلق من بناء جبهة مقاومة موحدة. وهذا أمر آخر ضمن الآليات التي ينبغي أن نعمل عليها لضمان مرجعية سياسية موحدة. وهناك أيضاً الآليات الأخرى مثل حكومة الوحدة الوطنية التي تمثل جميع القوى والفصائل الفلسطينية، بهذا الأمر نستطيع أن نخرج من دائرة التفرد والمحاصصة الثنائية التي دمرت وأدخلت الشلل لنظامنا السياسي وخلقت الأزمة السياسية الراهنة. إعلان القاهرة وحده غير كافٍ يجب أن يقرن بوثيقة الوفاق لأنها أكثر تطوراً.

خيار التفعيل

وليد العوض : أريد أن أعلق على ما قاله الأخ

أبو وائل بخصوص اجتماعات اللجنة التنفيذية، والذي قال إنه لم يتم طرح موضوع تفعيل اتفاق القاهرة. كلنا متفقون على أن اللجنة التنفيذية لم تطرح موضوع تفعيل اتفاق القاهرة في أية مرة من المرات. لكن من هي اللجنة التنفيذية التي تجتمع. الرئيس أبو مازن في السابق كان يعترض على الرئيس أبو عمار بخصوص اجتماعات اللجنة التنفيذية حيث كان يحضرها من حضر في المنتدى، الآن ما كان ينتقده الرئيس أبو مازن وكان سبب الخلاف الشديد مع أبو عمار يتكرر. اللجنة التنفيذية تجتمع بمن حضر في المقاطعة. يعني أعضاء اللجنة التنفيذية ١١ أو ١٢ نرى الآن ٢٢ حول الطاولة وبالتالي جزء منهم بات يمسك حتى بقرار اللجنة التنفيذية وبات القرار الذي يخرج باسم اللجنة ليس قراراً مؤسسياً. وبالتالي المبالغة في حرص الفصائل وقوى اليسار تحديداً على شرعية اللجنة التنفيذية وأن تبقى هذه اللجنة لجنة شرعية حتى لا يطعن في شرعيتها وشرعية المنظمة، أنا أعتقد بأنه يستغل في طريقة غير عملية.

نحن في الحزب والجبهتين عندنا حرص على أن تبقى اللجنة التنفيذية قائمة ولكن هذا الحرص لا نلمس أنه يقابل بحرص آخر من قبل الإخوان في حركة فتح.

في موضوع المجلس المركزي: المجلس المركزي الفلسطيني عدد أعضائه ١١٨ من فصائل واتحادات ومستقلين ورؤساء اللجان، المستقلون هم ٤٢ عضواً. ولكن من هم المستقلون؟ وكثير من المستقلين هم من حركة فتح. إلى جانب هذا فكل رؤساء الاتحادات التي لم تجر فيها انتخابات

منذ عشرين عاماً موجودون في المجلس المركزي . هناك أغلبية ميكانيكية واضحة ، وإذا استمرت هذه الميكانيكية على منوالها فأنا مرة أخرى أقول سوف نخسر .

الموضوع الآخر وهو تفعيل المنظمة ، أنا أرى أنه ليس من الضروري ربط موضوع التفعيل بوثيقة اتفاق القاهرة على أهميته ، وأن أي تفعيل يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الوثيقة واتفاق القاهرة ، ولكن الآن إذا لم تكن الظروف قد نضجت ، نحن نرى أنها ناضجة ، لماذا لا نُفعل ما هو قائم وما هو موجود!! توجد لدينا عدة دوائر في منظمة التحرير ، كيف يتم التعامل معها ، كيف يتم التعامل مع دائرة العلاقات القومية ودائرة شؤون اللاجئين ، أتعلمون أن ميزانية دائرة شؤون اللاجئين في لبنان ٣٠٠٠٠ ليرة (عشرون دولاراً) أسألوا سميرة صلاح . بعد قليل سيتوقف اللاجئون عن القول إن هناك منظمة تحرير ، سوف يذهبون إلى فلان أو علان . نتكلم عن شيء اسمه لجان شعبية في المخيمات ، لجان في غزة ، هذه لا تنتظر اتفاق القاهرة ، نتكلم عن مكاتب طلابية مشتركة في الأزهر والأقصى ونتكلم عن مهندسين ومحامين ، لنفعل هذه ولاحقاً نعمل بها وفق اتفاق القاهرة .

تحدث أبو وائل عن السفراء والممثلين العسكريين ، إلى اليوم هناك الكثير من أبناء المنظمة لا يتلقون رواتب ، يتحكم بهم موظف صغير في وزارة المالية وهم أبناء منظمة التحرير ، يقدم لجزء منهم حسنات . نحن نتكلم عن وجود آليات لتفعيل منظمة التحرير وتقديمها للناس

بوجه جديد . للأسف واضح أن الرغبة مكنونة في الصدور ولكن الترجمات العملية غير موجودة بالمطلق وعلينا أن نفكر هل مازالت الأمور كما كانت قبل كانون الثاني ٢٠٠٦ . لا ، الأمور تغيرت ومن الممكن أن تتغير أكثر . نحن نتكلم من منطلق الحفاظ على المشروع الوطني ونحن نرى إلى أين تذهب الأمور . لذلك في معارك منظمة التحرير الكل يرانا في مقدمة الصفوف ؛ لأننا نعتبر أن وجود المنظمة قد تم دفع ثمنه دماً ، ونعتبر أن هناك من يحاول إيجاد البدائل لهذه المنظمة .

خطوات نحو التفعيل

عاطف : رفيق جميل ، الرفيق صالح تكلم عن أنه وبعد تطبيق اتفاقية القاهرة ووثيقة الوفاق ، ساعتها سيكون بإمكاننا أن نبدأ بعض الخطوات الإصلاحية الآتية ، الجبهة الشعبية ما هو رأيها في إصلاح منظمة التحرير؟ وأنا أدرك أن ما جاء في اتفاق القاهرة ووثيقة الوفاق وقعت عليه ووافقت عليه . ما هي رؤيتكم الخاصة في إصلاح منظمة التحرير؟

جميل المجدلوي : المنظمة تسيطر عليها بيروقراطية واضحة هي رسمياً في مظهرها الرئيسي محسوبة على (فتح) ولكنها بصراحة لم تعد تعكس دائماً سياسة ووجهة وقرار (فتح) ، وليس أدل على ذلك من قانون الانتخابات ، فجميعنا يعرف أن الدفع القيادي كان من قيادة (فتح) ومن الأخ أبو مازن على وجه الخصوص نحو إقرار تمثيل نسبي بالكامل . هناك بيروقراطية

فتحاوية، رسمياً، وإذا وسعنا الدائرة تتسع أكثر في إطار المنظمة، يبدو أنها تختطف المنظمة وتختطف، أيضاً، قرار (فتح)؛ لهذا لا بد من كسر هذه الدائرة، الخطوة الأولى في تطوير وتفعيل منظمة التحرير حتى عندما تحدث الرفيق وليد وقال إنه لا يجوز أن ننتظر تنفيذ إعلان القاهرة هو أراد أن يقول إننا يمكن أن نحسن ما هو قائم، لكن ما هو قائم لن يصل إلى مستوى التطوير والتجديد الديمقراطي المطلوب. أعتقد بضرورة الخروج من قبضة البيروقراطية المسيطرة على منظمة التحرير بصرف النظر عن انتمائها، أنا أوافق أخي أبو وائل أن هناك أناساً اتجاهاً لهم ليست معروفة ومن بعض النافذين والنافذين جداً حتى في اللجنة التنفيذية لا أحد يستطيع أن يقرر أين هي مرجعياتهم، لهذا أنا أقول إن التطوير والتفعيل وإن شئت التشدد الديمقراطي يمكن أن يتم بالخطوات التالية:

أولاً، تفعيل إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني بانتخاب مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ابتداءً بالمجلس الوطني الفلسطيني وصولاً إلى كل الاتحادات والمنظمات الشعبية وفقاً لمبدأ الانتخاب الديمقراطي ووفقاً لمبدأ التمثيل النسبي في الوطن وحيث ما أمكن في الشتات وهذه مسألة ممكنة، أنا أعرف أن البعض يتذرع بعدم إمكانية إجراء انتخابات، أنا أقول إن هذه الذرائع غير صحيحة وغير صحيحة ولا تصمد أمام اختباري الواقع والحياة، نحن نجري انتخابات لاتحاداتنا ونقاباتنا الشعبية في كل الدنيا ونستطيع بآليات معينة - وقد نوقشت هذه الآليات مع كل الأوساط الفلسطينية ومع الأخ أبو مازن وقيادة (فتح) وغالبية من هم

في المواقع التي تسمح لهم وتعطيهم القدرة على أن يؤثروا - إيجاد آليات تمكننا من إجراء انتخابات لمنظمة التحرير الفلسطينية في الغالبية العظمى من أماكن وجود شعبنا داخل الوطن وفي الشتات، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية تتمثل في فصل مؤسسات المنظمة عن مؤسسات السلطة؛ لأنه وخلال الاثنتي عشرة سنة الماضية زحفت مؤسسات السلطة إلى منظمة التحرير الفلسطينية وكادت تبتلعها، وهذا الفصل ليس لدور وظيفي أو ميكانيكي أو تعسفي، فهناك وظائف مختلفة لكل طرف. السلطة حتى الآن محكومة باتفاقيات وهي تدير الشأن الفلسطيني في داخل غزة والضفة الغربية والقدس، لكن ماذا عن الشتات الفلسطيني الذي يصل الآن إلى ستة ملايين إنسان، موضوع السلطة موضوع متحرك، هذه حقيقة موضوعية وهو متحرك ومرتبطة بالوضع السياسي والإجراءات الإسرائيلية والمعادلات الإقليمية والدولية، في الوقت الذي ينبغي فيه أن نصون ونحمي منظمة التحرير الفلسطينية من أن تكون تحت سيطرة مثل هذه العوامل.

النقطة الثالثة إعادة الاعتبار إلى الوظيفة الفلسطينية سواء في المنظمة أو السلطة على أساس الكفاءة وعلى أساس الشخص المناسب في المكان المناسب بصرف النظر عن الانتماء التنظيمي والسياسي، لكي يكون هذا الموظف موظفاً لأداء وظيفة محددة وفق هيكلية محددة لهذه المؤسسة وليس له في وظيفته إلا هذه المرجعية. وأن نتجاوز الوضع القائم الآن لأن المحاصصة من أين أتت؟ المحاصصة جاءت من تسييس الوظيفة الرسمية،

عندما يتم تسييس الوظيفة الرسمية وعندما يصبح الأساس التنظيمي هو أساس التعيين والترقية والى آخره عندها لا يكون عند الناس إلاّ البحث عن محاصصة. إذاً يجب إنهاء حالة تسييس الوظيفة وجعل المرجعية التنظيمية هي مرجعية التوظيف.

النقطة الرابعة الاحتكام إلى القواعد الناعمة للعمل. القوى المشكّلة للبنية السياسية والتنظيمية للمنظمة والسلطة ينبغي أن تحدد طبيعة علاقاتها مع المؤسسة الجامعة بما في ذلك بعدها المالي، ليس أن تأخذ فصائل المنظمة موازنة منتظمة أو غير منتظمة من الصندوق القومي الفلسطيني ولكن ليس السبب أن هذا القرار هو بيد الرئيس سواء أكان بيد الرئيس المرحوم أبو عمار أم بيد الرئيس عباس، يجب أن نعيد تنظيم هذه العلاقة بحيث تبنى هذه العلاقة على أسس محددة لا تترك لقرار الرئيس أو مدى ضغط أو اقتراب أو ابتعاد التنظيم عن المسؤول الأول، بل وفق قواعد معلنة وشفافة ومعروفة للجميع حتى لا تعود هذه المسألة سيفاً للابتزاز والتراشق في الساحة الفلسطينية.

النقطة الخامسة مد القانون الديمقراطي ليشمل كل هيئات العمل الفلسطيني وكل المنظمات المهنية والنقابية وكل قطاعات شعبنا من المرأة والطلاب والعمال وغيرهم. أهمية هذا الأمر أنه يجدد حيوية هذه المؤسسات ويعيد وصل ما انقطع، وأرجو أن نضع على ما انقطع أربع خطوط حمراء، بين قيادات هذه الاتحادات وقواعدها. هذه المؤسسات عبارة الآن عن هياكل بلا مضمون، لا صلة بين قياداتها وقواعدها، عندما يعلن عن موعد الانتخابات تبدأ عملية التنسيب الجماعية. وهذا منتهى الإفساد؛

لأن الفساد ليس فقط أن تدفع رشاًوى بل أن تغيب الناس عن الفعل، كذلك واقع قيادات هذه المؤسسات، كل الأمناء العامين لهذه الاتحادات هم وزراء أو وكلاء وزراء سابقين أو حاليين ويبقى موقع الأمين العام مجمداً إلى أن يتقاعد الوزير أو وكيل الوزارة ويعود إلى منصبه، هل يوجد قتل للعمل الشعبي أكثر من ذلك، إذاً أنا أعطي أهمية خاصة للاتحادات الشعبية.

هذه هي الأسس التي تمكننا من إعادة بناء منظمة التحرير وتفعيلها.

عاطف: قيل الكثير عن سبل تفعيل منظمة التحرير، إلى أين نحن ذاهبون بمنظمة التحرير إذا لم نطبق اتفاق القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني؟ ماذا نتظر؟ أو كما قال الرفيق وليد: ننظر إلى المنظمة وهي تختطف من قبل تنظيمات جديدة؟

أبو وائل: بصرف النظر عن الجهة الخاطفة فنحن لم نطلق في نظرتنا لحرصنا على منظمة التحرير وتفعيلها فقط من إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني، المطلب منذ عشرات السنين حقيقة من قبل الجميع وعياً منا وإدراكاً منا لأهمية تفعيل المنظمة بمجرد أن أعلنت أن منظمة التحرير ممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، كان هناك حرص من الجميع يقول يجب أن ترتقي المنظمة بهذا المسمى إلى ما تستحق أن تكون عليه لا سيما أنها قد أصبحت الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وأصبح لها تمثيل في الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية كافة وأصبحت مرجعية حتى

للسلطة وأصبحت هي المفاوض، ونحن في

المجلس التشريعي رفضنا أن نصادق على اتفاقية

الخلييل (H1)) و (H2) انطلاقاً من أن هذه القضية
وليد العوض: نحن طرحنا آلية تجمع بين التمثيل
النسبي والتوافق.

هي قضية خاصة بمنظمة التحرير تأكيداً منا على
أن المنظمة هي الأساس، من هنا أنا لا أختلف مع

أبو وائل: ما أقصده هو أنه قد لا ترضي نتائج
الانتخابات في منطقة ما أو في تجمع ما الكل،
ولكن يجب حرصاً منا ولكي تبقى المنظمة قادرة
على تمثيل الجميع أن نضع في الاعتبار ألا تحرم أية
جهة من الجهات من التمثيل، كي لا نجد في نهاية
المطاف أن الانتخابات أفرزت ثلاث جهات فقط.
وهذا يعني إحداث ضرر كامل في الصفة التمثيلية
للمنظمة، ويعني أن منظمة التحرير ستكون اليوم
أفضل بكثير مما ستكون عليه في المستقبل.

الإخوة على الإطلاق في الوسائل والنظرة إلى
منظمة التحرير ما دمنا قد اتفقنا ونحن متفقون
وليس لنا بديل عن كونها ممثلاً شرعياً ووحيداً

عاطف: إذا كان هناك تمثيل نسبي نكون قد
حددنا تمثيل جميع الفصائل.

لشعبنا، لا يمكن لأي منا أن يختلف مع الآخر
حول كيفية تفعيلها لتصبح ممثلاً شرعياً ووحيداً،

أبو وائل: أنا أخشى من أن التمثيل عملية
استدراكية فيما لو لم يأت التمثيل النسبي بما
يرضينا علينا أن نضع لنا خط رجعة، كيف يمكن
لنا أن نمثل الجبهة الوطنية العريضة والفصائل الذين
كانوا معنا أربعين عاماً؟ كيف يمكن أن نراهم خارج
إطار المنظمة؟

حتى نستطيع أن نواجه أية حركة خارجية من شأنها
أن تصنع هيكلاً جديداً وبديلاً للمنظمة. وأنا أؤمن

صالح زيدان: أنا عندي الاقتراحات التالية إذا
أردنا أن نحول كلامنا عن تفعيل وتطوير المنظمة
إلى خطوات عملية، برأيي الخطوة الأولى التي
لا تكلف شيئاً هي تطبيق قرارات إعلان القاهرة

هنا موقف الإخوة في فصائل العمل الوطني عندما
واجهوا جميعاً بموقف واحد موحد كل المحاولات

التي كانت تستهدف النيل من منظمة التحرير
الفلسطينية. هذا يعني أنه يجب أن ننظر إليها فقط

عندما نحتاجها كفصائل ولكن يجب أن نحترم
رأيها في كل ما نتحدث عنه، أنا لم أر في طرح

الإخوة في فصائل العمل الوطني طرحاً خارجاً عن
المنطق والمألوف، ولو أننا أخذنا بالحد الأدنى - ولم

يفت الوقت بعد لذلك - مما طرحوه لما وجدنا أنفسنا
الآن نتحدث بهذه الكآبة والخوف من أن نبقي ندور

في هذه الدائرة، ونجد أن المنظمة أخذت منا بطريقة
شرعية وبطريقة انتخابات. نحن مقرون بأننا يجب

أن نذهب إلى انتخابات بصرف النظر عن التفاصيل
التي تحدث عنها الإخوة، كل التفاصيل صحيحة

ولكن كيف نخرج منها حتى لا نبقي نتحدث عن
هذه التفاصيل؟ كيف لنا أن نذهب إلى الانتخابات

أخذين بعين الاعتبار أنه يجب أن نجمع بين طريقة

ووثيقة الوفاق والمجالس المركزية التي عقدت سواء في شهر حزيران أو تموز أو كانون الثاني، التي تقول بضرورة وضع قانون انتخابي للمجلس الوطني الفلسطيني وفق التمثيل النسبي، حتى الآن لا قانون في الموضوع، هذه هي القضية الأولى والتي تشكّل المنطلق، وبداية التعاطي الجدي مع العملية الديمقراطية أو إعادة بناء المنظمة وتفعيلها على أسس ديمقراطية.

المسألة الثانية لنعمل على إقرار قوانين تمثيل نسبي لانتخابات الاتحادات الشعبية والمهنية ومجالس الطلبة، لنعمل على إقرار قوانين التمثيل النسبي لهذه الاتحادات لمجالس الطلبة للنقابات المهنية والعمالية سواء في غزة أو في الضفة، ثم لنجر الانتخابات؛ لأنه لا مشكّلة في إجراء الانتخابات بالاتحادات الشعبية بشكل عام في الداخل والخارج، أو في الاتحادات والنقابات وغيرها، وهذه ستمكن من استنهاض المؤسسات الأخرى، وهي ستعطي نموذجاً. الآن هناك حالة صراع حول مسألة إنهاء الانقسام، علينا أن نعمل على إنهاء ذلك، ولكن علينا أن نعطي نموذجاً، النموذج الذي يمكن أن أعطيه كمنظمة تحرير يجب أن يكون النموذج الجاذب للشعب، هو النموذج الذي يمكن من استنهاض القطاعات، وهو نموذج ديمقراطي جدي وفعلي ويمكننا من تنظيف الكثير مما علق بها.

المسألة الثالثة عملية المفاوضات التي لا تعطي الثقة بالطريقة، أنا لا أتكلّم عن رأينا، رأينا هو موقف المفاوضات مع بقاء العدوان، لكن المفاوضات بحاجة إلى مرجعية تعطي ثقة للشعب، الطاقم

الموجود منذ عشرين عاماً على المفاوضات الحالية لا يعطي الثقة، الناس تحتاج إلى مرجعية لهذه المفاوضات التي تعطي وتمكن

عاطف: إذا كان اليسار ضد المفاوضات من حيث المبدأ؛ فكيف . . . ؟

صالح زيدان: لا، اليسار ضد (أوسلو)، نحن مع وقف المفاوضات الآن في ظل الاستيطان . . .

عاطف: لو أردنا تشكيل لجنة مفاوضات جديدة، هل بإمكان اليسار المشاركة فيها؟

صالح: طبعاً طبعاً، على أن تكون هناك مرجعية للمفاوضات. ما هي مرجعية المفاوضات؟ هي الإجماع الوطني ووثيقة الوفاق الوطني، على هذا الأساس يمكن تشكيل مرجعية للمفاوضات.

المسألة الرابعة التعاطي الجدي سواء بإطار المنظمة أو السلطة مع القضايا الاجتماعية للناس وبطريقة شفافة وبطريقة سليمة، يمكننا القول إن هذا يشمل البدء بإعمار مخيم نهر البارد ودخول المنظمة إلى الوضع الكارثي في قطاع غزة وضرورة معالجة مشكلات الناس، إذا نظرنا حتى إلى الضفة، فالموظف في القطاع الخاص هناك يأخذ ثلث المستحقات التي يأخذها موظف القطاع الحكومي، يجب أن تكون هناك قوانين، سواء من قبل السلطة أو من قبل المعنيين بالأمر، عليهم أن يصدروا قوانين حتى نتجنّب ما ذكره أبو حسين (وليد العوض)، وكي نجعل المنظمة والشكل القيادي الفلسطيني والشرعية الفلسطينية جاذبين للناس،

يعطيان نموذجاً جاذباً وليس نموذجاً سيئاً، عبر الديمقراطية والانتخابات وعبر معالجة مشكلات الناس والاهتمام بشعبنا في الداخل والخارج. نعم، نستطيع أن نجدد ونعطي الحيوية من جديد؛ لأن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد، هذه المسألة بحاجة دائماً إلى تجديد لها وتقويتها بالعملية الديمقراطية، بالمشاركة الشعبية الواسعة، فالمنظمة ليست إرثاً تاريخياً فقط، علينا أن نحافظ عليها من خلال هذه العملية الديمقراطية.

وليد العوض: يعني بخصوص الإشارة التي تحدث عنها أبو وائل، نحن سبق وقدمنا مشروعاً لرئاسة هيئة المجلس الوطني الفلسطيني يضمن أن تبقى منظمة التحرير الفلسطينية كجبهة وطنية، وقلنا إنه من الممكن ابتداء أن يكون هناك وجود لكل فصيل من ٢ إلى ٣ في المجلس الوطني ومن ثم انتخاب باقي الأعضاء، نحن قلنا أن عدد أعضاء المجلس الوطني ٤٥٠ تضمن لكل فصيل من ٢ إلى ٣ ومن ثم تخوض انتخابات على قاعدة التمثيل النسبي، عملياً نكون قد ضمنا لأي فصيل قد يكون تراجع دوره في هذه اللحظة التاريخية ولكن له تاريخاً وشهداء أن تضمن وجوده في المجلس الوطني الفلسطيني باعتباره المظلة العامة للشعب الفلسطيني ومن ثم إجراء الانتخابات لاستكمال الباقي. وضعنا حتى آليات لهذه المسألة وقدمناها للمجلس الوطني، للأسف اللجنة التي كانت مكلفة متابعة تنفيذ اتفاق القاهرة كانت تشكّل وفقاً للمنهجية نفسها التي كنا نتحدث عنها والجميع معترض عليها، لو تشكّلت اللجنة

بروح جماعية وبروح الشراكة لكان من الممكن أن تكون تقدمت للأمم ولكن اللجنة هي نفسها لجنة المفاوضات وهي نفسها اللجنة التي تدير مجمل العملية السياسية الفلسطينية.

الموضوع الثاني، المفاوضات، نحن بحاجة فعلاً إلى وضع خطة تفاوضية وإستراتيجية تفاوضية، نريد أن نفاوض ولكن إلى أين ونريد المفاوضات ولكن متى وكيف، الآن عندنا لحظة سياسية كلنا نتحدث فيها، هناك استيطان وعدوان ولا يوجد أفق واضح لنجاح عملية المفاوضات، ألم يحن الوقت لوقف هذه المفاوضات والتوجه للمجتمع الدولي لنقول إن إسرائيل لا تريد أن تتقدم في عملية المفاوضات، ثم من الذي يدير هذه المفاوضات وما هي مرجعيتها حتى نعرف كيف نتفاهم مع بعضنا؟ ومن هو الوفد المفاوض؟ أنا أعتقد بأن موقفنا والرفاق في الجبهتين ليس اعتراضاً على مبدأ المفاوضات ولكن في لحظة سياسية معينة نحن نقول يجب تعليق المفاوضات ووقفها. حتى عندما تتوقف المفاوضات في لحظة سياسية معينة فأنت عملياً تجري مفاوضات بطريقة أخرى من خلال إشراك المجتمع الدولي بهذه العملية. للأسف أعتقد بأن هذه العملية ما زالت محكومة بأمزجة وإرادات فعل ومراكز قوى داخل اللجنة التنفيذية وداخل المنظمة، وأنا أعتقد أن الفترة اللاحقة تحتاج إلى خطوات ملموسة باتجاه الحفاظ على المنظمة انطلاقاً من المسائل التي طرحها الإخوة.

عاطف: ماذا عن أهلنا في الخارج، نتفق على أن السلطة مقصورة في حقهم والمنظمة مقصورة في

حقهم، إلى أي مدى بإمكاننا دمجهم في النظام السياسي الفلسطيني لا سيما أن نواة المركز السياسي الفلسطيني أصبحت في الضفة وغزة بحكم وجود الوزارات والتشريعي، ألا يمكن أن نخلق لأهلنا في الشتات في لبنان وسورية والأردن؛ لأنهم أغلبية الشعب الفلسطيني بالمناسبة، آليات لضمان استمراريتهم والحفاظ على مصالحهم وحقوقهم وحياتهم الكريمة ومن ثم استكمال العملية التحررية بعودتهم إلى أرض الوطن؟

أبو وائل: ونحن في الخارج قبل أن ندخل إلى أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، الكل يذكر أننا كنا منتشرين عبر العالم وكانت لنا هيئات وكانت لنا أطر ومنظمات شعبية وجماعية أخذت دوراً ممتازاً، وهناك لجان عديدة ومفعلة بشكل جيد، تشكيلة السلطة انعكست سلباً على ذلك، وألغت دور هذه المؤسسات وألغت الأنشطة والبرامج التي من شأنها أن تبقى متواصلة مع هؤلاء، أما وأن العدد اليوم أصبح أكثر فنحن بحاجة حتى تصبح المنظمة بالفعل الغطاء والخيمة للجميع، علينا ألا ننظر فقط إلى الأراضي داخل السلطة الوطنية الفلسطينية وندير ظهورنا لأبناء شعبنا وإلى أهلنا في الشتات، لا تنس أن هناك جاليات فلسطينية كثيرة هي الآن في المهاجر، ما الرابط بيننا وبينها؟ يجب علينا أن ننطلق كذلك، حاوروا في مجلة سياسات أهلنا في الخارج واسألوهم، لا تتوقفوا عند مجموعة أو عند رأي فئة ما لتسلط الضوء على فكرها ونظرتها، بل يجب أن نتلقوا النرى ونسمع ما يقول أهلنا، ويجب أن نأخذ من القرارات التي

من شأنها أن تكون عامة وشاملة لكل وجود فلسطيني سواء كان ذلك في قانون الانتخابات أو في الوضع المالي أو السياسي أو الاجتماعي، يجب ألا تنعكس الموازنة وواضع الموازنة للسلطة. ماذا عن الصندوق القومي الفلسطيني الذي أصبح لا يذكر له اسم وأصبحت موازنة المنظمة بمؤسساتها كافة عبر وزارة المالية، هذا أول خرق يقتل المنظمة ومؤسساتها. لذلك لابد من الفصل، إن أول ما أقدمت عليه منظمة التحرير منذ إنشائها هو إنشاء الصندوق القومي الفلسطيني الذي ينتخب رئيسه انتخاباً مباشراً من المجلس الوطني الفلسطيني وليس من اللجنة التنفيذية؛ ما يعطيه القوة أن يبقى فعلاً محصناً لا تستطيع أية جهة أن تقتل دوره، يستمد شرعيته وقوته من المجلس الوطني. من هنا فلا بد من أن نعيد لمنطلقات المنظمة - وهي كثيرة ومحكمة وجيدة - اعتبارها وأن نقف بجذ ومصادقية ونفكر كيف ندعم عملية انتشار المنظمة لتصبح في كل بيت فلسطيني بالخارج، أنا أرى أنه وفي كل المناسبات كافة أن أهلنا في الخارج أكثر منا تمسكاً بهذه المناسبات وتغطية لها، وهم لا يملكون شيئاً ولا يصلهم منا شيء ولكنه اجتهاد شخصي منهم هم، هذه دلالة على أنهم متمسكون بهذه الشرعية والممثل الشرعي، علينا أن نبحث عنهم حتى لا يأتي اليوم الذي نبحت عنهم ولا نجدهم.

صالح زيدان: أنا أعتقد بأن هناك ثلاث قضايا علينا أن نعيدها اهتماماً حتى نحافظ على وحدة الشعب الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية وتماسك شعبنا ومنع عملية الذوبان

نحو مشاريع أخرى. العنصر الأول هو البرنامج السياسي، وخاصة صيانة حق العودة لأن الضعفة التي حصلت لمنظمة التحرير في الخارج نجمت عن اتفاق (أوسلو) ومن شعور اللاجئين بالخذلان، شعروا أنهم خذلوا بحق العودة لأن اتفاق (أوسلو) تجاهل هذا الحق. المحافظة على حق العودة هو العنصر الأول في الحفاظ على البرنامج الموحد لمنظمة التحرير، البرنامج المرحلي الذي شكّل أساس نهوض منظمة التحرير الفلسطينية والإنجازات الكبرى التي حققتها، وهذا الأمر لا ينسجم مع كلام من نوع أننا مع تطبيق القرار ١٩٤ بالتوافق أو حل متفق عليه لحق العودة. لا، حق العودة يجب أن يحدد أنه تطبيق لقرار ١٩٤ الذي ينص على عودة اللاجئين للأماكن التي شردوا منها وليس عودة اللاجئين بشكل عام، لأن ذلك ممكن أن يكون إلى دولة فلسطينية.

الأمر الثاني هو القضايا والحقوق والمصالح المباشرة لشعبنا في الخارج، فعلى أن نهتم بقضايا شعبنا في لبنان، القضايا المدنية لشعبنا الفلسطيني، كيف أن تدخل منظمة التحرير شريكاً في إعمار مخيم نهر البارد، لا أن تترك الأمر عرضة لشراكة بين الدولة اللبنانية ووكالة الغوث والمؤسسات المانحة، وتقف منظمة التحرير متفرجة، إذا لم تدخل شريكاً لا نضمن إعمار المخيم ولا نضمن معالجة مصالح الناس، وهكذا فيما يتعلق بقضايا شعبنا الأخرى.

العنصر الثالث صيانة الأطر التي توحد شعبنا الفلسطيني في الوطن والشتات، بمعنى الاتحادات الشعبية، بمعنى لجان الجاليات، بمعنى كافة الأطر

والممثلات التي يمكن أن تكون، وإعادة بنائها وإعادة تأسيسها على أسس ديمقراطية كما ذكرت بانتخابات وفق التمثيل النسبي. انتخابات لكل هذه الأطر، الاتحادات الشعبية لا يمكن أن تبقى كما هي الآن، ولا يمكن أن تعبر عن تعبئة شعبنا في الخارج، علينا أن نقول إن منظمة التحرير الفلسطينية لا ينتهي دورها حتى عند قيام الدولة الفلسطينية؛ لأنها ستبقى عنواناً لحق العودة وتبقى المنظمة متواصلة إلى أن ينجز حق العودة، ولذلك وفيما يتعلق بانتخابات المجلس الوطني نريد دائرتين دائرة داخل ودائرة خارج وفق التمثيل النسبي، وأن نضمن أن هناك تمثيلاً حقيقياً وفعالاً لشعبنا، وأن يمثل شعبنا في إطار المجلس الوطني وألا يكون هذا التمثيل تعييناً كما هو الآن وبعيداً عن مصالحه وقطاعاته وشرائحه وقواه، أن تكون هناك عملية تجديد لبنى منظمة التحرير الفلسطينية بكل جوانبها بما يمكن من تعبئة شعبنا وترابطه في الداخل والخارج.

د. سلام فياض: تحديات التنمية والأمن في واقع سياسي متقلب

أجرى الحوار:

أكرم مسلم وجعفر صدقة

وأكثره الاقتصادي والأمني الإلحاقى .
" أنا لست إنساناً دون فكر سياسي ، أعتقد ، سياسياً ، بأن علينا العمل بالضبط ؛ لأننا تحت الاحتلال ، نريد الخروج من خانة العجز عن تغيير الواقع إلى خانة المطالبة بقوة بتغيير هذا الواقع . تعبير " أمر واقع " يخلق شعوراً سلبياً في ذهن المواطن الفلسطيني ؛ لأنه ارتبط بالإجراءات الإسرائيلية ، برأيي أن الرد على ذلك هو خلق أمر واقع إيجابي من ناحيتنا على الأرض " ، يلخص فياض رؤيته الواقفة خلف البرامج والآليات والأداء .

" العمل " هي اللازمة الأكثر تردداً في حديث فياض ، شعار يبدو تطبيقه واضحاً ومنسجماً عند تصفحنا لأجندته : من مؤتمر الاستثمار في بيت لحم إلى جنين حيث أطلق رزمة مشاريع تنموية ، إلى أريحا حيث تخريج دفعة من ضباط الأمن ، إلى رام الله حيث رعاية تصدير أول شحنة أدوية

كأن الواقع " هنا " يبادر لاقتراح إجاباته الصعبة على أسئلة ليست سهلة أصلاً ، فخلال مقابلتنا هذه معه لمناسبة مرور عام على أداء حكومته القسم ، كان د. سلام فياض منهمكاً إلى أبعد حدّ " موضوعه " الرواتب ، التي بدت مهددة بالتعثر ، لأسباب إسرائيلية ، تلت اعتراض فياض على محاولة إسرائيل الارتقاء بمستوى علاقتها مع أوروبا عبر الانضمام إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوروبية .

تركزت الأسئلة التي دارت في مخيلتنا ، والتي طرحناها ، تحديداً في هذه الحيشة ، التي تشكل تحدياً للرهانات التنموية والأمنية الطموحة للحكومة : القدرة الإسرائيلية شبه المطلقة على التخريب ، واليقظة الإسرائيلية تجاه كل ما يحمل مغزى سيادياً فلسطينياً ، عبر إزاحة دؤوبة للحراك الفلسطيني لينحصر في الموضوع الخدماتي و " الإنساني " ،

. . موعداً الأول معه كان يوم ٦/٤ حيث شارك في مؤتمر بلعين الثالث للمقاومة والجدار، ليصل ذلك باجتماع حكومي مطوّل ترأسه الرئيس محمود عباس في المقاطعة . استقبلنا بعدها فبدا لنا منهكاً جداً، وعكس الدارج صحافياً بادرنا نحن لاقتراح التأجيل يوماً، وهكذا كان .

" قصة نجاح " يسمي منجزات الحكومة في الضفة خلال عام . لا يكف عن استذكار الغصّة بسبب الأوضاع في غزة . يراهن على حكم المواطن، إليه يتحدث :

سبيل: في مثل هذه الأيام، قبل نحو عام، حينما أديتم اليمين القانونية رئيساً للوزراء، كان العنوان الأبرز لبرنامج حكومتكم : " سلطة واحدة، قانون واحد، وسلاح شرعي واحد " ، على أية أرضية أمنية نقف الآن؟

فياض : واضح للجميع أننا عملنا على تنفيذ هذا المفهوم : (قانون واحد وسلاح شرعي واحد) منذ اليوم الأول، منذ ٦/١٧، وهذا اليوم أذكره جيداً، بكل ما يتصل بذلك اليوم من مشاعر طغى عليها ألم وقلق شديدان؛ فالبلد يحترق، وهنا أتحدث عن غزة حيث كان الوضع صعباً للغاية .

منذ اليوم الأول حرصنا على أن نضع هذا المفهوم على الطاولة، وكان لنا لقاء في المقاطعة عُقد بناءً على طلبي، حتى نبدأ العمل فعلاً، ومنذ ذلك اليوم فإن كل ما قمنا به على الأرض يتصل بهذا المفهوم، وتسلسل تنفيذ الخطة الأمنية قائم على أساس هذا التصوّر .

أعتقد بأن المواطن لمس خلال الأشهر الماضية تحسناً في الوضع الأمني، فقد عززنا وجودنا الأمني حيثما أمكن ذلك، وهناك تحسّن واضح في الأوضاع الأمنية باتجاه وضع هذا المفهوم موضع التنفيذ . هذا هو الأساس .

الآن تلاحظون أن كل المظاهر المسلحة، حتى التي سبقت الانقلاب في غزة، كدخول المسلحين إلى المؤسسات العامة، والمظاهر المسلحة في الشوارع والفوضى العارمة في كل مكان، انتهت تقريباً؟ .

المنخ الأمني يتحسن حتى دون تعزيز الوجود الأمني في بعض المناطق، خصوصاً بعد البداية الناجحة في نابلس حيث كانت الرسالة واضحة بإصرارنا على المضي قدماً في الخطة، وما ساعد على ذلك، وهو ما راهنت عليه أكثر من أي شيء آخر وثبت أنه صحيح، هو المواطن؛ فقد ثبت أن هذا ما يريده المواطن قبل أية جهة أخرى، والتفاف الناس حول هذا التوجه كان العنصر الحاسم في التنفيذ، وإلا ما هي قوتنا وما الذي يمكن أن نغيّره خلال أشهر معدودة بالإمكانات المحدودة التي لدينا؟

فقد بدأت نتائج الخطة الأمنية تظهر سريعاً على الأرض، رغم أن التغيير في الإمكانيات كان محدوداً، حيث كان الرهان على أن هذا ما يريده الناس، وأنهم ملّوا الوضع ويريدون التغيير، وهذا بالضبط ما أنجح الخطة رغم وجود تحديات لم يكن من الصعب توقعها، وكان يمكن أن تقلب الطاولة، وهذه التحديات تتعلق بالسلوك الأمني الإسرائيلي . فحتى نستطيع تنفيذ هذا المفهوم في الشق الأمني، كان علينا أن نتعامل مع ملف المطاردين منذ اليوم الأول، وأيضاً، نشر قوات أمنية في المدن . كنّا في

حالة طوارئ، وعادة تستعين الدول بالحرس الوطني في حالات الطوارئ حتى لو كان سببها انقطاع التيار الكهربائي أو المياه، فحالة الطوارئ تعني للمواطن مشهداً أمنياً. أين هو؟

هذان الملفان الرئيسان اللذان بدأنا بحثهما مع الإسرائيليين منذ اللحظة الأولى.

مجازفة سياسية

* أي أمن والإسرائيليون يقتحمون ويعتقلون ويغتالون؟

- كما تعلمون، فمُنذ ربيع العام ٢٠٠٢ استُبيحت الأرض الفلسطينية، وكسر الاسرائيليون الاعتقاد بأن المدن التي توجد فيها قوات أمنية فلسطينية لا يدخلونها، وبات مألوفاً أن يدخل الجيش الإسرائيلي من حين إلى آخر، حتى في رام الله، وما زال هذا المشهد يتكرر حتى الآن، ففي أعقاب نشر قواتنا في نابلس، على سبيل المثال، كان هناك تدخل إسرائيلي بكثافة أكبر من السابق، فقد كان واضحاً منذ اليوم الأول أن الإسرائيليين لن يوافقوا على وقف تدخلهم في المدن الفلسطينية.

كنّا أمام خيارين، إما أن نبقي نناقش هذه الخطة إلى مالا نهاية - ونبقى في جدل حول إن كان هذا ممكناً أو غير ممكن، دون جدوى، مع استمرار حالة الفوضى بكل ما يترتب على ذلك من مخاطر إضافة إلى إمكانية انتقال ما حصل في غزة إلى الضفة؛ الذي ما كان له أن يحصل لولا الفوضى الأمنية - وإما أن نعمل.

كان، دائماً، لدينا هذا الهاجس. ناقش مع الإسرائيليين كما تشاء؛ فهم لن يوافقوا، ولكن هذا

يجب ألا يحول دون بدء العمل.

لم يكن صعباً على واحد مثلي، أو أي أحد آخر، أن يتنبأ بأن في ذلك مجازفةً سياسيةً من الطراز الأول. من لا يوافق على أن يتخلى عن الصلاحية التي أعطاها لنفسه بالتدخل هذا يعني أنه سيمارسها. معرفة ذلك ليست بحاجة إلى علم، وأن يمارس هذا الطرف (إسرائيل) هذه الصلاحيات بعد أن ننشر قواتنا فهذا فيه مجازفة سياسية واضحة، فأولى المخاطر تتمثل بالجانب العملياتي حيث دخول الإسرائيليين مع وجود قوات أمنية فلسطينية يخلق مشكلة، وأيضاً الخطر السياسي واضح، فماذا سيقول الناس، سيتساءلون: إذا جئتم لفرض الأمن فما الذي يفعله الإسرائيليون هنا؟.

كما توقعنا، هذا ما حصل فعلاً، وبدأنا نسمع أن هناك برنامجاً منسقاً مع الإسرائيليين. نحن في الصباح وهم في المساء، وبتنا مثار سخرية الناس. سمعنا من أناس كثيرين أن هناك رهاناً على الموقف الإسرائيلي، وهذا التعبير يُستخدم في مجالس قيادية مهمة لا أريد ذكرها الآن، وجوابي كان دائماً: بالضبط؛ لأننا لا نراهن على الموقف الإسرائيلي؛ علينا أن نتصرف بالطريقة التي تصرفنا بها.

المبدأ واضح والتصرف واضح. نحن نريد الخروج من خانة العجز عن تغيير الواقع إلى خانة المطالبة بقوة بتغيير هذا الواقع، لهذا أخذنا على عاتقنا المجازفة، وقلنا إننا نريد تثبيت واقع، والمراهنة على تحسين أداتنا في أن يكون العالم كله معنا عندما نطرح القضايا المهمة.

من هنا، كان رهاننا منذ اليوم الأول على الناس، نحن نعي أن تدخل الإسرائيليين يفقدنا مصداقيتنا،

ومعنويات القوات تتدهور.

تذكرون الاجتياح الطويل لنابلس مع بداية تنفيذ الخطة، وقد زرت المدينة مباشرة بعد انتهاء ثلاثة أيام ونصف من الاجتياح الإسرائيلي لكل أنحاء المدينة، وما مكنتنا من للممة الحالة هناك؛ هو بالضبط رهاننا الصائب على أن هذا ما يريده الناس، بصرف النظر عن التشكيك والمشككين، وأن المواطنين باتوا مقتنعين بوجود واقع جديد، وأن هناك إصراراً وغموضاً لم نعتد عليهما، هذا ما نلمسه بمقابلة أي مواطن أو مسؤول أمني. الجميع باتوا يتحدثون بالمفهوم نفسه. ردة الفعل على ما يقوم به الإسرائيليون ليست بالتوقف عن تنفيذ خطتنا، وإنما الاستمرار؛ لأننا نسير في الطريق الصحيح الذي سيوصلنا إلى أهدافنا.

على أية حال، وبناءً على كل هذا، نلاحظ تحسناً في الأوضاع الأمنية حيثما أمكن، وتبعاً لذلك فقد بدأت الأمور تأخذ منحىً إيجابياً في الأداء وهو ما يشعر به الجميع.

بالطبع، هذا الكلام ينطبق على الضفة الغربية حيث العمل مستمر بعد سنوات من ضياع المفهوم الأمني والعقيدة الأمنية.

معيار الجدوى والتجربة

* هل من هدف يستحق كل هذه المجازفة؟ من أية

فلسفة تنطلق وإلى أين تريد الوصول؟

- التعريف مهم، فمنذ قيام السلطة وهناك شعور بأنها مشروع أمني لإسرائيل وهذا يخلق جواً من عدم الراحة خصوصاً لرجل الأمن.

إذا أردت أن تحكم لا بد من أن تحكم بمفهوم، سواء في الأمن أو الشؤون المدنية أو غيرهما، ومفهومنا

للأمن يقوم على شقين: الأول، توفير الأمن للمواطن، وهذا حاجة فلسطينية محضة.

أما الشق الثاني، من مفهومنا للأمن فهو حماية المشروع الوطني، فالمهمة الأساسية للأمن هي التأكد من أن السلطة واحدة وهي لجميع الفلسطينيين، وبما أننا مشروع دولة، ولأن أحد التعريفات المهمة للدولة هي أنها الجهة الوحيدة صاحبة الحق في استخدام القوة المشرعة قانوناً، وهذا تعريف دولي، وقد شددنا على ذلك لضباط وعناصر الأمن حتى يشعر رجل الأمن بأن ما يقوم به هو مهمة وطنية. لسنا متعهدي أمن لا عن إسرائيل ولا عن غيرها. هذه قضية أساسية بالنسبة إلينا.

علينا التحدث عن الموضوع الأمني بهذه الطريقة، وطرح الأمور دون خلط أو موارد، وبعيداً عن النقاش بالمطلق.

دائماً أقول إن علينا ألاّ نناقش الأمور بالنظر المجرد، وإنما بالاحتكام إلى تجربتنا، وعدم إصدار الأحكام المطلقة على بعضنا البعض. فمن يناقش الحق المطلق لشعب تحت الاحتلال بالمقاومة؟ لا أحد. أعتقد بأن هذا ليس هو العنوان للمراجعة، وإنما العنوان هو معيار الجدوى والتجربة، ووضع الحقائق على الطاولة، وماهية طبيعة هذا الاحتلال وكيف ننهيه.

نحن نواجه احتلالاً بطبيعته استيطاني، يعني إحلالي، ونقطة الارتكاز في إنهائه هي تثبيت المواطن على الأرض.

صحيح أن الحديث عن الدولة الفلسطينية بدأ قبل العام ٢٠٠٢، حتى في اتفاقات (أوسلو) كانت مفهومة ضمناً لكنها غير مكتوبة، أما السيادة فلم تكن

شعبنا على حقوقه، في الضفة والقطاع عندما يصبح ذلك ممكناً. هذا هو الهدف وهذه هي الرسالة التي يجب أن نثبت عليها.

سحب الذرائع

* هل انعكس جهد حكومتكم في وقف الفلتان

وتوحيد المرجعية الأمنية بتطوير ديناميات ضغط

حقيقية تلجم العدوانية الإسرائيلية؟

- في البداية صدرت تصريحات إسرائيلية كان فيها شيء من الإيجابية، لكن تعيّر الموقف بعد ذلك وتغيّرت الرواية. كل ما يقولونه يردنا باستمرار من أطراف أخرى، ومع هذا فالأمور ماضية قدماً.

أنا لا أريد شهادة حسن سلوك أو إقراراً من الإسرائيليين بمفهوم (عفارم)، لكن لا تصدق إنني لست بحاجة إلى إقرار من نوع ما من إسرائيل لسبب آخر، فمنذ العام ٢٠٠٢ وتحديدًا منذ خطاب بوش في ٢٣ حزيران من العام نفسه، والذي كان خطاباً مهماً، ليس من باب التعظيم والتبجيل، وإنما كان حدثاً مهماً حيث تحدث فيه عن الدولة الفلسطينية، لكنه حدد في الخطاب قائمة مطالب من الفلسطينيين بأن عليكم ألف باء جيم . . . ، وهذه القائمة تثبت في الوعي الدولي وكأننا لا نستحق الحرية إلا إذا نفذنا هذه الألف باء جيم . . . ، بما فيها ما يتصل بموضوع الأمن، وكأن حقنا، المفترض أن يكون حقاً مطلقاً، ارتبط بهذه القائمة، وأصبح إنجاز مشروعنا الوطني القائم على أساس إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة مرتبطاً بالتعامل مع هذه "التحفظات".

لهذا، أنا معني بتجريد إسرائيل من كل هذه الذرائع، ومعني أن يصدر ذلك عن الإسرائيليين

مطروحةً إطلاقاً، ولم تكن الوثائق التي تعرض على المؤتمرات الدولية تحتوي على كلمة فلسطين، وكثير من المؤتمرات فضّت أعمالها وعُلّقت بسبب كلمة هنا أو كلمة هناك توحى بسيادة فلسطينية في وقت ما في المستقبل، لكن بعد العام ٢٠٠٢ أصبح مفهوم السيادة مقبولاً وباتت المشكلة في كيف نصل.

إذا أردت أن تكون جاداً في أي مشروع لإنهاء هذا الاحتلال الاستيطاني، فإن أهم عنصر، والذي لا يمكن إلا أن يكون محل اتفاق بين الجميع، هو تثبيت المواطن على الأرض، وهذا يتطلب عملاً.

لدينا واقع على الأرض يقول إنه في العامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ هاجر حوالي ٥٠ ألف شخص، في حين أن ما يجب أن يحدث هو العكس، كل هذه الأمور عرضناها على الناس، فجزء من الجهد الذي بذل لعرض الأمر بهذه الطريقة هدفه أن يكون الناس معك في هذا المفهوم لتعظيم فرص النجاح، فلم نأت لنقول في النهاية إننا جربنا ولم ننجح، بل جئنا لكي ننجح.

مارسنا ذلك منذ اليوم الأول ووصلنا إلى نتيجة وأعتقد بأن المواطن لمس التغيير الذي حصل، وخير شاهد على ذلك مؤتمر الاستثمار الذي عُقد في بيت لحم حيث كان هناك أكثر من ١٠٠٠ مدعو في الحفلة التي شهادتها ساحة المهدي في الليلة الأخيرة للمؤتمر، في ليلة كانت من أجمل ما يكون. هذا الحفل لم يكن ممكناً قبل أشهر دون أن يكون لديك هاجس كبير.

بالتأكيد، هدفنا تعميم هذا النموذج على كل الأراضي الفلسطينية، لكن الوضع في قطاع غزة كما تعلمون . . . لكن كهدف وتوجه عامين نحن نسعى إلى خلق النموذج الذي يجب أن يكون عندما يحصل

أنفسهم. أنا لا أفتش عن (عفرام) من الإسرائيليين كمفهوم سخيف، وإنما الموضوع له علاقة بالتخلص من كل هذه الحجج التي وضعت في طريقنا، وبات حائلاً بيننا وبين الوصول إلى هدفنا بإنهاء الاحتلال، وهذا في غاية الأهمية.

نحن أصحاب قضية عادلة وتحظى بتعاطف كبير، لكن هناك جهداً معاكساً لطمس هذه القضية وجعل الدفاع عنها أمام المتعاطفين معها أصعب، ووضعت علينا شروط للوصول إلى ما يفترض أنه حق طبيعي لنا وينبغي أن يكون مطلقاً بالعيش في دولة كبقية الشعوب. إذا وضعنا بين أيدي العالم قصة نجاح رغم أننا تحت الاحتلال، ورغم كل المعوقات، فأعتقد بأن هذا يعيد لقضيتنا اعتبارها، ويسهل على المتعاطفين دعمنا.

نعم، اجتهادنا كان صائباً وأخذنا على عاتقنا مجازفةً سياسية واضحة. كان بإمكاننا الاستمرار في سياسة التصريحات والخطابات والركون إلى اتهام الإسرائيليين برفض طلباتنا، لكن في النهاية نحن الخاسرون؛ لأنهم هم من يملكون القوة على الأرض، وهم من يصوغون الرسالة التي تخرج للعالم، لهذا فمن المهم حرمانهم من الحجج والذرائع، والآن، ورغم كل أوجه القصور والمثالب والتعقيدات المترتبة على التدخلات الإسرائيلية إلا أننا أمام قصة نجاح يصعب تجاهلها.

بالتأكيد، كنت أفضل منذ شهر حزيران من العام الماضي أن نجلس مع الإسرائيليين ونتفق: سنبدأ خطتنا الأمنية في نابلس ومنوع عليكم دخولها، ولو اكتفينا بنقاش هذا الموضوع إلى حين موافقة الإسرائيليين لاستمر النقاش حتى اليوم، ولبقيت

نابلس على وضعها السابق إن لم يكن أسوأ، لكننا بهذا الإنجاز في نابلس ومن ثم في جنين، بنينا واقعاً جديداً يمكننا من طرح مطالبنا بقوة أكبر، وهذا ما حصل فعلاً في الآونة الأخيرة، وجزء مهم مما نقوم به يومياً من اتصالات هو لتثبيت هذه الرسالة وهذه المفاهيم وهذا الواقع.

أصبحت لدينا قصة نجاح. صحيح أن التركيز على الأمن، لكن فيما يتعلق بالمال فهناك قصة مشابهة. أي قصة نجاح نستخدمها للغرض نفسه، فقد كان يمكن أن تمر سنة أخرى دون أن يكون لدينا نظام مالي على شاكلة النظام الذي أنجزناه، وكان يمكن إبقاء الناس بانتظار التقارير المالية، لكننا كنا على عجلة من أمرنا حتى ننجز شيئاً نقدمه لشعبنا، ونعطيه فرصة الشعور بالثقة والأمل بأن لدينا القدرة على الإنجاز، وهذا هو الأهم، وأيضاً؛ لتفويت الحجج والذرائع على الإسرائيليين.

في كل الدول، الناس يفخرون بما لديهم: فهذا يقول لدينا أكبر مطار في العالم، وذلك يقول إن لدينا أفضل كذا في العالم. هذه المقاربات والمقارنات في الواقع الفلسطيني لها وقع مختلف، فنحن كفلسطينيين أعتقد بأن هذه النزعة ستلازمنا حتى بعد الاستقلال.

سنبقى نقول لدينا أفضل كذا، وأكبر كذا. في الظروف التي نعيشها لدينا قصة لها بعد مهم، فأن تقول بصدق إنه لدينا نظام مالي يرقى إلى أفضل المعايير الدولية فهذا له معنى خاص في الواقع الفلسطيني.

"كله" سياسة

* أنت تلامس الموضوع الاقتصادي، دعنا... ؟

- (مقاطعاً) أنا لا أتحدث بالأمن ولا بالاقتصاد ولا بإدارة مال . أنا أتحدث سياسة، كل ما أنجزناه على الصعيد الأمني والمالي والاقتصادي يندرج تحت بند السياسة . القصة تكمن في السؤال التالي : إلى أين نحن ذاهبون؟

الشكوى طبيعية وضرورية، فهناك الكثير مما يُشكى منه ويُبكى عليه، ونحن نشكو ونبكي ونقوم بكل ما هو متوقع في هذا المجال، لكن هذا مقرون بعمل جاد وتصميم قائم على فهم الأمور، وإدراك أين نقف .

أذكر أن بلدية رام الله نظّمت قبل فترة احتفالية بمناسبة مرور ١٠٠ عام على تأسيسها وكنت مدعواً، وأنا أستعد للذهاب إلى قصر الثقافة بدأت الأخبار ترد تباعاً من غزة، وأعداد الشهداء في ارتفاع، فقلت في نفسي ماذا أفعل هل أذهب أم لا، لكنني قلت فلنبك ولكن لنعمل، وحين دخلت إلى القاعة لم يكن الحاضرون قد سمعوا الأخبار، وبدأت كلمتي معبراً عن حقيقة شعوري في تلك اللحظة: لماذا نحتفل وبماذا نحتفل وهناك ضحايا في غزة وأناس تحت الركام؟ يبدو أن هذا قدرنا نحن الفلسطينيين، فعندما نحتفل فنحن نعمل، وعندما نبتهج فنحن نعمل، وعندما نحزن، وأيام الحزن كثيرة، فعلينا أن نعمل أكثر . لا أعرف كيف خرجت هذه الكلمات، لكنها عبّرت تماماً عن حقيقة الشاعر التي أحسّها .

العمل يجب أن يطغى على كل شيء . علينا أن نستغل كل المناسبات لمزيد من العمل . مؤتمر بيت لحم كان ضمن المفهوم نفسه، صحيح أنه جاءنا مستثمرون ووقّعت اتفاقيات مشاريع للقطاع الخاص، وهي اتفاقيات جدية وأعتقد بأن هذه المشاريع ستنفذ،

لكن الجزئية الأهم تتمثل بالبعد النفسي للحدث؛ في كونه رسالة على أننا قادرون على الإنجاز والإبداع . فكل ما بقي في ذهني من المؤتمر هو الحفل الذي نظم في ساحة المهد في نهاية المؤتمر، وليس الكلمات والافتتاح والصفقات .

* منذ استحداث منصب رئيس الوزراء، والصلاحيات الأمنية محل تنازع، وأجهزة الأمن محل استقطاب، فهل هذه المشكلة باتت خلفنا الآن؟ - من هذه الناحية، أؤكد أنه لا توجد مشكلة . فأنا أدرك عن ماذا نتحدثون، وقد كنت جزءاً من المرحلة السابقة، (مشكلة تنازع الصلاحيات الأمنية) خلقت إشكاليات، لكنني أؤكد أنها لم تكن مشكلة لهذه الحكومة في أي يوم منذ تشكيلها .

فمن الناحية الإجرائية، الرئيس فوّض الحكومة بصلاحيات أمنية كاملة، ويمارس عمله اليومي من خلال الحكومة، بما في ذلك في الموضوع الأمني، وأي تقصير في الأداء لا علاقة له بالقصة القديمة (تنازع الصلاحيات) وإنما من مسؤولية الحكومة تحديداً .

أما من الناحية العملية، فطبيعة الطريقة التي يدار بها الشأن العام، وبمفهوم نص القانون على أن الحكومة هي حكومة الرئيس، فإن هذه الحكومة تعمل بروح أنها حكومة الرئيس . الحكومة تمارس مهامها في كل المجالات بهذه الروح .

بنص القانون، فإن الحكومة هي الذراع التنفيذية لرئيس السلطة، والرئيس يمارس كل مهامه من خلال الحكومة، فإذا فهم هذا الدرس وتصرفت الحكومة على هذا الأساس فمن غير الوارد حدوث أية مشكلة .

لا أقول إن هذا الوضع لا يستحق المراجعة في المستقبل، لجهة ترتيب النظام السياسي والقانوني لتكريس هذا الانسجام في العلاقة على المدى الطويل.

التزامات جدية

* في مؤتمر باريس التالي ل(أنابوليس)، بدا وكأن المجتمع الدولي تلقف برنامج الحكومة الفلسطينية الثانية عشرة، ما مصداقية التزامات المجتمع الدولي على محك الإيفاء بها؟

-وردنا منذ بداية العام ما يزيد على ثلاثة أرباع مليار دولار، ومع صرف الرواتب هذا الشهر (حزيران) فإن الرقم يتجاوز ٨٠٠ مليون دولار، وهذا يدل على أن الأمور سارت بحسب الالتزامات فيما يتعلق بدعم الموازنة، وكلي ثقة بأن الأموال المخصصة لدعم المشاريع ستصرف، وهي في العادة تصرف مع التنفيذ، لذلك ليس لدي ما يحمل على الاعتقاد بأن المانحين لن ينفذوا ما التزموا به.

فعلى سبيل المثال، أن تأتي مفوضة العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي إلى مؤتمر باريس وتقول إن الاتحاد الأوروبي يلتزم بتقديم مبلغ كذا على مدى ثلاث سنوات، فهذا يعني أن العملية مرّت بمراحل الإقرار المبدئي في الاتحاد.

هناك أساس مؤسسي في البلدان التي قررت تقديم مساعدات، وليس هناك ما يحمل على الاعتقاد إطلاقاً بأن هذه الأموال لن ترد.

فيما يتعلق بالمشاريع، فإن ورود المساعدات يعتمد على التنفيذ، والتنفيذ يعتمد على أمور كثيرة: كالخطيط والتصميم والتغلب على التعقيدات

المرتبطة بالاحتلال، وأي تأخير في التنفيذ ليست له علاقة بعدم وفاء المانحين بالتزاماتهم بقدر ما له علاقة بالوقت الذي يحتاجه تنفيذ هذه المشاريع في ظل المعوقات الإسرائيلية.

باختصار، فقد وردنا من الدعم ما يحمل على الاعتقاد بأن هناك جدية لدى المانحين في تنفيذ التزاماتهم.

ما نحن بحاجة إليه أكثر من أي شيء آخر، وأكثر مما تحتاجه المشاريع، يتمثل بتمويل العجز في الموازنة، فهذه مسألة مؤرقة ونتابعها باستمرار. فنحن ندفع الرواتب اليوم وفوراً نبدأ التفكير بالشهر التالي، فالمصداقية مسألة في غاية الأهمية لتعزيز ثقة المواطن وانتظام الدورة الاقتصادية، وبصراحة هذا يشكل هاجساً دائماً لنا، فنحن نعيش أولاً بأول.

لهذا السبب، وبعكس الفكر السائد لدى الناس، فأنا لا أقيس النجاح بمقدار ما نحصل عليه من أموال من المانحين، وإنما أقيس النجاح بمقدار تقليل حاجتنا للأموال من العالم، خصوصاً فيما يتعلق بتمويل الإنفاق الجاري، وحتى في ظل الظروف الصعبة التي نعيشها نعمل جاهدين على ترشيد السياسة المالية ووضعها على مسار يمكننا من الوصول إلى اعتماد أكبر على مواردنا حتى لا نبقي نعيش أولاً بأول.

نحن ندرك أننا لا نستطيع الوصول إلى هذه النقطة بين عشية وضحاها، لكن لا بد من أن نضع أنفسنا على مسار يوصلنا إلى هذه الهدف مستقبلاً.

* لو أخذنا موازنة العام الحالي كنموذج مصغر لخطة التنمية للسنوات الثلاث المقبلة، فإنها قامت على فرضية متفائلة أكثر من اللازم. فهي تفترض

أن المانحين سيدفعون كل ما طلبته السلطة، وأنت تعلم الكثير من الدول لا تريد أن تستخدم مساعداتها في تمويل الرواتب ولا فواتير الكهرباء، كذلك فإنها تفترض أن خفض صافي الإقراض من ٥٣٥ مليون دولار في نهاية العام الماضي إلى ٤٠٠ مليون في نهاية العام الحالي، وهذا، أيضاً، فيه تفاؤل أكثر من اللازم، وأخيراً فإنها تفترض عدم الزيادة في فاتورة الرواتب بل خفضها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والتعويل على أن القطاع الخاص سيكون قادراً على حمل عبء التشغيل، أيوجد ما يبرر كل هذا التفاؤل؟

- العرض منطقي، وعند العودة إلى البدايات ربما نجد سيناريو متفائلاً.

لكن دعني أقول ما يلي: حتى تنجح في تقليل مسار الاعتماد على المساعدات الخارجية وتعزيز القدرات الذاتية، فبالأكيد لا بد من أن نفترض بداية نهوض القطاع الخاص، وتحسن إمكانياته في التشغيل وهذا يتطلب العديد من العناصر.

نحن نتبع نظرية اقتصادية بسيطة جداً تستند إلى أربعة مكونات: أولاً، الانتظام بدفع التزاماتنا أولاً بأول وتسديد جزء من المتأخرات على السلطة، وهذا بحد ذاته يدخل سيولة إلى السوق من شأنها تحريك الاقتصاد بعد فترة من الانحباس وضيق الحال.

على سبيل المثال، ترتب على هذا العنصر دفعة للاقتصاد من خلال ضخ سيولة تعادل ١٢٪ تقريباً من الدخل القومي الإجمالي المحسوب على أساس ربعي، خصوصاً أنها جاءت بعد فترة من الركود والكساد وعدم الدفع.

ثانياً، إطلاق عدد كبير من المشاريع التنموية الصغيرة القابلة للتنفيذ حتى في ظل القيود المفروضة

على الحركة. نحن نتحدث عن حوالي ٦٠٠ مشروع موزعة في كل المناطق، المدن والقرى والمخيمات، وتشمل إضافة غرف صفية لمدارس، وشق طرق زراعية، وإضافات إلى شبكات الكهرباء، وعيادات صحية، وأمور من هذا القبيل، بمعدل كلفة تبلغ حوالي ١٣٠ ألف دولار للمشروع.

هذه المشاريع توفر خدمات أساسية مطلوبة، وفي الوقت نفسه تضخ سيولة إلى السوق وتشغل عمالاً، وصولاً إلى العنصر الثالث في هذا المجال، والذي يشمل البدء بتنفيذ المشاريع الكبيرة التي تبلغ كلفتها الملايين.

أما العنصر الرابع فيتعلق بالقطاع الخاص، ففي وقت ما سيبدأ القطاع الخاص بزيادة نشاطه، وهذا القرار قراره وليس قرار الحكومة. مؤتمر بيت لحم واحد من الأفكار لتحفيز القطاع الخاص.

العملية كلها متكاملة، والأمل في النهاية أن ينشط القطاع الخاص ليكون أكثر قدرة على التشغيل. هل نجح هذا مضمون؟ طبعاً لا، هل هو ممكن؟ أعتقد ذلك.

في الفترة المقبلة ستبدأ بعض الأرقام بالصدور عن جهاز الإحصاء وغيره، سننظر إلى بعض المؤشرات كاستهلاك الإسمنت على سبيل المثال، وهذه الأرقام تعطي فكرة عما يجري في البلد.

أنا لست متشائماً لكنني لست راضياً، فالاقتصاد الفلسطيني كان يمكن أن يكون ضعف حجمه الحالي لولا الركود والكساد الذي مر به خلال السنوات السبع الماضية، وأعتقد بأن بإمكانه أن ينمو بأكثر من ١٠٪ سنوياً لسنوات متصلة في ظروف أحسن، وأتحدث هنا بالتحديد عن حصار قطاع غزة والحواجز

في الضفة .

قدر ممكن من التنمية .

إذا تخيلت بلداً دون هذا كله فبالإمكان أن نرى نهضة مستدامة وقابلة للاستمرار لفترة طويلة، وهذا ما نسعى إليه .

البعض يقول إنك تراهن على الموقف الإسرائيلي . الموضوع ليس رهاناً على الموقف الإسرائيلي، وإنما سعي وعمل رغم المعوقات التي تفرضها إسرائيل . لا يجوز الانتظار حتى نتأكد من أن كل هذه المعوقات أزيلت ١٠٠٪ ومن ثم نبدأ العمل . العمل يخلق واقعاً إيجابياً على الأرض ويساعدنا على الارتقاء درجة أخرى . مفهومنا الأوسع هو السعي لبناء الدولة رغم الاحتلال وهذا هو الأهم في كل ما نقوم به .

"فلسفة الصمود"

* "فلسفة الصمود" ربما تكون العبارة التي تلخص رؤيتكم النظرية للاحتياجات الفلسطينية، لكن هذه الرؤية تراهن على نجاح تنمية مستدامة، يظل سؤال كيف في ظل الاحتلال، فالسقف السيادي هو في النهاية ما يحدد الفضاء التنموي؟

- هناك عدة نواح تتصل بهذا السؤال .

أولاً، الناحية الفنية، فهل هذا ممكن أم لا .

البعض يتساءل أليس معنى هذا أنك تسلم بالاحتلال كقدر، وبالتالي فإنك تكرّسه، والبعض الآخر يقول إن التنمية في ظل الاحتلال أمر مستحيل .

أنا لست إنساناً دون فكر سياسي، بالعكس أنا أدعي أنني أملك قدراً من الفكر السياسي .

وباختصار، أعتقد، سياسياً، بأن علينا العمل بالضبط؛ لأننا تحت الاحتلال، وعلينا تحقيق أكبر

مرة أخرى، أقول إن هذا الاحتلال هو احتلال استيطاني إحلالي، وطالما أن الحال كذلك فالمهمة الأولى يجب أن تكون تثبيت المواطن على أرضه . هذا يتحقق بتوفير الاحتياجات والخدمات للمواطنين . توفير مدارس حتى لا يقع أبناءنا فريسة الجهل، وتوفير الخدمات .

مثل آخر، فموضوع المال العام والوصول إلى نقطة يحول فيها المانحون مساعداتهم عبر الخزينة مباشرة يشكل قصة كبيرة بالنسبة لي، ولها مغزى كبير فيما يتعلق بالمشروع الوطني برمته .

لا تصدقوا أن الإدارة الأميركية حينما قررت دعم الخزينة بمبلغ ١٥٠ مليون دولار إنما قررت ذلك لثقتها بشخصي، رغم أنني لا أعتبر ذلك تهمة تستوجب مني دفاعاً، فهذه الثقة لا تكفي لأن تقرر الإدارة الأميركية تحويل المساعدات إلى الخزينة مباشرة لو لم يتأكدوا من سلامة النظام المالي .

قبل أن تحول هذه المساعدات للخزينة، تم فحص النظام المالي للسلطة من قبل شركة (برايس وترهاوس كوبرز)، وهي شبكة محاسبة دولية متخصصة، وكنا نتوقع أن تكون النتيجة إيجابية مع بعض الملاحظات هنا وهناك، وبالتالي توقعنا أن يتم تحويل المبلغ على دفعتين ريثما تتم معالجة هذه الملاحظات، لكن ما حصل بالفعل أن المبلغ حول دفعة واحدة؛ لأن نتيجة التدقيق كانت إيجابية بالمطلق دون ملاحظات، وهذا في غاية الأهمية، ومعناه أننا نتصرف في الجانب المالي كدولة قائمة .

علينا أن نتذكر أن إسرائيل أعلنت في ١٥ أيار ١٩٤٨، ولم تقم في ذلك التاريخ . جزء مهم من

فلسفتي يتمثل بخلق أمر واقع إيجابي على الأرض .
أدرك أنه كلما ذكر تعبير " أمر واقع " فإنه يخلق شعوراً سلبياً في ذهن المواطن الفلسطيني ؛ لأنه ارتبط بالإجراءات الإسرائيلية ، برأيي أن الرد على ذلك هو خلق أمر واقع إيجابي من ناحيتنا على الأرض ، وهذا ما أعتقد بأنه يسرّع في وصولنا إلى أهدافنا . التواني عن ذلك يرقى إلى توصيفات لا أريد أن أذكرها .

أما من الناحية الفنية ، فهناك إمكانية للنمو بنسبة ١٪ أو ٢٪ أو ٣٪ أو ٤٪ ، وعند هذه النسبة كأنك تسير مكانك ؛ لأنها بالكاد تعادل النمو السكاني ، وهناك إمكانية للنمو بنسبة ٥٪ وهذا أفضل ، وربما ١٠٪ هذا أفضل وأفضل .

النمو بنسبة ١٠٪ لا تتحقق بشكل مستدام . يمكن أن تأتي كطفرة لستين أو ثلاث ، لكنني أعتقد بأن الاقتصاد الفلسطيني ، وبحكم الكثير من العناصر ، يمكنه النمو بنسب تفوق ١٠٪ ولسنوات عديدة متصلة ، هذا يصبح طبعياً إذا انتهى الاحتلال ، ويمكننا تحصيل هذه النسبة في ظروف احتلال ، لكن هل هذه النسبة مستدامة ؟ أعتقد بأن الاستدامة تتطلب إنهاء الاحتلال وكل الإجراءات المتصلة بالاحتلال .

نحن نحاول أن نبعث مع كل إجراء رسالة لكي تأخذ أكبر تأثير ممكن ، فإذا لم نرفق إجراءاتنا برسالة فإن وقعها سيكون أقل .

قبل أيام ، كنّا في حدث تمثل بتصدير أول شحنة أدوية لألمانيا ، هذه بحد ذاتها قصة ، فهل تتوقف الشركة (دار الشفاء) عن العمل لأنه يوجد احتلال ، وهل تمتنع عن التصدير رغم قدرتها على ذلك لأنه يوجد احتلال ؟ أعتقد بأن العكس هو الذي يجب أن يحصل ، فصناعة تمكنت من غزو السوق الأوروبية

رغم الظروف التي تعانيها ، أعتقد بأنها قادرة على النمو ليصبح حجمها مليار دولار . هذا ممكن وليس حتماً في حال انتهى الاحتلال والمعوقات المتصلة به . هذه قصة كبيرة ، وأعتقد بأن الطاقة في الاقتصاد الفلسطيني حدودها أبعد بكثير من الحدود التي يمكن أن يراها الممارس حالياً ، ولدي شعور كبير بالثقة بأن اقتصادنا يمكن أن يتحول إلى ماكينة إنتاج ، ويشغل دون صعوبة تذكر عشرات الآلاف من الذين يدخلون إلى سوق العمل سنوياً ، وحتى نصل إلى هذه النقطة نحتاج بالتأكيد إلى إنهاء الوضع القائم حالياً ، لكن في الوقت نفسه علينا العمل ومساعدة أنفسنا حتى في ظل الظروف التي نعيشها .

غزة : التشخيص والمسؤوليات

* في أحداث حزيران من العام الماضي بغزة ، انقلبت التعددية السياسية الفلسطينية إلى تعددية سلطوية ، وإلى انشطار جغرافي ، كيف تقرأ المعادلة ، وكيف تطوّر التعامل معها بما يساهم في استعادة الوحدة بين شقي الوطن ؟

- أقرأها بالقلوب ، جوابي دائماً هو أن التعددية السياسية هي مظهر من مظاهر النضج السياسي في البلاد الديمقراطية ، وإن كانت لها تعقيداتها التي لا يمكن القفز عنها في سياق الوضع الفلسطيني . فالظرف الذي أنجب السلطة الوطنية الفلسطينية جاء في سياق التزامات عدم القبول فيها يخلق تعقيدات من النوع الذي حصل معنا في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ (صعود حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة ورفض المجتمع الدولي لهذه النتيجة) ، ومع

ذلك فإن التعددية السياسية أمر مقبول ومرحب به .

فإذا كانت هناك تعددية سياسية في البلدان الأخرى، وتعتبر من مظاهر التقدم السياسي، فنحن أخرج ما يكون لها بعد ٤١ عاماً من الاحتلال، و٦٠ عاماً من النكبة وما ترتب على كل ذلك من أضرار نفسية، ولهذا فإن كل ما من شأنه إعادة الثقة بالقدرة للمواطن الفلسطيني أمر في غاية الأهمية .

شخصياً، دائماً أقول إن ما أدى إلى ما حصل في قطاع غزة - وهو تقريباً حرب أهلية - ليس التعددية السياسية، وإنما التعددية الأمنية .

إن كنتم تذكرون، في المجلس التشريعي، مع انطلاق أولى جلسات الحوار الوطني في شهر أيار من العام ٢٠٠٦، بعد أن سمعت خطيباً وراء خطيب يتحدث عن حرمة الدم الفلسطيني، قلت إن حرمة الدم الفلسطيني لا تصان بالكلام، وإن لم تعالج التعددية الأمنية فإن الدم الفلسطيني سيسفك، وهذا ما حصل للأسف الشديد .

لدي قناعة تامة بأن الحل الدائم والجذري لوضعنا الداخلي المأساوي، لا بد من أن يكون قائماً على مبدأ عدم القبول بالتعددية الأمنية والتسليم بوحداية السلطة، وأي تفاهم فلسطيني داخلي يتمتع بالديمومة يجب أن يقوم على هذا الأساس، أما التعددية السياسية، والاختلاف في وجهات النظر والبرامج فلا بأس، فكل هذا يمكن إيجاد آلية لإدارته والتعامل معه، أما ما لا يمكن القبول به بأي حال من الأحوال فهو التعددية الأمنية . فإما أن يكون مشروعنا مشروع بناء دولة وإما شيئاً آخر . الدولة تعريفها واضح، وأهم ما في هذا التعريف هو أن استخدام القوة المشرعة قانوناً حكر على السلطة فقط .

في علم السياسة، الدولة هي مجموعة من الناس يجمعهم وعي قومي واحد، وهذا موجود لدينا وحافظت عليه منظمة التحرير، وأيضاً، أرض، وإطار يحكمنا .

كدولة، لا يمكن أن تحكمنا تعددية أمنية . هذه قناعة مطلقة لدي . كل شيء قابل للنقاش للوصول إلى حل وسط بشأنه، الأمر الوحيد الذي لا يقبل حلاً وسطاً، إما مع وإما ضد، هو وحدانية السلطة وإنهاء التعددية الأمنية .

* في ظل هذا الواقع، ما الذي يمكن أن تقوم به الحكومة في قطاع غزة، إلى جانب دفع الرواتب؟ - باستثناء ما نقوم به، فإن قدرتنا على التحرك محدودة .

بالحصار القائم، وبالطريقة التي مارست فيها حماس سلطتها في قطاع غزة، والتدخل في عمل المؤسسات، ومحاولاتها ممارسة الحكم من داخل مؤسسات السلطة، فإن قدرتنا على العمل محدودة ومعرقلة، فنحن لا نستطيع إدخال المواد اللازمة لتنفيذ المشاريع، وهذا يشكل غصة دائمة بالنسبة لنا .

فلا يمكن الحديث عن أي إنجاز يتحقق هنا (في الضفة) إلا بغصة كبيرة طالما بقي الوضع القائم في غزة كما هو، وإزالة هذه الغصة لا تتم إلا بانتهاء الحالة التي نعيشها، وخصوصاً إعادة فتح معابر قطاع غزة، ولهذا فنحن دائماً نشدد على ضرورة فتح هذه المعابر وصولاً إلى إنهاء الوضع الشاذ في القطاع . لا تصدقوا أن هناك أي شيء يمكن أن أعتد به، أنا أو غيري، دون غصة كبيرة طالما بقي هذا الوضع قائماً .

نظام الحماية الاجتماعية في فلسطين: الواقع وآفاق المستقبل

ياسر شلبي

١- مدخل

سعى الإنسان منذ القدم إلى تأمين حاجاته الأساسية الضرورية؛ لضمان بقائه من خلال تفاعل ديناميكي بينه وبين أفراد مجتمعه، ومن خلال سعيه الدائم لتطوير الوسائل والآليات التي تيسّر له التعامل مع الطبيعة والظروف المحيطة به بما فيها الأخطار التي قد تواجهه خلال ممارسته نشاطاته المختلفة، وقد كان باستطاعة الإنسان تأمين بعض الحاجات بنفسه، وكان لا بد من أن يلجأ إلى مساعدة الآخرين لتأمين بعضها الآخر. فقد اعتمد الإنسان، دائماً، في حماية نفسه على العيش في مجموعات، والمحافظة على مبدأ التكافل والتضامن في العيش وفي حماية المجموعة، وتطوّرت أشكال هذه الحماية الأمنية والاجتماعية بتطوّر المجتمعات البشرية. وبشكل عام، يمكن تعريف الأمن الاجتماعي بأنه مجموعة

من الآليات والأنشطة المترابطة المستخدمة لتحقيق الاستقرار للأفراد والجماعات، وتحرير الإنسان من الحاجة والعوز والحرمان، والحد من خسائره وحمايته من الأخطار الداخلية والخارجية غير الملائمة والتي قد يتعرض لها سواء أكانت من صنع الإنسان أم الطبيعة.^١

ترك غياب دولة فلسطينية، وخضوع المجتمع الفلسطيني لاحتلال مدّيد أثره على البنية المؤسساتية العامة للحماية الاجتماعية، وجعل هدف آليات التكيف الاجتماعي الصمود، وفي أفضل الأحوال توفير بيئة داعمة للصمود والمقاومة. وحملت مرحلة ما بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية إرث المرحلة السابقة، وكان عليها مواجهة مهمات بناء وتطوير نظام الحماية الاجتماعية وشبكة الأمان الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية في ظل استمرار حضور الاحتلال المباشر وغير المباشر في مختلف نواحي

حياة الفلسطينيين. وجاءت الأزمات السياسية المختلفة وبخاصة الإجراءات الإسرائيلية المتمثلة في الإغلاق والحصار وفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة وتقطيع أوصالهما لتضاعف الحاجات المجتمعية وتزيد الأعباء على المؤسسات العاملة في مجالات الرعاية الاجتماعية؛ ما أضعف إمكانية قيام شبكات الحماية والرعاية الاجتماعية بواجباتها في مجال الإغاثة، وبالتالي إمكانية الانطلاق نحو إجراءات تنموية مستدامة.^١

لقد حوّلت إجراءات الاحتلال الإسرائيلي الأراضي الفلسطينية إلى مناطق منكوبة، بمعنى العجز عن تلبية الاحتياجات الأساسية دون مساعدات خارجية إغاثية، ولهذه الإجراءات آثارها السلبية بعيدة المدى على الأسرة الفلسطينية وعلى المجتمع الفلسطيني، خاصة وأنها استهدفت بشكل مباشر مصادر رزق الفلسطينيين، من خلال تدمير مشاريعهم الاقتصادية، وتخريبها، وتخريب البنية التحتية، وإفقاد الأراضي الفلسطينية الثقة الاستثمارية، وتسببها في استنفاد جزء مهم من ثروة الأسر الفلسطينية ومدخراتها، وحرمان أسر كثيرة من مساكنها، وهو ما انعكس في الزيادة الكبيرة في معدلات الفقر والبطالة. وترافقها مع خسائر بشرية كبيرة، تركز معظمها بين الفئات العمرية المنتجة، وتسبب في حجم إصابات كبير يفوق قدرة مؤسسات المجتمع على استيعابها، وترك أعداداً كبيرة من الإعاقات المختلفة التي لها كلفة اجتماعية كبيرة على المدى البعيد.^٢

لا شك في أن من أهم التحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني حالياً، الفقر والبطالة، حيث

تضاعفت نسبتهما بسبب الإجراءات الإسرائيلية العدوانية خلال الانتفاضة وما تبعها من حصار مشدد، فقد وصلت نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر الوطني إلى ٥٦,٨٪ من مجموع أسر الضفة الغربية وقطاع غزة وفقاً للدخل^٣، ووصلت معدلات البطالة وفقاً للتعريف الموسع إلى ٢٨,٩٪ في الربع الأول من العام ٢٠٠٨، ووصلت وفقاً لمعايير منظمة العمل الدولية إلى ٢٢,٦٪ في الفترة نفسها.^٤ وفي هذا السياق فإن تمكين قطاع الحماية الاجتماعية سيسهم بشكل مزدوج في التخفيف من الفقر والبطالة على المدى القريب ومكافحتها على المدى المتوسط والبعيد. ولتحقيق ذلك لا بد من إستراتيجيات اجتماعية متكاملة مع إستراتيجيات اقتصادية تستهدف دعم الفقراء والعاطلين عن العمل إغاثياً وتمكينهم تنموياً، حيث تبدأ هذه الإستراتيجيات بالفئات الأكثر فقراً والمنكشفة وتنتهي بتلك المهددة بالانكشاف.

تحاول هذه الورقة عرض واقع الحماية الاجتماعية في فلسطين، والكشف عن مواطن القوة والضعف في إستراتيجيات وسياسات الحماية الاجتماعية المعمول بها، وذلك من أجل الوصول إلى عدد من التوصيات الهادفة إلى تطوير قطاع الحماية الاجتماعية بشكل عام.

٢ - مفهوم الحماية الاجتماعية

تكثر المفردات المستخدمة في مجال الرعاية الاجتماعية، مثل: الخدمات الاجتماعية، والمساعدات الاجتماعية، والتأمينات الاجتماعية، والحماية الاجتماعية، والتكافل الاجتماعي،

التي قد تقع للأفراد أو المجتمعات المحلية أو أفراد المجتمع ككل . لذا، لا تقتصر الحماية الاجتماعية على الفقراء بل تشمل كل من هو عرضة للانكشاف بسبب المرض أو وفاة المعيل أو التعرض لإعاقة ما أو نتيجة كارثة طبيعية أو غير ذلك.^٧ وفي تقرير للأمم المتحدة، عرفت الحماية الاجتماعية بأنها مجموعة التدخلات والأنشطة التي يقوم بها مجتمع ما لحماية أفراد من المخاطر والانكشاف ومن أجل استدامة استقرارهم وتعزيز قدراتهم على إدارة المخاطر التي يمكن أن يتعرضوا لها بطريقة تقود إلى تعزيز الاندماج الاجتماعي.^٨

ولتحقيق الأمن الاجتماعي طورت المجتمعات البشرية والدول المختلفة أنظمة مختلفة للحماية الاجتماعية . ويمكن حصر أنماط الحماية الاجتماعية فيما يلي^٩:

١- السياسات والبرامج الخاصة بسوق العمل والتي يتم تصميمها لحماية العمال وأسواق العمل وتوفير العمل .

٢- برامج التأمينات الاجتماعية التي تهدف إلى حماية العاملين من مخاطر البطالة والمرض والإعاقة وإصابات العمل والشيخوخة .

٣- برامج المساعدات الإنسانية والتي تقدم للفئات الأكثر فقراً وانكشافاً والتي لا تتوفر لديها أية مصادر دعم أخرى بمن فيها الأرامل وذوو الاحتياجات الخاصة والمسنون وغيرهم .

٤- برامج الدعم الصغير على المستوى المحلي والتي تركز على التجمعات المحلية المنكشفة بما فيها التأمين الزراعي وصناديق وبرامج الدعم الاجتماعي المخصصة للحد من آثار الكوارث

والأمن الاجتماعي، والضمان الاجتماعي، وشبكة الأمان الاجتماعي . ويشير تعبير " الخدمات الاجتماعية " إلى ما يقدم للسكان من مساعدة أو رعاية من مؤسسات سواء أكانت حكومية أم غير حكومية، وطنية أم دولية، محلية أم وطنية . وتتجسد المساعدة الاجتماعية، في العادة، في توفير المعونة للأفراد والأسر المحتاجة . أما التأمين الاجتماعي فيتوافر فقط للمساهمين عبر أقساط شهرية من خلال العمل وقد يكون إجراً إلزامياً أو تطوعياً . أما تعبير التكافل أو التضامن الاجتماعي فيتضمن مسؤولية الأفراد تجاه بعضهم البعض، وهي مسؤولية تبدأ بين أفراد الأسرة الواحدة وتوسع لتشمل الحي، وهكذا إلى أن تعم أفراد المجتمع، وقد تتسع لتشمل المجتمع الدولي بأسره . وهناك من يستخدم تعبير الأمن الاجتماعي ليعني توافر الدخل والسكن والعمل والغذاء للفرد والأسرة بشكل لائق . ويشير وجود أنظمة الضمان الاجتماعي إلى تمتع أفراد المجتمع ككل بالرعاية الصحية، ووجود مخصصات التقاعد لمن هم في سن الشيخوخة أو يتعرضون للإعاقة المانعة للعمل المدر للدخل، ووجود مخصصات الأمومة، وتقديم مخصصات للأسر التي لها أطفال حسب عددهم، ومخصصات للبطالة، ومستحقات الإعاقة، وتعويضات حوادث العمل والمرض، ومخصصات للأسرة التي تفقد معيّلها . وقد تكون المستحقات مالية أو عينية أو الائتئين معاً، كما تخضع إلى محددات وشروط تطبق على الجميع.^{١٠}

ويشير تعبير الحماية الاجتماعية إلى التدابير التي يوفرها مجتمع ما لمجابهة حالات الانكشاف

الطبيعية .

٥- برامج حماية الأطفال .

وبالمجمل، تهدف شبكات الحماية والرعاية الاجتماعية في دول العالم الثالث إلى إغاثة الفقراء والمهمشين، إلا أنه من المفترض أن تشكل قاعدة، بالتكامل مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، للانتقال إلى إجراءات تنموية تسد احتياجات جزء من هذه الفئات بشكل دائم، فمثلاً يمكن لهذه الشبكات العمل على خلق فرص العمل للعاطلين عن العمل في مجالات تنموية مستدامة، بدلاً من برامج التشغيل الهادفة إلى تقديم المساعدات في قطاعات لا تتسم بالاستدامة، وتطوير نظام ضمان اجتماعي يستند إلى حقوق وواجبات المواطنة وليس منةً من الجهات التي تدير وتشرف على شبكات الحماية والرعاية الاجتماعية.^{١٠}

بشكل عام، تتضمن شبكات الحماية الاجتماعية، عادة، ثلاثة أنواع من الأنشطة التكافلية في الدول النامية، وهي البرامج الحكومية، وبرامج الدعم والتكافل غير الحكومية التي تقدمها المؤسسات والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، والأنشطة التكافلية غير الرسمية أو الشعبية والتي تتمثل في كافة الأنشطة التكافلية غير المؤسسة، التي تتم بين الأفراد أو بين الأسر وشبكات القرابة أو بين الجماعات المحلية.^{١١} وفي الحالة الفلسطينية فإن جميع هذه الأنشطة التكافلية متوافرة، ويمكن ملاحظة انحسار وضعف الأنشطة التكافلية غير الرسمية أو الشعبية في الوقت الحالي بسبب استنفاد الأسر الفلسطينية مدخراتها ووقوع نسبة عالية من الأسر تحت خط الفقر؛ ما أضعف

الأنشطة التكافلية غير الرسمية، وهو ما زاد الأعباء الملقاة على عاتق البرامج التكافلية الرسمية التي تقدمها الحكومة أو المؤسسات غير الحكومية.^{١٢} ونظراً لهذا الواقع، فإن هذه الورقة تهتم - بشكل أكبر - بالبرامج والأنشطة الرسمية التي تديرها أو تشرف عليها المؤسسات الحكومية أو البرامج والأنشطة التي تنفذها المؤسسات غير الحكومية .

وتأخذ شبكات الحماية الاجتماعية أهمية خاصة في الحالة الفلسطينية؛ بسبب الاستنزاف الدائم والمستمر طوال سنوات الاحتلال للمصادر والمقدرات الاقتصادية والاجتماعية من قبل الاحتلال الإسرائيلي والذي تصاعد خلال الانتفاضة الحالية وما تلاها من حصار .

٣- برامج الحماية الاجتماعية المعمول بها في الأراضي الفلسطينية

تقسم برامج الحماية الاجتماعية المعمول بها في الأراضي الفلسطينية إلى قسمين رئيسيين، يتعلق الأول ببرامج التأمينات الاجتماعية، ويتعلق الثاني بشبكات الأمان الاجتماعي . فمن ناحية برامج التأمينات الاجتماعية يتوفر برنامجان رئيسان، الأول هو صندوق التقاعد والمعاشات، حيث توفر السلطة الوطنية الفلسطينية لموظفيها نظام تقاعد يقوم على خصم نسبة من الراتب الشهري للموظف (١٠٪) وتساهم الحكومة بنسبة (١٢،٥٪)، وقامت السلطة الوطنية الفلسطينية بتوحيد أنظمة التقاعد في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار صندوق التقاعد والمعاشات للموظفين على كادر

غزة، ويدار هذا الصندوق من قبل لجنة مستقلة. ويجري احتساب راتب التقاعد حسب سنوات خدمة الموظف وراتبه الأخير الذي تقاضاه أثناء عمله. أما موظفو الحكومة الآخرون فما زال يسري عليهم نظام التقاعد الممول من موازنة السلطة. أما البرنامج الثاني فهو مؤسسة التأمينات الاجتماعية، فقد أصدر رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية قانون التأمينات الاجتماعية في العام ٢٠٠٣، وبموجب هذا القانون تُنشأ مؤسسة التأمينات الاجتماعية التي تقوم بإدارة صندوق التأمينات. وقد أعدت وزارة العمل الفلسطينية اللوائح التنظيمية لتنفيذ القانون خلال العام ٢٠٠٤. وجرت تسمية الهيئات القيادية للمؤسسة، لكن ما زالت في مرحلة التأسيس، ولم يجر العمل بعد بالقانون.^{١٣}

أما على صعيد شبكات الأمان الاجتماعي المعمول بها في الأراضي الفلسطينية فهي متنوعة وتشمل الكثير من البرامج ويمكن حصرها فيما يلي:

أولاً- برامج المساعدات الإغاثية الإنسانية^{١٤}

تعمل في مجال الحماية الاجتماعية المرتبطة بمؤسسات ثلاثة أطراف رئيسية في الأراضي الفلسطينية، وهي: البرامج الحكومية التي تنفذها الوزارات، كوزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العمل. والبرامج التي تنفذها المنظمات الأهلية الفلسطينية، كـلجان الزكاة والجمعيات الخيرية والمنظمات العاملة في مجالات الصحة والزراعة وغيرها. والبرامج التي تنفذها مؤسسات دولية تابعة للأمم المتحدة أو غيرها مثل (الأونروا)

وبرنامج الغذاء العالمي وبعض المؤسسات الدولية الأخرى. وبشكل عام، انتهجت هذه المؤسسات بمختلف مسمياتها نهجاً يخفف من حالة الفقر التي يعيشها الفلسطينيون عبر مجموعة من البرامج الإغاثية التي تقدمها لهم، حيث إن هذه المؤسسات الرئيسة العاملة في مجال الحماية الاجتماعية في فلسطين لا تحدد لنفسها سياسات واضحة تربط عمليات الإغاثة بالتنمية، وإنما تستند بمجملها إلى مبدأ الإغاثة للفئات الأشد فقراً في المجتمع.

أ- المؤسسات الحكومية

تقدم وزارة الشؤون الاجتماعية مساعداتها إما نقدية و/أو غذائية، وتأميناً صحياً، وتقدم الوزارة هذه المساعدات لحوالي ٤٧ ألف أسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة تعيش تحت خط الفقر، وتتلقى هذه الأسر مساعدات الوزارة وفقاً لمعايير وشروط محددة. وبسبب التغيرات السياسية، ومقاطعة الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة حماس، توقفت الوزارة عن صرف المساعدات لمستحقيها، وقد قام الاتحاد الأوروبي بصرف منح للأسر المسجلة في هذا البرنامج من خلال الآلية الدولية، وهي آلية بديلة لتمويل المشاريع الحيوية في السلطة الفلسطينية دون المرور بنظام الوزارات الفلسطينية، أي تجاوز العلاقة المباشرة مع الحكومة. وقد جرى صرف هذه المنحة ٤ مرات (٣ مرات بقيمة ١٠٠٠ شكيل للأسرة، ومرة واحدة بقيمة ١٥٠٠ شكيل للأسرة).^{١٥} أما الآن فقد عاودت الوزارة صرف المساعدات لمستحقيها كما في السابق.

ولم يجر أي تغيير على شروط الاستحقاق في

برنامج وزارة الشؤون الاجتماعية أو على سلم المساعدات في ظل التغييرات الجارية على معدلات الفقر وعلى القيمة المحددة لخط الفقر التي تزداد سنوياً. ومن الجدير بالذكر أن ما توزعه الوزارة من مساعدات عينية أو غذائية هو عبارة عن إعادة توزيع لمساعدة من جهات أخرى، إما من منظمات دولية مثل برنامج الغذاء العالمي واليونسيف، وإما من بعض المنظمات وإما الدول العربية.

وتقدم بعض المؤسسات الحكومية الأخرى بعض المساعدات الإنسانية، مثل مؤسسة أسر الشهداء والجرحى التي تقدم مساعدات محدودة للغاية لأسر الشهداء والجرحى، وهي مساعدات نقدية بسيطة إضافة لتوفير تأمين صحي. ويقدم برنامج تأهيل الأسرى مساعدات لذوي الأسرى، ويعمل على تدريبهم بعد تحررهم على مهن معينة، أو تزويدهم بقروض لإنشاء مشاريع صغيرة لهم.^{١١}

ب- المؤسسات الدولية

تعتبر (الأونروا) أبرز المؤسسات الدولية العاملة في مجال تقديم المساعدات للأسر الفلسطينية. وتغطي (الأونروا) الخدمات العامة في المخيمات (تعليم، صحة، خدمات اجتماعية، بنية تحتية...)، وتوفر مساعدات لأسر لاجئة فقيرة. ويحق لكل اللاجئين الفلسطينيين الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة من (الأونروا).

تقدم (الأونروا) نوعين من البرامج في الضفة الغربية وقطاع غزة: برامج دائمة، وأخرى طارئة. ومن ضمن برامجها العادية (الدائمة) برنامج رعاية الأسر الفقيرة أو المحرومة (العسر الشديد)، وهي

الأسر التي تنطبق عليها شروط تلقي المساعدات الدورية من الوكالة. ويشمل هذا البرنامج تقديم مساعدات غذائية ونقدية دورية لهذه الأسر، بالإضافة إلى مساعدة نقدية انتقائية لأسر شديدة الفقر، وتشمل رزمة الخدمات المقدمة إلى هذه الأسر منحة تحسين السكن مرة كل خمس سنوات عند حاجة الأسرة لذلك.^{١٢} وقد قدمت (الأونروا) مساعدات دورية لحوالي ١٢٦ ألف فرد في الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك في نهاية العام ٢٠٠٧، أما النوع الثاني من المساعدات، المساعدات الطارئة، فهي استجابة لتدهور الأوضاع الاقتصادية السريع في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد العام ٢٠٠٠، نتيجة لإجراءات الاحتلال الإسرائيلي. ويشمل تقديم مساعدات إغاثية ومساعدات نقدية في بعض الحالات المختارة كما تضم خلق فرص عمل وإعادة تأهيل المسكن. ويستفيد الشخص من نوع واحد من هذه المساعدات. وتجري تغطية ميزانية المساعدات الطارئة من خلال المساعدات التي تقدم للأونروا من الجهات المانحة.^{١٣}

وتقوم (الأونروا) حالياً بمراجعة برنامج مساعداتها الدوري الذي تقدمه إلى أفقر الفقراء من اللاجئين، لتحسين كفاية المساعدة المقدمة للأسرة، وتحسين آلية استهداف الأسر الفقيرة. أما برنامج الغذاء العالمي، فقد عمل على تقديم مساعدات غذائية للأسر المحتاجة من خلال عدة برامج إغاثية وأخرى لإعادة التأهيل. ويقدم برنامج الغذاء العالمي مساعداته من خلال طرف ثالث في العادة، أو من خلال الشراكة معه (وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية، أو (الأونروا)، أو

ج- المؤسسات الأهلية

تتواجد المنظمات الأهلية العاملة في مجال المساعدات الإنسانية بأعداد كبيرة نسبياً، ومتنوعة من حيث جنسيتها، ونطاق نشاطها، وفلسفة عملها وأهدافها وحجم مساعداتها، والجسم الأكبر منها مؤسسات محلية فلسطينية. ويرتبط مستقبل بعضها باستمرار الدعم الخارجي، المربوط ببرامج محددة ولفترات زمنية محددة؛ ما يجعل مستقبلها غير واضح. وتنشط في مجال تقديم الرعاية الاجتماعية والمساعدات الخيرية والإغاثة ٩٢٦ منظمة أو ما يعادل ٦٢٪ من مجموع المنظمات الأهلية الفلسطينية العاملة في الضفة والقطاع (المالكي وشليبي ولدادوة ٢٠٠٨)، وكان عددها ٣٠٥ منظمات في العام ٢٠٠٠ أو ما يعادل ٣٢٪ من مجموع المنظمات آنذاك (شليبي، ٢٠٠١). وهو ما يدل على الزيادة الكبيرة في عدد ونسبة المنظمات التي تقدم مساعدات للفئات الاجتماعية المختلفة في الأراضي الفلسطينية خلال الأعوام السبعة الماضية، وهو ما يشكل استجابة طبيعية للظروف السياسية والاقتصادية الصعبة واتساع دائرة الفقر والبطالة بشكل سريع خلال انتفاضة الأقصى. لكن فاعلية معظم هذه المؤسسات محدودة، وذات طابع موسمي، ومرتبطة بتوفر تبرعات لها من جهة ما.

ومن الجدير الإشارة إلى التغير الأخير الذي جرى على أوضاع لجان الزكاة العاملة في الضفة الغربية بالتحديد، حيث جرى تغيير جذري في آلية عملها بعد إعادة تشكيلها وتشديد رقابة صندوق الزكاة على عملها، ولا تتوفر بيانات حالياً حول

المنظمات الأهلية الفلسطينية). وبسبب التطورات الأخيرة على الساحة الفلسطينية فإن برنامج الغذاء العالمي عمل على توسيع برامجه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويركز البرنامج على توزيع المساعدات الغذائية. ويقدم البرنامج مساعداته الغذائية من خلال برامج العمل مقابل الغذاء، أو التدريب مقابل الغذاء التي يجري تنفيذها مع شركاء محليين، أو توزيع طرود غذائية مباشرة من خلال وزارات السلطة أو من خلال المنظمات غير الحكومية.^{٢٠}

كان مخططاً أن يستفيد من خدمات برنامج الغذاء العالمي ٤٨٠ ألف فلسطيني غير لاجئ ما بين أيلول ٢٠٠٥ إلى آب ٢٠٠٧، لكنه رفع عدد المستفيدين من مساعداته إلى ٦٠٠ ألف العام ٢٠٠٦. ورفع عددها العام ٢٠٠٧ إلى ٦٦٥ ألف مستفيد. وبلغت كمية المواد الغذائية التي وزعها البرنامج ٣٠ ألف طن في غزة، و٣٧ ألف طن في الضفة الغربية، وبلغت قيمتها ٣٦,٦ مليون دولار. ويقدر البرنامج أن ٨٠٪ من سكان غزة يعتمدون على المساعدات الغذائية المقدمة من البرنامج أو (الأونروا).^{٢١}

أما المنظمات الدولية الأخرى، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو وكالات تنمية أجنبية أخرى، فتقدم مساعداتها من خلال طرف ثالث في العادة، أو من خلال الشراكة معه، خاصة مع وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية، أو (الأونروا)، أو المنظمات الأهلية الفلسطينية.

حجم مساعداتها. وتحتاج معرفة التغيرات التي حدثت على هذه اللجان من حيث واقعها وطبيعة برامجها وخدماتها ومصادر وحجم تمويلها - إضافة إلى التعرف إلى مدى تأثير هذه التغيرات على المستفيدين منها - إلى دراسة معمقة، ولا يمكن معالجتها في إطار هذه الدراسة.

ثانياً - برامج مكافحة البطالة

ركزت المؤسسات الفلسطينية الرسمية والأهلية والجهات الداعمة على معالجة موضوع البطالة من خلال برامج التشغيل الطارئ، بالإضافة إلى تقديم المساعدات الإغاثية المباشرة، خاصة في المرحلة الأولى من الانتفاضة، وكلتا الطريقتين فاعليتها محدودة في معالجة مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية، رغم أهميتهما ودورهما الإيجابي في هذا المجال.^{١٢}

قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بمركزة معالجة مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية العام ٢٠٠٣، من خلال المديرية العامة للتشغيل في وزارة العمل. وأنشأت الوزارة مجالس التشغيل في المحافظات، وهي مجالس دائمة، ويشارك فيها ممثلو الأطراف ذات العلاقة بالتشغيل (ممثلو القطاع الحكومي، والسلطات المحلية والقطاع الخاص والأهلي)، وأوكلت إلى هذه المجالس مهمة تخطيط وإدارة مشاريع التشغيل الطارئ، بما فيها تحديد الأشخاص والمؤسسات والشركات المستفيدة. وتضطلع مكاتب العمل بدور مهم في هذا المجال، حيث أوكلت إليها مهمة تسجيل العاطلين عن العمل، وبناء نظام معلومات وطني

محسوب لسوق العمل، يسمح بالمواءمة بين العرض والطلب.^{١٣}

وفي إطار البرامج الخاصة بمكافحة البطالة والفقر، أنشأت السلطة الوطنية الفلسطينية صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية العام ٢٠٠٤، وشكلت هيئاته المسؤولة التي أنيطت بها مهمة توفير مقومات إطلاق الصندوق وتشغيله. وقد جرى تأسيس الصندوق بوصفه وكالة مستقلة، ذات شخصية اعتبارية تتمتع بالمرونة التقنية والإدارية والمالية تمكنه من أداء مهامه بصورة لا مركزية.^{١٤}

ورغم أهمية برامج التشغيل الطارئ إلا أنها تبقى برامج إغاثية لا تحل مشكلة البطالة على المدى المتوسط أو الطويل، وبالتالي لا تعتبر إستراتيجية تنمية لمواجهة مشكلة الفقر. فمدة التشغيل القصيرة والتي تبلغ ٣ أشهر قابلة للتجديد لا تساهم في حل مشكلة الفقر أو البطالة. كما أن برامج التشغيل الطارئ عادة ما تكون في أعمال قصيرة لا ترتبط بتحسين مهارات المستفيدين أو مساعدتهم على الحصول على عمل حقيقي لاحقاً، ما يتطلب إعادة نظر جدية في كيفية تطوير هذه البرامج وتحويلها لفرص عمل حقيقية من خلال ربطها ببرامج تدريب مهني مثلاً.^{١٥}

وكان توجه الحكومة الفلسطينية للعام ٢٠٠٦ يقوم على توسيع عدد المستفيدين من هذا البرنامج، من خلال تقليص مدة التشغيل، وإرفاقه بمنح مالية لمن لا تتوفر فرص لتشيغيلهم. لكن هذا البرنامج متوقف منذ العام ٢٠٠٥، أي أصابه الشلل مع أزمة الحكومة المالية، ولم تجر إعادة تفعيله حتى الآن. وقد استعاض المانحون عن هذا البرنامج

بتمويل مشاريع تشغيل طارئ من خلال مؤسسات دولية، مثل (الأونروا)، أو من خلال منظمات غير حكومية فلسطينية. وبصورة عامة فإن مشاريع التشغيل الطارئ تراجعت حتى في برامج الجهات الدولية والأهلية الفلسطينية. أي أن هذا التوجه لم يعد يشكل محوراً رئيساً في الدعم المقدم للفلسطينيين، وربما يعود ذلك إلى تعمق الأزمة الاقتصادية وتحولها إلى أزمة إنسانية مع عجز الحكومة عن توفير رواتب موظفيها بانتظام.^{١١}

ثالثاً- برامج حماية الفئات الاجتماعية

تنفذ عدد من البرامج الخاصة ببعض الفئات الاجتماعية في إطار الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي، حيث تنفذ وزارة الشؤون الاجتماعية برنامجاً لتأهيل وتدريب وحماية النساء من خلال التدريب المهني في مراكز تابعة للوزارة، وتقوم الوزارة بالتعاون مع بعض المنظمات الأهلية الفلسطينية في مجال حماية النساء وبخاصة من العنف الموجه إليهن بأشكاله وأنواعه المختلفة. وعلى صعيد رعاية المعاقين وتأهيلهم، تدير وزارة الشؤون الاجتماعية سبعة مراكز لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقدم الوزارة خدماتها بالتعاون مع مؤسسات أهلية. كما يوجد العديد من المؤسسات الأهلية التي تعمل في مجال رعاية وتأهيل المعاقين، وتقوم بعض المؤسسات بإدارة بيوت حماية داخلية خاصة لذوي الإعاقات الشديدة، كما تقدم (الأونروا) رعاية وتأهيلاً للمعوقين في مخيمات اللاجئين بما فيها تأهيل السكن والتدريب المهني وغيرها.^{١٢}

وعلى صعيد رعاية المسنين، يوجد في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٨ بيتاً للمسنين، اثنان منها تابعان لوزارة الشؤون الاجتماعية والبقية تتبع لمنظمات أهلية. وبالإجمال، فإن الرعاية المتوفرة للمسنين محدودة، خاصة في مجال بيوت الرعاية النهارية، والخدمات المقدمة للمسنين في منازلهم. وعلى صعيد برامج حماية الأطفال والطفولة المبكرة، فتقوم عليها المؤسسات الأهلية والتي تشرف على كافة رياض الأطفال في الأراضي الفلسطينية إضافة إلى مراكز حماية للطفولة تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية. كما تقدم وزارة الشؤون الاجتماعية برامج لرعاية الأحداث من خلال التدريب والتأهيل عبر المراكز الإصلاحية التابعة لها سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة والتي تهدف إلى إعادة دمج الأحداث في المجتمع وتأهيلهم للعمل في مهن يتم تدريبهم عليها.^{١٣}

٤ - محددات نظام الرعاية والحماية الاجتماعية في فلسطين

تفرض مجموعة من المحددات نفسها على مختلف المجالات التنموية في المجتمع الفلسطيني بما فيها إمكانيات تطوير أنظمة حماية ورعاية اجتماعية حديثة. وتتنوع هذه المحددات من حيث مصدرها وطبيعتها، فمنها ما يرتبط بعوامل موضوعية تفرضها الظروف التي يعيشها المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال بمستوياتها المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومنها ما يرتبط بعوامل ذاتية لها علاقة بالبنية المؤسساتية الفلسطينية من جهة، وبتركيبة المجتمع الفلسطيني

العامة من جهة ثانية . ويمكن حصر المحددات العامة لنظام الحماية والرعاية الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة على النحو التالي:^{٢٩}

أولاً - الاحتلال المديد لفلسطين الذي أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وتعززت الاحتياجات السكانية نتيجة للإجراءات الإسرائيلية خلال انتفاضة الأقصى وماتلاها من حصار اقتصادي ومالي وتحديد حركة السكان والبضائع، حيث أدت هذه الإجراءات إلى أوضاع كارثية بتزايد عدد الأسر المنكوبة، والمشردين الذين دمرت منازلهم، والمتضررين من جدار الضم والتوسع نتيجة انقطاع سبل العيش لديهم، والذين دمرت أراضيهم ومزروعاتهم. هذا إضافة إلى التراجع الكبير في مستويات المعيشة من حيث تراجع الدخل، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة كما أسلفنا في هذه الورقة .

ثانياً - يواجه نظام الضمان الاجتماعي أو التأمينات الاجتماعية العديد من التحديات الناتجة عن الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني. وتعتبر التركيبة العمرية من أهم المحددات الديمغرافية، حيث إن نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة بلغت ٤٥,٧٪ نهاية العام ٢٠٠٦، وفي ظل ارتفاع معدلات البطالة، فإن معدلات الإعالة الاقتصادية قد وصلت خلال الانتفاضة إلى ٦,٧ فرد لكل شخص عامل، وأحياناً كانت تزيد على ذلك.^{٣٠}

أما من ناحية المحددات الاقتصادية، فإن ضعف

الاقتصاد الفلسطيني وتبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، وضعف مصادر تمويل شبكات الأمان الاجتماعي من المصادر المحلية، وضعف موارد السلطة، وعجزها عن تغطية موازنتها الجارية تشكل تحدياً رئيساً لتطوير نظام حماية اجتماعية مقبول. وكذلك يعتبر نقص التمويل أحد معوقات تطوير عمل وزارة الشؤون الاجتماعية في المجالات الأخرى، مثل مراكز التدريب، رعاية المسنين، ورعاية المعوقين، وغيرها. وعلى الرغم من تزايد الطلب على خدمات ومساعدات برامج الحماية الاجتماعية في فلسطين، إلا أن حصة الحماية الاجتماعية من الإنفاق الحكومي لم تتجاوز ٦,٥٪ من الناتج المحلي في العام ٢٠٠٥، وهي السنة الأخيرة التي توفرت حولها بيانات.^{٣١}

ثالثاً- يعاني قطاع الحماية الاجتماعية من ضعف في البيئة القانونية الناضجة لعمله، وبنية التحتية، ونقص في الموارد، فهو يعاني من قصور في البيئة القانونية وعدم تطوير معايير للمؤسسات الرعائية المختلفة الناجم عن عدم تنفيذ بعض القوانين المقررة وعدم تطوير اللوائح التنفيذية لبعضها الآخر. كما يعاني من ضعف البنية التحتية الذي يتجسد في نقص المراكز الإيوائية والرعاية والتدريبية التي تستجيب لاحتياجات الفئات المستهدفة وخاصة المعوقين، والمتسربين من التعليم الرسمي، والمنحرفين، والمسنين، والأطفال مجهولي النسب، والأيتام، والنساء، والفقراء. كذلك يعاني نظام الرعاية الاجتماعية من نقص كبير في الكادر المناسب من حيث الكم والإعداد المهني،

ما يولد ضغطاً كبيراً على العاملين في هذا المجال، خاصة العاملين في الميدان.^{٣٢}

رابعاً- عدم توفر نظام معلومات وطني محوسب فيما يخص الرعاية الاجتماعية وشبكات الحماية الاجتماعية، قادر على توفير بيانات حول الاحتياجات، وتوزيعها الجغرافي والقطاعي، وكذلك بالخدمات المتوفرة وتوزيعاتها المختلفة، وتكامل ذلك مع ما هو متوفر في وزارة العمل من حصر للعاطلين عن العمل وسماتهم ذات العلاقة بالتشغيل، ما يسمح بعملية تخطيط ناجحة لتطوير نظام الرعاية الاجتماعية، ويساعد على تفعيل عملية الشراكة بين الأطراف ذات العلاقة بهذا المجال، وتحسين كفاءة الخدمات والمساعدات المقدمة، ويسمح بإيجاد نظام للرصد والتقييم. وتتوفر أرضية جيدة لذلك من خلال سجلات وزارة الشؤون الاجتماعية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بالأسر والأفراد الذين يتلقون الخدمة أو المساعدة والذين يطلبونها، ويتوفر حصر على درجة جيدة من الشمول للمعوقين، ورسم تقرير الفقر خارطة للفقر، وتتوفر بيانات تسمح برسم خرائط بتوزيع الخدمات المتوفرة في مختلف المجالات.^{٣٣}

٥- تحليل سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية المعمول بها

أ- يغلب على فلسفة العمل الطابع الإغاثي وتخفيف الفقر لأشد الفئات فقراً
يغلب على فلسفة عمل المؤسسات العاملة في

إطار شبكات الحماية الاجتماعية بمختلف أنواعها فلسفة تخفيف الفقر، وتنحو هذه المؤسسات إلى التشدد في تقديم الدعم ومتابعة المستفيدين، وينتج عن ذلك استثناء أعداد كبيرة من الفقراء من فرص الاستفادة من هذه المساعدات. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الاطلاع على المعايير التي تضعها هذه المؤسسات لتحديد من يستحقون المساعدة، حيث إن هذه المعايير تحصر عمل هذه المؤسسات في البرامج الإغاثية وفي الأسر المعدمة فقط وتستثني الكثير من الشرائح الفقيرة من الاستفادة، هذا من جهة. ومن جهة ثانية، فإن هذه المعايير تعيق التحول نحو برامج مساعدات ذات بعد تنموي تقوم على تمكين الفقراء والفئات المهمشة وفق شلبي.^{٣٤}

ب- محدودية التغطية

لقد بينا في هذه الدراسة عدد الحالات التي تتلقى مساعدات من الجهات الرئيسة التي تقدمها وهي: وزارة الشؤون الاجتماعية، ووكالة الغوث، وبعض المنظمات غير الحكومية لاسيما لجان الزكاة، وهي الجهات الرئيسة التي توجد لديها برامج مساعدات دورية ودائمة، هذا بالإضافة إلى بعض المنظمات الدولية الأخرى مثل برنامج الغذاء العالمي وغيره، وهي منظمات تقدم مساعدات طارئة لاسيما في ظل تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. ومن خلال حصر عدد الأسر التي تتلقى المساعدات من هذه المنظمات، فإن نسبتها لا تتجاوز ١٠٪ من مجمل السكان في أحسن الأحوال، وفي حال أضفنا إليها المساعدات الطارئة فإنها لا تتجاوز ٢٠٪ من مجمل

عدد السكان، مع العلم أن هناك تقاطعات كثيرة في الأسر التي تتلقى مساعدات من قبل الجهات المختلفة، أي أن بعض الأسر تتلقى المساعدة من أكثر من مصدر.

إن هذه النسب من الأسر التي تتلقى مساعدات تشير إلى نقص التغطية للأسر الفقيرة في ظل وجود أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر، كما بينا سابقاً. فعلى الرغم من التردى الشديد في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان، إلا أن عدد الأسر التي تتلقى مساعدات دورية من الجهات الرئيسة التي تقدمها لم يرتفع ليتلاءم مع هذا الواقع الجديد، حيث لم تستطع المؤسسات العاملة في شبكات الحماية والرعاية الاجتماعية الاستجابة لهذه الحاجات الطارئة الجديدة لأسباب عديدة، أهمها عدم توفر التمويل والموازنات اللازمة.

ت - محدودية قيمة المساعدات وضعف فاعليتها من حيث نسبة تغطيتها لاحتياجات الفقراء

يتسم نظام الرعاية الاجتماعية الموجود في الضفة والقطاع بتدني فاعليته؛ بسبب تدني قيمة المساعدة المقدمة. وقد أجمع الفقراء من خلال مشروع تقدير الفقر بالمشاركة على تدني قيمة المساعدات التي يتلقونها من المؤسسات العاملة في مجال الدعم الاجتماعي، حيث أشار الفقراء إلى أن هذه المساعدات لا تكفي لسد احتياجاتهم الرئيسة، وبالتالي طالب هؤلاء بزيادة المخصصات التي يتلقونها من قبل هذه المؤسسات (وزارة التخطيط، ٢٠٠٣). ويمكن التأكيد على وجهة نظر الفقراء بتدني قيمة المساعدات المقدمة لهم من خلال

احتساب قيمة المساعدات التي تقدمها المؤسسات مقارنة بخطط الفقر، حيث لا تزيد تغطية مساعدات وزارة الشؤون الاجتماعية على ٣٠٪ من خط الفقر، علماً أن سلم مساعدات وزارة الشؤون الاجتماعية الأفضل مقارنة بسلم مساعدات مختلف الجهات العاملة في هذا المجال.^{٢٥}

ث - ضعف التنسيق والتعاون بين الجهات العاملة في مجال الحماية الاجتماعية

يعاني نظام الرعاية المعمول به في الضفة الغربية وقطاع غزة من التجزئة، وينشط في هذا المجال عدد كبير من المؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المحلية والأجنبية والدولية وأهمها وزارة الشؤون الاجتماعية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) والمنظمات غير الحكومية المحلية بما فيها لجان الزكاة. وتتسم العلاقة بين هذه الأطراف بضعف التنسيق بين مقدمي الخدمة بصورة عامة، ويغلب عليه الطابع المحلي والطارئ، ما يضعف فرص بلورة سياسة حماية اجتماعية وطنية متناسقة تترتب عليها نجاعة كبيرة في استغلال الموارد المتاحة.

ج - خلل في الاستهداف وضعف في عدالة التوزيع

أشار تقرير الفقر الوطني للعام ٢٠٠٦، إلى وجود مشكلة جدية في الاستهداف لدى المؤسسات العاملة في مجال تقديم المساعدات، حيث أظهر التقرير أن حوالي ٥٦٪ من الأسر التي تلقت مساعدات هي أسر لا تستحق تلقي المساعدات،

وبالمقابل أظهر التقرير أن حوالي ٢٨٪ من الأسر التي تستحق تلقي المساعدات لم تتلقَ مساعدات.^{٢١} تشير هذه النسب إلى أن آليات الاستهداف المعمول بها لدى هذه المؤسسات تعاني من مشكلة جدية، وهو ما يعكس نفسه على ضعف عدالة التوزيع للمحتاجين في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٦ - ضعف التأمينات الاجتماعية

تتسم شبكات الحماية المرتبطة بسوق العمل بضعف تغطيتها، فالعاملون في القطاع الحكومي يتمتعون بنظام تقاعد في إطار هيئة الرواتب والمعاشات، وتتوفر صناديق توفير للعاملين في عدد من المؤسسات العامة، أو الشركات الخاصة الكبيرة، أو في بعض المنظمات غير الحكومية. فيما يفتقد أكثر من نصف العاملين لأية تأمينات اجتماعية، وهم معظم العاملين في القطاع الخاص، خاصة العاملين في القطاع غير المنظم والعاملين في الاقتصاد الإسرائيلي. أما شبكات الحماية للمستثنين من سوق العمل فهي تقتصر على مساعدات عينية ونقدية، بالإضافة إلى توفير خدمات صحية وتعليمية للمستفيدين من مساعدات وزارة الشؤون الاجتماعية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، وتقدم هذه المساعدات للفئات الأشد فقراً في المجتمع، وللأسر التي تفتقد وجود معيل ذكر. وبشكل عام، يؤدي ضعف التأمينات الاجتماعية إلى زيادة الضغط على برامج المساعدات الاجتماعية، حيث إنه لو توفرت تأمينات اجتماعية للتقاعد والشيخوخة وإصابات

العمل وبدل البطالة فإنها ستوفر حماية اجتماعية لشريحة واسعة من السكان، وبالتالي فإن شبكات الأمان الاجتماعية المطلوبة تكون محددة بالفئات الضعيفة والمنكشفة.

٧ - سياسات الحماية الاجتماعية، الطريق إلى الأمام

يتطلب تطوير قطاع الحماية الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية بما يتلاءم مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية للسكان بذل جهود كبيرة من كافة الجهات العاملة في هذا المجال، وتضافر هذه الجهود من أجل التغلب على التحديات التي يفرضها الواقع السياسي على المجتمع الفلسطيني بشكل عام، وعلى قطاع الحماية الاجتماعية بشكل خاص، حيث إن الإجراءات الإسرائيلية المستمرة تعتبر معطلاً رئيساً لتطوير هذا القطاع بحكم الزيادة المطردة في عدد الأسر والسكان الذين يقعون في براثن الفقر والحاجة والعوز.

من هنا، فإن الاستجابة لهذا الواقع تتطلب وضع سياسات واضحة ومحددة ترتبط بمعايير تضمن استهداف الفقراء والمهمشين بشكل مباشر، وفي إطار ضرورة التحول من طابع إغاثي رعائي إلى عمل تنموي، أي ربط العمل الإغاثي بالعمل التنموي، لتوفير الرفاه والأمان للمواطن الفلسطيني على المدى البعيد. من هنا فإن تطوير السياسات الخاصة بالحماية الاجتماعية التي تستهدف الفقراء يجب أن تراعي مجموعة من المبادئ العامة الموجهة في هذا المجال وهي التالية:

١. حصول الفرد على درجة معقولة من الأمان

الاقتصادي والاجتماعي كحق، وهو جزء من استحقاقات المواطنة، وجزء من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، خاصة للفئات المهمشة.

٢. الانطلاق مما هو موجود من شبكات أمان اجتماعية، وتوظيف الإمكانيات المتاحة والخبرات المتراكمة في هذا المجال. واعتماد مبدأ التدرج المنهجي في تطوير شبكات الأمان الاجتماعية الخاصة بالفقراء والمهمشين عمودياً، من خلال زيادة فاعليتها، وأفقياً بشمول فئات جديدة فيها. والتوجه نحو بناء نظام من الشراكة على المستوى الوطني يقوم على مبدأ الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الأهلي والقطاع الخاص المحلي في تخطيط وتنفيذ ومتابعة برامج التأمينات أو الضمانات الاجتماعية، والتأكيد على الدور المحوري لوزارة الشؤون الاجتماعية في شراكة كهذه. وبناء شبكة الأمان الاجتماعي للفقراء على أساس اللامركزية في الإدارة وفي تقديم الخدمة. وإشراك الفئات المستفيدة والمجتمع المحلي في تحديد أولوياتهم، وفي بلورة البرامج الخاصة بهم وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

٣. التمييز في السياسات بين فئتين من المستهدفين في برامج الرعاية الاجتماعية: الأولى- المستثنون من سوق العمل، مثل الأطفال وكبار السن، والمرضى والمعوقين، حيث يحتاج هؤلاء إلى دفعات نقدية وعينية منتظمة لإخراجهم من براثن الفقر. الثانية - العاطلون عن العمل بسبب فقدانهم أعمالهم، حيث تعتبر البطالة من أهم مسببات الفقر في الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى النساء اللواتي

لم يكن جزءاً من القوى العاملة سابقاً، ويمكنهن الدخول إلى سوق العمل، وهذه الفئة تحتاج إلى التركيز لتأهيلها، أو إعادة تأهيلها لدخول سوق العمل، دون إهمال تقديم مساعدة عاجلة مؤقتة لها.

٤. المزاوجة بين طموح تحسين الخدمات المقدمة كما ونوعاً من جهة، والإمكانيات المالية المتاحة من جهة ثانية. والأخذ بمبدأ التدرج في تنفيذ برامج التطوير حتى لا تتحوّل الخطط والبرامج إلى مجرد صياغات لغوية جميلة، تضاهي النماذج المتوفرة في الدول المتقدمة، لكن دون فرصة حقيقية لتنفيذها.

وباعتماد هذه المبادئ العامة، وانطلاقاً من التحليل السابق لواقع السياسات والبرامج المتبعة في إطار الحماية الاجتماعية، فإنه يمكن تقديم التوصيات التالية لتطوير قطاع الحماية الاجتماعية وتعزيز استهدافه للفئات الفقيرة والمهمشة^{٣٧}:

١- العمل على إصلاح نظم المساعدات التي تعتمد عليها الجهات المختلفة وذلك من خلال تطوير معايير الاستهداف والاستفادة من المساعدات الاجتماعية عبر ربطها بخط الفقر الوطني، والعمل على توسيع أهداف الحماية لتتجاوز حدود الحماية للفئات الأكثر فقراً إلى الفئات المعرضة للانزلاق تحت خط الفقر، مع ما يتطلبه ذلك من تعظيم موارد برامج المساعدات والحماية الاجتماعية للتمكن من توسيع برامج شبكة الحماية الاجتماعية لتشمل منظومة متنوعة من الخدمات والمشاريع في مجال تنمية البنية الأساسية المادية والاجتماعية، وضرورة التركيز

على استهداف الفئات والمناطق الأكثر فقراً.

٢- انتهاز منهج ربط الإغاثة بالتنمية في برامج وأنشطة الحماية الاجتماعية وتوزيع الموارد على الأنشطة لصالح تدعيم المجالات المولدة لفرص العمل والدخل، وعدم اقتصار شبكات الحماية على البرامج الإغاثية والمساعدات الطارئة التي لا تترك أثراً بعيد المدى.

٣- تنمية الموارد المالية لبرامج شبكات الحماية الاجتماعية بالاعتماد على الموارد المحلية والمساعدات العربية والأجنبية، وتعزيز دور القطاع الخاص الفلسطيني في هذا المجال. وتوسيع دور هيئات الحكم المحلي في حماية الفقراء وتوفير الرعاية الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة.

٤- تعزيز الشراكة وتنسيق الجهود لتجنب الازدواجية والتكرار والتضارب بين الجهات الفاعلة في هذا القطاع بما فيها القطاع الحكومي والخاص والمنظمات الأهلية وإيجاد آلية لإدماج أنشطة وكالة الغوث في إطار هذه الشراكة. مع ضرورة إعطاء الحكومة دوراً مركزياً في التخطيط والإشراف والمتابعة. وضرورة العمل على تطوير أجسام وطنية تقود عملية تطوير وتفعيل شبكات الحماية الاجتماعية تمثل فيها الجهات العاملة في المجال.

٥- تحسين نوعية الخدمات الرعاية المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة سواء من حيث البنية التحتية أو توفير الكوادر المناسبة لتقديم هذه الخدمات، وإعطاء الأولوية لبرامج تقديم الخدمات للمحتاج في بيئته.

٦- تعزيز وتطوير البيئة والإطار القانوني المنظم للحماية الاجتماعية، وذلك من خلال إقرار قوانين حماية اجتماعية عصرية تقوم على مبدأ المواطنة.

٧- إنشاء قاعدة بيانات وطنية تشمل الأسر والأفراد والبرامج والجهات التي تقدمها في مجال الحماية الاجتماعية، حيث إن ذلك يحد من إمكانية التضارب في البرامج وينظم العمل ويقود إلى تحسين آليات الاستهداف لمنع استفادة غير المستحقين، إضافة إلى أنه يزيد من فاعلية برامج الحماية الاجتماعية.

٨- أما فيما يخص التأمينات الاجتماعية، فإن هناك حاجة لإصلاح قواعد التغطية التأمينية من أساليب تحديد الاشتراكات وقاعدتها وتحصيلها ومبلغ المعاش التقاعدي وأسس احتسابه، وبما يضمن معاشات تقاعد مناسبة مع نفقات المعيشة. وضرورة العمل على التوسع رأسياً في صناديق التأمينات الاجتماعية من خلال تطوير رزمة الخدمات وتحسين نوعيتها، وأفقياً لتغطية نسبة أكبر من العاملين في المنشآت الخاصة والعاملين لحسابهم، وإنشاء صناديق اختيارية مكملية لتحسين المزايا للمتقاعدين. وإضافة لذلك فإن هناك حاجة لبناء قاعدة بيانات متكاملة ومحوسبة لضمان تسجيل البيانات الوظيفية والمالية والاجتماعية للمشاركين والمتقاعدين وبما يساعد على حصر ومتابعة تحصيل الاشتراكات القانونية المستحقة. كما أن هناك حاجة لتطبيق إستراتيجية جديدة لاستثمار أموال التأمينات الاجتماعية وضمان الحفاظ عليها وتقويمها دورياً.

قائمة المراجع

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٧. الفقر في الأراضي الفلسطينية ٢٠٠٦ (النتائج الرئيسية). رام الله.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٨b. فلسطين في أرقام ٢٠٠٧، رام الله.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٨a. مسح القوى العاملة - دورة كانون الثاني - آذار ٢٠٠٨، المؤتمر الصحفي، رام الله.
- شليبي، ياسر، ٢٠٠١. تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله.
- شليبي، ياسر، ٢٠٠٥. سياسات الحماية الاجتماعية الهادفة لمكافحة الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وزارة التخطيط ووزارة الشؤون الاجتماعية، رام الله.
- شليبي، ياسر وحسن لدادة، ٢٠٠٧. برامج المساعدات الحكومية والدولية في الأراضي الفلسطينية. رام الله: ورقة غير منشورة.
- إسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، ٢٠٠٣. الضمان وشبكات الأمان الاجتماعي في إطار السياسات الاجتماعية، (من منشورات الأمم المتحدة)، نيويورك.
- لدادة، حسن، ٢٠٠٢. ورقة توصيات حول شبكات الحماية الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة. مشروع تقدير الفقر بالمشاركة، وزارة التخطيط، رام الله.
- المالكي، مجدي وياسر شليبي وحسن لدادة، ٢٠٠٤. المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الأقصى. المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية (مواطن)، رام الله.
- المالكي، مجدي وياسر شليبي وحسن لدادة، ٢٠٠٨. تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ٢٠٠٧، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله.
- ماس (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية)، ٢٠٠٥. المراقب الاجتماعي، العدد ٨ رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله.
- ماس (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، ٢٠٠٨. المراقب الاجتماعي، العدد ١٢، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله.
- مكتب العمل الدولي - جنيف، ٢٠٠٣. الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية - دراسة جدوى. جنيف.
- هلال، جميل، ٢٠٠٧. حال "شبكات الأمان الاجتماعي" في مناطق السلطة الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله.
- وزارة التخطيط - برنامج تقدير الفقر بالمشاركة، ٢٠٠٣. ورقة عمل حول شبكات الحماية الاجتماعية في فلسطين، وزارة التخطيط، رام الله.
- وزارة التخطيط، ٢٠٠٤. أوراق عمل المنتدى العربي الدولي لإعادة البناء والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وزارة التخطيط، رام الله.

United Nations, 2005. Policy Workshop: Forging Partnerships for Social Protection-A review of Country Experience .November 2004, KOVALAM, KERALA STATE-INDIA 4-in South and East Asia, 2

World Bank, 2003. Twenty Seven Months-Intifada, Closures and Palestinian Economic Crises. World Bank: Washington DC

2007-FAO (Food and Agriculture Organization), 2008. Social Protection in the West Bank and Gaza Strip 2006 Working Paper Series: Paper 1: National Social Support Programs. Jerusalem: FAO Program Coordination Office – for West Bank and Gaza Strip

Ramallah .2010-MoP (Ministry of Planning), 2007. Palestine Reform and Development Plan 2008

الهوامش

- ^١ إسكوا، ٢٠٠٣
- ^٢ شليبي، ٢٠٠٥
- ^٣ المصدر السابق
- ^٤ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٧
- ^٥ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٨a
- ^٦ هلال، ٢٠٠٧

^٧ المصدر السابق

^٨ United Nations، ٢٠٠٥

^٩ شلبي، مصدر سابق

^{١٠} المالكي، وشلبي ولدادة ٢٠٠٤

^{١١} المصدر السابق

^{١٢} وفق شلبي، مصدر سابق

^{١٣} المصدر السابق

^{١٤} يدور الحديث هنا عن المساعدات الإغاثية الإنسانية الرسمية، أي التي تقدم من قبل مؤسسات، ولا يتم التطرق هنا للمساعدات غير الرسمية التي تتم في إطار أنشطة التكافل الاجتماعي غير الرسمي، أي المساعدات التي تقدم من قبل الأقارب والأصدقاء والجيران وغيرها. ونجدد الإشارة إلى أن حجم المساعدات غير الرسمية التي يتبادلها الأفراد والأسر في المجتمع الفلسطيني قد شهدت تراجعاً ملحوظاً خلال الانتفاضة الحالية بسبب فقدان الكثير من الأسر موارد دخلها وازدياد عدد الأسر التي بحاجة لمساعدات؛ وهو ما أدى إلى نقص في فاعلية المساعدات غير الرسمية.

^{١٥} FAO، ٢٠٠٧

^{١٦} ماس، المراقب الاجتماعي-العدد الثامن، ٢٠٠٥

^{١٧} شلبي ولدادة، ٢٠٠٧

^{١٨} انظر ماس والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد ١٢، ٢٠٠٨

^{١٩} انظر شلبي ولدادة، ٢٠٠٧

^{٢٠} انظر ماس والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد ١٢، ٢٠٠٨

^{٢١} انظر المصادر السابقة

^{٢٢} Wprld Bank، ٢٠٠٣

^{٢٣} شلبي، ٢٠٠٥

^{٢٤} مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٣

^{٢٥} FAO، ٢٠٠٧

^{٢٦} المرجع السابق

^{٢٧} شلبي، مصدر سابق

^{٢٨} المصدر السابق

^{٢٩} المصدر السابق

^{٣٠} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، b٢٠٠٨. قد تكون هذه المعدلات اختلفت بعض الشيء في الفترة الحالية، لكن لا تتوافر المعطيات الجديدة التي يشملها التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٧، الذي نفذته الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فبيانات هذا التعداد تحتاج إلى وقت لمعالجتها، وبالتالي فإنها غير متوفرة حتى الآن.

^{٣١} MOP، ٢٠٠٧

^{٣٢} وزارة التخطيط، ٢٠٠٤

^{٣٣} المصدر السابق

^{٣٤} مصر سابق

^{٣٥} لداودة، ٢٠٠٢

^{٣٦} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٧

^{٣٧} تم الاعتماد على معظم المراجع التي استندت إليها هذه الدراسة في تطوير هذه التوصيات، حيث إن الكثير من هذه الدراسات قدمت مقترحاتها في إطار العمل على تطوير قطاع الحماية الاجتماعية.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، b٢٠٠٨

عام على سيطرة حماس على غزة: التوجهات والسياسات والأداء

مجموعة باحثين*

تثبيت حكم الحركة وحكومتها في قطاع غزة، وشملت هذه التدابير كافة مناحي الحياة في قطاع غزة. ورغم أن الحكومة الفلسطينية برئاسة الدكتور سلام فياض واصلت مد يد العون والخدمات لسكان قطاع غزة إلا أن حالة الانقسام والتمزق التي أحدثتها سيطرة حماس والحصار الإسرائيلي الخانق على قطاع غزة وإغلاق المعابر وغياب السياسات العامة الهادفة إلى تحسين الخدمات أدت إلى تدهور قطاعات الخدمات الأساسية ناهيك عن الشلل الذي أصاب الاقتصاد والتجارة، هذا إلى جانب العواقب الوخيمة للانقسام على المؤسسة القضائية ومنظومة العدل. تحاول هذه الدراسة التي ساهمت فيها مجموعة من الباحثين تسليط الضوء على قطاع غزة بعد عام من سيطرة حماس عليه، وهي تفعل ذلك من خلال النظر إلى الخطوات والتدابير التي اتخذتها الحركة في المجال

في حزيران من العام ٢٠٠٧ قامت حركة حماس باستكمال سيطرتها العسكرية والمدنية على قطاع غزة وشملت هذه السيطرة - من خلال ممارسات واسعة - مؤسسات الدولة والمجتمع، ورغم إقالة الرئيس محمود عباس حكومة الوحدة الوطنية برئاسة النائب عن حماس السيد إسماعيل هنية إلا أن الأخير واصل تقلد موقعه في قطاع غزة وسعى إلى توسيع حكومته وإنفاذ قراراتها. اتخذت حركة حماس في غزة مجموعة من التدابير الأمنية والمؤسسية والقضائية التي حاولت من خلالها

* ساهم مجموعة من الباحثين في تقديم المؤشرات الأساسية التي ارتكزت إليها هذه الورقة وفي تحريرها: المحامي والباحث صلاح عبد العاطي، الباحث في الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان. الباحث سمير مدللة، المحاضر في جامعة الأزهر. محمد الراعي، باحث ومحلل اقتصادي. عبد الفتاح نصر الله، باحث ومحلل اقتصادي.

بين مهام الأمن الوقائي الداخلية وصفة المخابرات الداخلية.

في المقابل ، قامت حماس بإعادة تعريف الشرطة ليصبح اسمها " الشرطة الوطنية الفلسطينية " وذلك بإضافة كلمة الوطنية للشرطة . وقامت إلى جانب ذلك برسم صورة ثابتة لمؤسس الحركة الشيخ أحمد ياسين إلى جانب صورة للرئيس الشهيد ياسر عرفات . أما فيما يتعلق بأجهزة الشرطة المختلفة مثل : المرور والمباحث ومكافحة المخدرات ، فقد بقيت على حالها مع تطعيمها بقيادات من الجناح العسكري للحركة وبعض الكوادر الذين كانوا يعملون في الأجهزة سابقاً . وكانت الحركة قد أعلنت أنها ضمت القوة التنفيذية التي أسسها وزير الداخلية السابق في الحكومة العاشرة سعيد صيام لجهاز الشرطة . كما أوجدت الحركة جهازاً أمنياً جديداً باسم " جهاز الأمن والحماية " وهو مختص بحماية الشخصيات العامة في الحركة وسلطتها . إضافة إلى ذلك فقد أعادت حماس تكوين الأجهزة العسكرية خاصة الأمن الوطني والاستخبارات العسكرية ولكن دون فاعلية تذكر . ويظل جهاز " الأمن الداخلي " الذي يتخذ من " المشتل " (مقر مخابرات غزة سابقاً) الأكثر فاعلية من بين كل تلك الأجهزة وهو جهاز السلطة الجديدة .

ولتعزيز حضورها الأمني في الشارع فقد أطلقت حماس أسماء شهدائها على أسماء المواقع العسكرية مثل إطلاقها على موقع قوات الـ ١٧ الرئاسية (التوام) اسم موقع عبد العزيز الرنتيسي . كما يظهر في نشرات الأخبار الخاصة بفضائية الأقصى والتي تعمل صوتاً مرئياً لحماس

المؤسسي (أجهزة الدول العسكرية والمدنية) وفي مجال القضاء ومنظومة العدل ومن خلال النظر في المستوى الذي وصل إليه قطاع الخدمات الأساسية خاصة التعليم والصحة والإسكان ، وتختتم الدراسة بإلقاء الضوء على المؤشرات الاقتصادية الأساسية في قطاع غزة .

أولاً - الأمن والمؤسسات

عملت حكومة حماس في غزة على إحكام قبضتها على قطاع غزة من الناحية الأمنية والعسكرية . فبعد إتمام السيطرة على المقار الأمنية والاستيلاء على المعدات والذخيرة ، قامت الحركة بحملة من الاعتقالات الواسعة ضد منتسبي الأجهزة الأمنية والعسكرية لمصادرة جميع قطع السلاح التي بحوزتهم والتي قد تعود ملكيتها بالأساس إلى السلطة الوطنية . وعملت حماس وفق منطق يساعدها على السيطرة التامة على " قوة العنف " في نطاق عملها الجغرافي وفق أطروحات (ماكس فيبر) الشهيرة حول " احتكار وسائل العنف المشروع " .

على صعيد الأجهزة الأمنية فقد قامت حماس بترسيخ مجموعة من الأجهزة وألغت أخرى . فقد تم إلغاء جهاز الأمن الوقائي وتعطيل المخابرات مقابل تأسيس جهاز جديد مواز لهما هو جهاز " الأمن الداخلي " الذي اتخذ من مقرات المخابرات مقراً له . وتكمن مهمة الجهاز في الحفاظ على أمن النظام القائم في غزة ، فهو الذي يقوم بالاعتقالات السياسية لنشطاء حركة فتح وكل من تعتقد الحكومة المقالة بأنه يهدد استقرار نظامها . وعليه فهو يجمع

وحكومتها، وغيّرت الحركة شعار السلطة الرسمي والذي كان يتشكّل في أساسه من النسر. حيث لا يظهر النسر في أوراق السلطة الجديدة ويتم استبداله بشعار جوهره غصنا زيتون في اقتراب من شعار الحركة.

وشنّت أجهزة حكومة حماس اعتقالات سياسية مكثفة بحق خصومها السياسيين خاصة في حركة فتح حيث منعت بالقوة حركة فتح من الاحتفالات والتظاهر والتجمع. ورغم عدم حظر حكومة الأمر الواقع لحركة فتح إلا أن التصرفات التي تشنّ ضد نشاط الحركة تقترب من توصيف التنظيم بالمحظور. فقد تم منع الحركة من الاحتفال بذكرى انطلاقها الثالثة والأربعين كما تم الاعتداء على إحياء الحركة لذكرى استشهاد الرئيس ياسر عرفات في ساحة الكتيبة، ومنع القوى الوطنية من إحياء الذكرى الستين للنكبة. وفي كل مرة كانت الحكومة المقالة تتعذر بعدم وجود ترخيص للفعاليات.^١ إن الخلاصة التي يمكن لهذه المؤشرات والأحداث أن تقتربها هي حقيقة تراجع مساحة الحريات السياسية والحريات العامة التي كفلها القانون والنظام الأساسي.

من جهة المؤسسات المدنية فقد تعطل عمل المجلس التشريعي بامتناع نواب حركة فتح عن حضور جلساته واقتصار الحضور على نواب حركة حماس في قطاع غزة، وصار الأمر أشبه باجتماع لكتلة حماس في التشريعي منه إلى اجتماع للمجلس.^٢ والمجلس الذي عانى من الشلل التام قبل انقلاب حزيران، واجه واقعاً أكثر مأساوية بعد الانقلاب وتعذر حضور غير نواب

حماس جلسات المجلس. وأثيرت قضية سياسية في الأساس حول قانونية تفويض نواب حماس في السجون الإسرائيلية حقهم البرلماني التشريعي إلى نواب آخرين من غزة، في محاولة من حماس للحفاظ على أغليبتها الغائبة في المجلس بفعل أسر إسرائيل غالبية نواب الحركة في الضفة الغربية. وهو الأمر الذي شكك فيه القانونيون حيث إن بعض الحقوق لا تخوّل ولا تفوّض خاصة الحق في تمثيل الناهيين.

في مجال المؤسسات التنفيذية فقد واصل وزراء حكومة إسماعيل هنية المقالة عملهم في وزاراتهم وتم ضم الوزارات التي كان يشغلها الوزراء المقالون من حركة فتح واليسار الفلسطيني إلى وزراء حماس، حيث صار كل وزير مقال يحمل أكثر من حقيبة. وتم فيما بعد توسيع الوزارة بضم وزراء جدد وهو إجراء مخالف برمته للقانون حيث إنه ليس من اختصاص "رئيس الوزراء" توسيع الوزارة دون موافقة الرئيس حيث إن الحكومة هي حكومة الرئيس وفق النظام الأساسي. كما قامت حكومة حماس بأخذ سلسلة من الخطوات المتعلقة ببعض أجهزة الدولة مثل تعيين رئيس لديوان الموظفين العام من قيادة الحركة وتعيين ناطق رسمي جديد وغيرها من الإجراءات التي هدفت إلى تعزيز أركان النظام الجديد بشخصيات الحركة.

ثانياً - واقع القضاء الفلسطيني ومنظومة العدالة في قطاع غزة

يجسد القضاء النزاهة والفاعل والمستقل أحد أهم الضمانات الحامية لحقوق الإنسان وحرياته،

وليس هذا فحسب بل يعد القضاء المستقل واحداً من الأعمدة الأساسية الضامنة لسيادة القانون وأمن المجتمع بجوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإذا ما غابت هذه الضمانة أو إذا ما تم الانتقاص من استقلالها وهيبتها؛ فقد المجتمع استقراره وتطوره. لذا يعتبر مبدأ الفصل بين السلطات وضمان استقلال القضاء، ركيزة أساسية من ركائز الديمقراطية في العالم، وتأخذه معظم الدول الديمقراطية في دساتيرها. فلسطيناً لا يخفى على جمهور المعنيين والمهتمين بشأن القضاء الفلسطيني من مؤسسات وعاملين في مجال القانون والقضاء والمجتمع المدني، حقيقة حال القضاء الفلسطيني اليوم في قطاع غزة، فهو يمر بمرحلة من السوء لم يشهدها تاريخ القضاء الفلسطيني على علات كل مرحلة من المراحل التي مر بها. فقد أدى استيلاء حماس على السلطة في قطاع غزة عن طريق القوة إلى مزيد من التقويض لحكم القانون واستقلالية السلطة القضائية والخروج على أسس الديمقراطية التي تقتضي حل التناقضات الداخلية والنزاعات من خلال الحوار السياسي واللجوء إلى القضاء وليس إلى استعمال القوة أو السلاح. ولما كان الجميع يقر بفوز حماس في الانتخابات التشريعية التي هي آلية من آليات القانون الفلسطيني، فإن فوزها في الانتخابات لا يعني أن تقوم حماس بممارسة الحكم بعيداً عن آليات وأحكام القانون المحددة بموجب القوانين والتشريعات السارية في الأراضي الفلسطينية شكلاً ومضموناً.

فرض الأمر الواقع خارج الإطار القانوني
فمنذ إتمام السيطرة الفعلية لحركة حماس على مقار ومؤسسات السلطة في قطاع غزة منتصف شهر حزيران المنصرم، أقدمت الحكومة الفلسطينية المقالة، كسلطة أمر واقع، على اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الرامية إلى تعزيز سيطرتها وتمكينها من إدارة وتسيير شؤون القطاع. فقد ترك غياب مؤسسات السلطة الفلسطينية سكان قطاع غزة بلا خيار آخر سوى أن يتولوا بأنفسهم تنفيذ القانون أو أن يلجؤوا إلى أجهزة الأمن وتنفيذ القوانين المتحرّبة التي أقامتها حركة حماس. وفي نهاية الأمر، شجّع الفراغ حركة حماس والحكومة المقالة على وضع أنظمة موازية واتخاذ تدابير آنية خارج الإطار القضائي والمؤسسي، حيث أقدمت الحكومة الفلسطينية المقالة، وحركة حماس كسلطة أمر واقع، على اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الرامية إلى تعزيز سيطرتها وتمكينها من إدارة وتسيير شؤون القطاع، حيث أصدرت لتحقيق هذه الغاية عشرات القرارات التي طالت مختلف الجوانب الإدارية والتنظيمية والأمنية والمالية والقضائية. ولم تقتصر قرارات الحكومة المقالة على الجوانب والمجالات المتعلقة بالشأن التنظيمي الإداري الهادف إلى الحفاظ على الأمن والنظام العام وضمان السير المعتاد للمرافق والإدارات العامة، وإنما تعدت ذلك، لتشمل مؤسسات العدالة الجنائية والسلطة القضائية الفلسطينية في انتهاك واضح لمواد القانون الأساسي وقانون استقلال القضاء؛ فقد أنشأت سلطة الأمر الواقع التابعة لحماس هيئات وآليات

لتنفيذ القانون وتسيير العدالة، ولكن دون أن تتمتع هذه بمتطلب الاستقلالية والمهارات والمساءلة التي تؤهلها للقيام بهذا الدور الذي يضمن احترام حكم القانون من الضحايا والمتهمين على السواء، ويكفل عدم ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، وتمتع الضحايا بفرصة اللجوء إلى آليات فعالة للحصول على الإنصاف والعدل، وضمان احترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية والمكفولة بموجب القوانين والتشريعات الدولية والقوانين الفلسطينية. ومراعاة الإجراءات المتبعة بشأن من يتهمون بارتكاب جرائم جنائية؛ إلى جانب استمرار الحصانة من العقاب التي يتمتع بها مرتكبو الجرائم وغياب الإرادة السياسية لدى الحكومة المقالة في مساءلة مثل هؤلاء الجناة وضمان حقوق الضحايا. فالجرائم التي ارتكبت بفعل النزاع والقتال الداخلي، وكانت غير مبررة، وترقى إلى جرائم خطيرة يتوجب اتخاذ الإجراءات القانونية والقضائية بحق مرتكبيها وفق أحكام القانون الفلسطيني، بعد تقديمهم إلى محاكمات عادلة وفق إجراءات قانونية سليمة، وبعيداً عن أية إرهابيات سياسية، قد تعيقها طبيعة التشكيلة السياسية الفلسطينية، وللقضاء في فلسطين اختصاص في النظر والفصل، وفق أحكام القانون، لمنع إفلات كل مرتكبي الجرائم من العقاب.

السيطرة الفعلية على القضاء

تخطت قرارات الحكومة المقالة الجوانب والمجالات المتعلقة بالشأن التنظيمي الإداري الهادف إلى الحفاظ على الأمن والنظام العام،

وضمان السير المعتاد للمرافق والإدارات العامة، لتشمل مؤسسات العدالة الجنائية والسلطة القضائية الفلسطينية، فقد أصدر رئيس الحكومة المقالة بتاريخ ١١/٩/٢٠٠٧م قراراً بتشكيل مجلس العدل الأعلى، كمجلس بديل وموازي لمجلس القضاء الفلسطيني. حيث تم تكليف وزير العدل في الحكومة المقالة، بتنسيب ستة أشخاص لعضوية هذا المجلس، الذي أعلن عن تأسيسه فيما بعد برئاسة المحامي عبد الرؤوف الحلبي وتضمن قرار التشكيل تسمية ستة أعضاء في المجلس، على أن يقوم هؤلاء الأعضاء بتنسيب ثلاثة أعضاء آخرين لوزير العدل في الحكومة المقالة، بحيث يصبح المجلس حال استكمال عضويته مكوناً من تسعة أعضاء، تبعه إصدار الدكتور يوسف المنسي، وزير العدل المكلف في الحكومة الفلسطينية المقالة، قراراً بتاريخ ٢٩/٨/٢٠٠٧ بتعيين نائب عام مساعد وعدد من وكلاء ومعاوني النيابة لممارسة مهام النائب العام ومعاونيه في قطاع غزة، حيث أدى النائب العام المساعد الأستاذ إسماعيل جبر، اليمين أمام وزير العدل في الحكومة المقالة. وبتاريخ ١٦/٨/٢٠٠٧ اقترحت مجموعة مسلحة تابعة للقوة التنفيذية، مقر النيابة العامة في مدينة غزة، وتم احتجاز النائب العام الأستاذ أحمد المغني ووكلاء ورؤساء النيابة في المبنى، ليتم في أعقاب ذلك إجبار النائب العام على مرافقة القوة التنفيذية إلى مجمع الأجهزة الأمنية الفلسطينية (السرايا)، وسط مدينة غزة، وهناك طُلب منه التعهد بالامتناع عن مغادرة قطاع غزة إلى الضفة الغربية، والامتناع عن ممارسة مهام النائب العام وعدم الإدلاء بأيّة

تصريحات صحافية لوسائل الإعلام. وبتاريخ ٢٠٠٧/٨/١٤ أصدر الدكتور يوسف المنسي، وزير العدل المكلف في الحكومة الفلسطينية المقالة، قراراً يقضي بتوقيف النائب العام أحمد المغني عن مباشرة مهام عمله على خلفية الادعاء بعدم صحة وسلامة الإجراءات القانونية التي تمت بشأن تعيينه في ٢٠٠٥/٩/١٨ م. وبتاريخ ٢٠٠٧/٨/١٣ صدر في قطاع غزة العدد ٧١ من الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية (الوقائع الفلسطينية)، والذي تضمن إعادة نشر نص المادة (١٠٧/١) من القانون الأساسي المعدل للعام ٢٠٠٣ م، المتعلقة بتعيين النائب العام، مضافاً إليها عبارة و(بمصادقة المجلس التشريعي الفلسطيني).

إن ما يعيننا هنا من مجمل القرارات والتصرفات السالفة، ليس فقط وجود الغطاء السياسي من الحكومة المقالة في غزة لاستكمال السيطرة على ما تبقى من مكونات السلطة القضائية وعدم المحافظة على استقلالية القضاء، وإنما ما شاب هذه القرارات من انتهاكات ومخالفات جسيمة لمبدأ المشروعية وسيادة القانون من جراء مخالفتها القانونية الصريحة لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني وقانون السلطة القضائية، فتشكيل مجلس العدل الأعلى ومنحه صلاحيات ومهام مجلس القضاء الأعلى، المشكل بمقتضى قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢، يمثل انتهاكاً سافراً لأحكام القانون الأساسي وقانون السلطة القضائية؛ كون تشكيل مجلس العدل الأعلى يعتبر استحداثاً لهيئة قضائية لم يرد بشأنها أي نص على صعيد قانون السلطة القضائية أو القانون الأساسي، ومن ثم لا

يملك قرار تشكيل هذا المجلس، من حيث المبدأ، أي سند تشريعي لإضفاء المشروعية القانونية على وجوده.

ومن جانب آخر، استند رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة في قطاع غزة في دياجته قراره الخاص باستحداث مجلس العدل الأعلى، إلى أحكام القانون الأساسي، مع العلم أنه لم يرد في القانون الأساسي أي نص بشأن ما سمي (مجلس العدل الأعلى)؛ لذا يعد قرار الحكومة المقالة استحداث وتشكيل مجلس عدل أعلى لممارسة مهام وصلاحيات مجلس القضاء الأعلى المشكل بمقتضى قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ إلغاءً صريحاً لنص المادة (١٠٠) من قانون السلطة القضائية، وهي بلا شك صلاحية لا يمتلكها مطلقاً رئيس الوزراء، لكون صلاحية التشريع وإلغائه وتعديله، مناطة من حيث الأصل بصاحب السلطة التشريعية أي البرلمان، ورئيس السلطة التنفيذية كاستثناء يمكن له ممارسته في حالات الضرورة التي لا تحتمل التأخير في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي.

كما أن منح صلاحيات مجلس القضاء الأعلى بمقتضى القرار السالف لهذه الهيئة المستحدثة، يعد انتقاصاً واضحاً وصريحاً لصلاحيات ومهام مجلس القضاء الأعلى ولأسس ومقومات استقلال السلطة القضائية، التي كفلتها وأكدت عليها المادة (٩٨) من القانون الأساسي. وليس هذا فحسب بل إن إشراك السلطة التنفيذية في عمل يعد من صميم شؤون العدالة والشؤون الداخلية لإدارة وتسيير السلطة القضائية يمثل مظهراً من مظاهر الانتقاص

والمسّ باستقلال وحياد هذه السلطة. إنّ جميع الصلاحيات التي سيمارسها مجلس العدل الأعلى تعتبر باطلة سواء على صعيد التعيين أو الترقية أو التظلم أو إنهاء الخدمة للقضاة، ولهذا فإنّ أي قرار إداري سيتم اتخاذه من المجلس سيكون مشوباً بعيب عدم الاختصاص الجسيم؛ لصدور هذه القرارات عن جهة لا تمتلك الحق والأهلية القانونية لإصدارها؛ لكون الجهة المالكة للأهلية القانونية لإصدار مثل هذه القرارات استناداً لأحكام القانون الأساسي وقانون السلطة القضائية هي فقط مجلس القضاء الأعلى. كما أنّ قرارات وزير العدل في الحكومة المقالة سواء تلك المتعلقة بتوقيف النائب العام الأستاذ أحمد المغني، عن مباشرة مهام عمله أو المتعلقة بتعيين نائب عام مساعد وعدد من وكلاء ومعاوني النيابة لممارسة مهام النائب العام ومعاونيه في قطاع غزة، هي قرارات باطلة وغير مشروعة لمخالفتها الجسيمة أحكام القانون الأساسي وقانون السلطة القضائية.

لذا فقد أدانت مؤسسات حقوق الإنسان وقوى المجتمع المدني والأحزاب السياسية ونقابة المحامين استيلاء الحكومة المقالة بصورة غير قانونية وتناقض مع القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية على السلطة القضائية في قطاع غزة، وطالبوا بحماية السلطة القضائية بما فيها النيابة العامة ومؤسسات العدالة الجنائية الأخرى وإبعادها عن الصراع السياسي، ودعت الحكومة المقالة إلى التراجع فوراً عن قراراتها غير القانونية بالاستيلاء على الجهاز القضائي المدني في قطاع غزة، وحمل الجميع المسؤولية الكاملة لسلطة الأمر

الواقع في قطاع غزة عن المساس بالسلطة القضائية وتدميرها لصالح إقامة أجيال قضائية غير قانونية وغير مستقلة، وتكريس الفصل القائم بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي يدفع ثمنه الشعب الفلسطيني والقضية الوطنية الفلسطينية.

غياب القضاء النزيه والمحاييد

أثرت سيطرة الحكومة المقالة في القطاع على المجلس القضائي وتشكيل مجلس العدل الأعلى، بصورة مباشرة على حق الأشخاص في التقاضي حيث تراجعت معايير وضمانات المحاكمة العادلة، وتم الحد من قدرة الأشخاص على الوصول إلى حقوقهم في الوقت المعقول، نظراً لغياب الاستقلالية ونقص عدد القضاة وضعف خبراتهم ومهاراتهم.

وساهم زجّ السلطة القضائية ضمن الصراع السياسي، في زعزعة قوة نظام العدالة وإفقاد القضاء تماسكه وهيبته، والحد من قدرته على القيام بمهامه بفاعلية كسلطة ثالثة موحدة في حماية الحقوق والحريات للإنسان، ومست جوهرياً بوحدة تلك السلطة، التي أصبحت جراء قرارات الحكومة المقالة وممارساتها سلطتين، وأرجعت القضاء الفلسطيني إلى مرحلة الثنائية (أي نظامين قضائيين)؛ ما يعني ضياع الجهود التي بذلها الجميع على مدار أكثر من عقد لتوحيد القضاء الفلسطيني؛ معيدة إياه إلى الحال الذي كان عليه قبل عقود من الزمن.

إن مصلحة القضاء الفلسطيني تقتضي ضرورة الإنهاء الفوري لحالة الازدواجية القائمة في نظام

العدالة والسلطة القضائية بشقيها القضاء والنيابة العامة، وإعادة الوحدة واللحمة لهذه السلطة، ووقف كافة الإجراءات والقرارات والتدابير التي من شأنها تعميق الانقسام في جسم السلطة، وكافة أشكال التدخل في عمل السلطة القضائية، سواء من قبل الجهات التنفيذية أو الأمنية أو المجموعات المسلحة، وتحييد السلطة القضائية في النزاعات ذات الطابع الحزبي، وإعطائها كافة التسهيلات للقيام بدورها سواء في التحقيق في الجرائم المرتكبة أثناء الاقتتال الداخلي أو ما بعده من قتل وإيذاء واعتداء على الممتلكات العامة والخاصة أو تقديم المخالفين للعدالة، وإعطاء القضاء دوره في النظر في كافة الجرائم المرتكبة وإيقاع العقوبات المنصوص عليها قانوناً على من تثبت إدانته في محاكمة عادلة، وعدم نزع صلاحية القضاء المدني لصالح أية جهة أخرى.

ثالثاً- الخدمات الأساسية

بعد مرور عام على سيطرة حماس على قطاع غزة تراجع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين بشكل عام وعلى وجه التحديد في القطاع الصحي والتعليمي، إضافة إلى التدهور الذي أصاب قطاع الإنشاءات والإسكان، هذا التراجع تكرر بفعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية ومن أبرزها الحصار المشدد المفروض على قطاع غزة إضافة إلى سياسات وممارسات الحكومة المقالة في قطاع غزة. حيث فرضت ظروف الحصار تراجعاً عاماً على الخدمات المقدمة سواء في القطاع الصحي أو التعليمي أو الإنشائي، حيث منعت

إسرائيل إدخال العديد من الأصناف المتعلقة ببعض الأدوية المهمة وخروج بعض المرضى من قطاع غزة للعلاج في الخارج، إضافة إلى منعها دخول المواد الخام الخاصة بقطاع الإنشاءات؛ ما أدى إلى تدهور هذه القطاعات، أما فيما يتعلق بممارسات الحكومة المقالة في القطاع فقد عمدت إلى سياسات التعيين والنقل وفقاً للانتماء السياسي؛ الأمر الذي أدى إلى تعطيل الكثير من الموظفين عن ممارسة مهامهم الوظيفية، إضافة إلى عدم اعتماد هذه الحكومة أية سياسات تنمية تتعلق بدعم هذه القطاعات، كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى انحدار شديد في مستوى جودة الخدمة المقدمة للمواطن وجعلته عرضة للموت البطيء في سجن قطاع غزة في ظل الحصار وغلاء الأسعار والفقر. وفي هذا السياق فقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن الحق في الصحة من الحقوق الأساسية، حيث نصت المادة ١٥/١ على أن "لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة له ولأسرته ويشمل المأكل والملبس والسكن والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية"، وتحمل الجهة التي تحكم السيطرة على زمام الأمور المسؤولية القانونية عن حماية هذا الحق وإعماله.

وتستعرض الدراسة فيما يلي أهم التغيرات التي طرأت على القطاع الصحي والتعليمي والإسكان بعد عام من سيطرة حركة حماس على قطاع غزة.

١- القطاع الصحي

"غياب السياسات، زيادة الوفيات، نقص الأدوية والمستلزمات، إقصاء وظيفي، تراجع

من جانب آخر، استمرت حالة الفلتان الأمني وفوضى السلاح في القطاع، حيث بلغت حالات القتل خلال الربع الأول من العام ٢٠٠٨ فقط ٢٥ حالة، فيما زادت على ٤٠٠ حالة خلال العام ٢٠٠٧ وخاصة خلال فترة الانقلاب العسكري في حزيران .

وفي ظل غياب أية إستراتيجيات تنسيقية بين المؤسسات الصحية، غابت أية سياسات تنمية للقطاع الصحي في قطاع غزة خلال العام المنصرم، حيث بقيت أعداد المراكز الصحية كما هي دون بناء أية مستشفيات أو مراكز جديدة للرعاية الصحية، بل تراجعت أيضاً مستويات الخدمة الصحية المقدمة في هذه المراكز لمجموعة من الأسباب سواء السياسية أو الفنية المتعلقة بالقدرة على أداء هذه الخدمة .

ورغم استمرار سيطرة الحكومة المقالة على المراكز الصحية في القطاع وتنفيذ سياساتها، فقد استمرت السلطة الفلسطينية والحكومة الفلسطينية في رام الله بتوفير كافة الاحتياجات الممكنة من الأدوية ومستلزماتها من المهمات الطبية والوقود، وتغطية نفقات العلاج بالخارج لمواطني قطاع غزة؛ الأمر الذي ساهم نسبياً في تخفيف جزء من المعاناة الصحية نتيجة تردي الخدمة في القطاع .

وقد شهد النصف الثاني من العام ٢٠٠٧ تراجعاً خطيراً في مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين في قطاع غزة . وقد تعمق هذا التراجع منذ سيطرة حركة حماس على قطاع غزة

يبلغ مجموع مراكز الرعاية الصحية الأولية في قطاع غزة ١٣٢ مركزاً، ما بين مراكز حكومية وأخرى تابعة لوكالة الغوث وأخرى تتبع منظمات صحية أهلية، وتتوزع هذه المراكز على محافظات القطاع المختلفة، علماً أن معدل السكان لكل مركز صحي يتفاوت بين محافظات القطاع، حيث بلغ المعدل في المحافظة الوسطى ٦،٦٣٠ مواطن لكل مركز صحي، بينما يصل في محافظة خان يونس إلى ١٤،٢٦٢، ويتراوح في باقي المحافظات بين هذين الرقمين . وهذا يعني وجود تفاوت في استفادة المواطنين من خدمات الرعاية الصحية الأولية، ويؤشر هذا إلى ضعف التخطيط لدى الجهات المزودة للخدمة الصحية في القطاع، كما يدل على غياب التنسيق فيما بينها، في ظل غياب إستراتيجية صحية شاملة تشترك في إقرارها وتنفيذها كافة المؤسسات والهيئات الصحية العاملة في القطاع^٣ .

وقد استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في التوغلات والقصف العشوائي للمدنيين بحجج أمنية غير أخلاقية؛ ما تسبب في مئات الإصابات وعشرات الشهداء نتيجة الممارسات العدوانية، حيث أفادت مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان باستشهاد أكثر من ٢٦٢ مواطناً في قطاع غزة خلال الربع الأول من العام ٢٠٠٨ وهو ما يوازي عدد الشهداء خلال العام ٢٠٠٧ بأكمله؛ ما زاد الضغط على القدرة الاستيعابية للمستشفيات في ظل الحصار، وضعف

بالقوة العسكرية، واستمرار الحصار المشدد على القطاع والذي كان من أبرز انعكاساته وتداعياته انتهاك الحق في الحياة لعشرات المواطنين الذين هم بحاجة ماسة للعلاج في الخارج، حيث سجل ارتفاع كبير في عدد الضحايا من المرضى ممنوعين من السفر، فقد سقط العشرات من المرضى بعد النصف الثاني من العام الماضي، وحتى إعداد هذا البحث، وصل عددهم إلى ١٨١ ضحية، من جراء منع إسرائيل المرضى من السفر إلى الخارج لتلقي العلاج المناسب منهكةً الحق في الحياة الذي تكفله كل القوانين الدولية، أو منع دخول الأدوية ما يؤدي إلى نقص في الأدوية في قطاع غزة، حيث بلغ مجمل الأصناف المفقودة بعد النصف الثاني من العام ٢٠٠٧ نحو ١٢٠ صنفًا، أي ما يزيد على ٢٥٪ من مجمل أصناف الأدوية المشمولة في قائمة أدوية الوزارة. علماً أن هذا العجز متحرك ولا ينحصر في أصناف بعينها، فقد يحدث نقص في مخزون صنف معين من الأصناف خلال شهر من الأشهر، ثم يصيب النقص أصنافاً أخرى في الشهر الذي يليه وهكذا دواليك، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على غياب التخطيط، وعدم توفر مخزون إستراتيجي كافٍ من الأدوية.

ومن بين الأدوية التي كان هناك نقص مستمر في مخزونها خلال العام ٢٠٠٧، عدد من الأدوية المهمة لحياة المواطنين، والتي لا تتوافر إلا عبر وزارة الصحة ولا يوجد بديل لها في سوق الدواء المحلية، مثل دواء (Gamma Immunoglobulin) وهو دواء لنقص المناعة، عندما يتوقف المريض عن تناوله يصبح عرضة للإصابة بالتهابات قاتلة،

ودواء (Pnemova) وهو دواء للمرضى الذين يعانون من فشل في أداء وظائف الطحال، وهذا الدواء يؤخذ مدى الحياة، وفي حال توقف المريض عن تناول الجرعات المحددة له مدة ٧٢ ساعة يصبح عرضة للإصابة بالتهاب رئوي، ومنها، أيضاً، أدوية الفشل الكلوي (سيكلور، سيلسبت) التي انقطعت بشكل متكرر مؤخراً من مخازن وزارة الصحة خلال العام ٢٠٠٧، ودواء الثلاسيميا (Desferal)، وغيرها الكثير من الأدوية.

ومن ناحية أخرى، مارست الحكومة المقالة سياسات النقل والتعيين للكفاءات البشرية والتي كانت في الجزء الأكبر منها على أساس حزبي سياسي، الأمر الذي أدى إلى تعطيل عمل الكثير من الكفاءات والكوادر الصحية وغيابها عن ممارسة أدائها بشكل قسري، إضافة إلى حاجة الكوادر الجديدة حالياً في القطاع الصحي للتدريب والتأهيل من أجل أن يتمكنوا من أداء الخدمة بالشكل المطلوب وهو الأمر الذي غاب في ظل عدم القدرة على السفر لتلقي الدورات التدريبية الخارجية في ظل ضعف القدرات المحلية في العديد من المجالات الصحية المهمة التي يحتاجها المواطن في القطاع.

إن استمرار التراجع في القطاع الصحي في قطاع غزة كانت له أسبابه المذكورة أعلاه، إضافة إلى الأزمة الجديدة التي هي حديث الساعة للمواطن في قطاع غزة والمتعلقة بنقص إمدادات الوقود سواء للمستشفيات والمراكز الصحية أو مساكن المواطنين، ما أنتج آثاراً

سلبية على القطاع الصحي والبيئي ، من أهمها :^٦

- انخفض حضور الكوادر الطبية إلى أماكن عملهم بنسبة ٢٩٪ بسبب نقص المواصلات؛ ما يؤثر على حياة المواطنين.
- انخفضت نسبة المرضى المراجعين للمرافق الصحية إلى أكثر من ٢٥٪ بسبب عدم توفر وسائل النقل المواصلات.
- انخفضت العمليات الجراحية في كل من مستشفى ناصر والمستشفى الأوروبي ومجمع الشفاء الطبي بنسبة ٥٠٪، وخاصة بالنسبة لجهاز غسل الكلى الذي يستفيد منه أكثر من ٤١٢ مريضاً. وفي شهر شباط ٢٠٠٨ اضطرت المستشفيات لتأجيل العمليات الاختيارية بسبب عدم توفر غاز التخدير، وقلصت ٣٢ من أصل ٥٦ عيادة رعاية صحية أساسية تابعة لوزارة الصحة خدماتها في مجال التشخيص وطب الأسنان.

- تلف التطعيمات في الصيدليات المركزية نتيجة لانقطاع الوقود عن مخازن التبريد .
- انتشار الأوبئة والروائح الكريهة في الشوارع العامة نتيجة توقف البلديات عن جمع النفايات.

- توقف الكثير من آبار المياه عن الضخ، وعدم التخلص من مياه الصرف الصحي .

وقد أشارت المراكز الحقوقية والصحية إلى خطر استخدام زيت الطعام كوقود للمركبات على الصحة العامة، ولاسيما في ظل طريقة الاستخدام الحالية، حيث إن السيارات غير مهيأة

من الناحية الفنية لاستخدامه بما يضمن عمليات احتراق كاملة؛ ما أدى إلى أضرار صحية بالغة على المواطنين وخاصة الذين يعانون من الأمراض الصدرية المزمنة .

إن استمرار حالة الانقسام الفلسطيني وعدم قدرة الحكومة المقالة على توفير الإمكانيات اللازمة لعمل القطاع الصحي من حيث توفير مستلزمات العلاج في ظل العجز الحاد في الأدوية والمعدات الطبية اللازمة، وكذلك منع إدخال مستلزمات البناء أوقف العديد من مشاريع ترميم وتجهيز بعض المستشفيات والعيادات الطبية والأقسام التخصصية، وفي هذا السياق طالبت العديد من مؤسسات حقوق الإنسان المجتمع الدولي بالتدخل لحماية الآلاف من الحالات المرضية التي بحاجة إلى علاج في الخارج .

٢ - التعليم

"نقص في الكتب المدرسية، زيادة معدلات الكثافة الصفية، زيادة معدلات الغياب، تجاذبات وتدخلات سياسية بالجامعات، نقل وتعيين على أساس حزبي " .

إن الواقع الراهن للقطاع التعليمي في قطاع غزة يشير إلى العديد من الصعوبات والأزمات التي اكتنفت عمله خلال العام المنصرم وحتى تاريخه، حيث لا يزال قطاع غزة يشهد حالة من الحصار المشدد التي رافقها نقص في جميع المستلزمات والاحتياجات الخاصة بالقطاع التعليمي ومنها الورق والكتب المدرسية؛ ما أثر بشكل سلبي على الحالة النفسية للطلاب والأهالي وساهم في

منع طلبة قطاع غزة من استكمال دراستهم الجامعية في جامعات الضفة الغربية.^٨

وتأثرت حركة انتظام الدراسة والامتحانات في الجامعات والكليات المتوسطة والمدارس نتيجة انقطاع الوقود وعدم قدرة الأكاديميين والمدرسين والطلاب على الوصول إلى مؤسساتهم التعليمية. وتراوحت نسبة الغياب في المدارس والجامعات في قطاع غزة بين ٢٠ - ٥٠٪ في كافة المرافق التعليمية خاصة في مدينة غزة التي تضم أكبر عدد من الجامعات والمؤسسات التعليمية^٩. لذلك اضطرت جميع الجامعات والكليات إلى تعليق الدوام لفترات متقطعة؛ ما أثر على مستوى التحصيل العلمي للطلبة.

وقد شهدت مدارس القطاع، بما فيها المدارس الحكومية ومدارس (الأونروا) والمدارس الخاصة، تغيب الآلاف من طلبتها وهيئاتها التعليمية بسبب شلل قطاع النقل والمواصلات.

وقد بدأت التجاذبات السياسية تنعكس على قطاع التعليم منذ سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، حيث منعت وزارة التربية والتعليم العالي من مهمة الإشراف على تصحيح امتحانات الثانوية العامة وتدقيق النتائج واعتمادها ونشرها، وتكريساً للانقسام تم الانفراد في إصدار نتائج طلبة الثانوية العامة في قطاع غزة لأول مرة منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية.

وتبعاً لذلك استمرت حملة النقل والتعيين

تدني مستوى التحصيل العلمي لدى العديد من الطلبة، وفي إطار الحديث عن هذا الواقع فقد بلغ عدد المدارس في جميع محافظات قطاع غزة ٦٢١ مدرسة (٤٩٨ أساسية، ١٣٢ ثانوية) في العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، في ظل توقف العديد من مشاريع البناء ومنها بناء المدارس، وذلك بسبب إغلاق المعابر وعدم سماح قوات الاحتلال الإسرائيلي بإدخال مواد ومستلزمات البناء. وبالتالي فقد استمر العجز في عدد المدارس؛ ما زاد من الكثافة الصفية، علماً أن العديد من الفصول تحتوي على أكثر من ٥٠ طالباً باستثناء المدارس الخاصة، الأمر الذي ينعكس سلباً على مستوى التحصيل العلمي للطلاب.

وقد اضطرت وزارة التربية والتعليم و(الأونروا) في الفصل الدراسي الثاني ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى توزيع كتب قديمة جراء نفاد الورق من أسواق القطاع بفعل الحصار الخانق واستمرار إغلاق المعابر؛ ما أثر على مستوى التحصيل العلمي للطلبة ومستوى إدراكهم واستيعابهم للمواد.

وفي هذا السياق، أوضح تقرير صادر عن جمعية مسلك - مركز للدفاع عن حرية الحركة - أن جهاز التعليم العالي في القطاع يعاني انهياراً بسبب الحصار الصهيوني على القطاع، ورفضه خروج الطلاب من القطاع لاستكمال تحصيلهم الجامعي والبحثي ومنع دخول كفاءات بحثية وأكاديمية أجنبية للقطاع، فقد منعت إسرائيل أكثر من ٦٧٠ طالباً جامعياً من قطاع غزة من السفر إلى الخارج للدراسة في الجامعات الأوروبية والأميركية في ظل الحصار الإسرائيلي وإغلاق المعابر. كذلك تم

على أساس حزبي في وزارة التربية والتعليم العالي بغزة في جميع المستويات الإدارية وخاصة العليا، وفي الكليات الحكومية؛ ما أثر على مستوى الخدمات التعليمية المقدمة للطلبة، إضافة إلى التدخل في الشؤون الداخلية للجامعات وتعثر الدراسة عدة أيام كما حصل في جامعة الأزهر وفروع جامعة القدس المفتوحة وكلية العلوم والتكنولوجيا. أما فيما يتعلق بجودة الخدمات المقدمة لتلاميذ المدارس في قطاع غزة، فقد أشارت العديد من التقارير إلى تراجع هذه الخدمات وخصوصاً فيما يتعلق بتوفر الكتب المدرسية والمختبرات العلمية والتكنولوجية؛ ما أدى إلى حرمان التلاميذ من الحصول على الجانب العملي. ويبلغ مجموع عدد تلاميذ قطاع غزة في المرحلة الابتدائية والإعدادية والثانوية (٤٤٦١٨٩) طالباً موزعين على ثلاثة أنواع من المدارس هي: مدارس الحكومة، ومدارس وكالة الغوث، والمدارس الخاصة. والجدول التالي يوضح توزيع التلاميذ في قطاع غزة.

جدول (١): يوضح عدد الطلبة في مدارس قطاع غزة موزعين حسب مستوى التعليم ونوع المدارس^{١٠}

خاصة	وكالة	حكومية	
٨٩٠٤	١٣١٨٣٦	٩٠٥٠٠	أول-سادس
٢٣٥٠	٦٤١٩١	٨٢٤٠٠	سابع-عاشر
٤٠٨	-----	٦٥٦٠٠	حادي عشر-ثاني عشر
١١٦٦٢	١٩٦٠٢٧	٢٣٨٥٠٠	الإجمالي
٤٤٦١٨٩ تلميذاً وتلميذة			الإجمالي العام

جدول (٢): يوضح عدد المدارس في قطاع غزة موزعة حسب نوع المدارس^{١١}

مدارس الحكومة	مدارس وكالة الغوث	المدارس الخاصة
٣٨١ مدرسة	٢١٤ مدرسة	٣٤ مدرسة
٦٢٩ مدرسة		

علماً أن احتياجات طلبة المدارس الحكومية هي حوالي ٢،١٥٦،٠٠٠ كتاب مدرسي موزعة على كافة المستويات، وقد تبين أنه في الفصل الدراسي الثاني من العام ٢٠٠٨ بلغ العجز في كتب المرحلة الابتدائية ٥٠٪ أي أن ٤٥،٢٥٠ تلميذاً وتلميذة لا تتوافر لديهم الكتب المدرسية. فيما تبلغ احتياجات طلبة المدارس الخاصة

١٠٤،٩٥٨ كتاباً مدرسياً، واحتياجات طلبة مدارس الوكالة ٦٣٨،٠٢٢ كتاباً مدرسياً. ومما يزيد من خطورة هذه الانتهاكات جسامة الخسائر الناجمة عنها والمتمثلة في نقص المواد التعليمية والحاجات الشخصية لـ ٤٤٦١٨٩ تلميذاً وتلميذة في قطاع غزة من كتب وقرطاسية وملابس؛ ما يؤثر سلباً على حق الطفل بالتعليم

٣- قطاع الإسكان

"هدم منازل، تعطل منشآت، فجوة طلب كبيرة على السكن، توقف مشاريع الإسكان والتطوير"

لقد حالت سياسات الاحتلال الإسرائيلي المتراكمة دون تمتع الشعب الفلسطيني في الحق بالاستقرار والعيش في السكن الملائم الذي كفلته الشرعية الدولية لحقوق الإنسان، حيث إن العمليات العسكرية الإسرائيلية التي تتخذ من المناطق السكنية الفلسطينية مسرحاً لها، بالإضافة إلى العوائق التي تضعها سلطات الاحتلال في وجه الفلسطينيين على ممارسة حياتهم الطبيعية بما فيها حرية التملك والحصول على مستلزمات البناء أفقدت السكان حريتهم في السكن والاستقرار والعيش الآمن.

لجّل بكامله وعلى سلوكه. ويبيّن الطلبة أن الكتب المستخدمة زادت اليأس الموجود في لديهم، وأصبح كل شيء في حياتهم سيئاً حتى كتب المدرسة أيضاً سيئة.

فيما أوضحت الدكتورة هيفاء الأغا (مدير عام التعليم العام بوزارة التربية والتعليم): أنه "لم يتح للوزارة قياس مدى تأثير التلاميذ؛ ذلك أن الفصل الدراسي الثاني بدأ في ٢ شباط ٢٠٠٨ ويمكن القياس بعد الامتحان الشهري الأول".^{١٢}

وطالبت مؤسسات حقوق الإنسان المجتمع الدولي وخاصة الأطراف المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة في العام ١٩٤٩، باتخاذ إجراءات لرّدع دولة الاحتلال الإسرائيلي عن الاستمرار في ارتكاب الاعتداءات ضد الأطفال في فلسطين وضمن حق الطفل بالتعلم.

جدول (٣) توزيع عدد السكان وعدد المباني والوحدات السكنية في قطاع غزة حسب المحافظة ٢٠٠٧^{١٣}

المحافظة	عدد السكان	المباني		الوحدات السكنية	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
الأراضي الفلسطينية	٣,٧٦١,٦٤٦	٤٧٣,٩٥١	٪١٠٠	٦٩٣,٨٠٥	٪١٠٠
قطاع غزة	١,٤١٦,٥٣٩	١٤٨,٦٩١	٣١,٤	٢٤٢,٢٦٢	٣٤,٩
شمال غزة	٢٧٠,٢٤٥	٢٦,٤٣١	٥,٦	٤٢,٦٥٢	٦,٢
غزة	٤٩٦,٤١٠	١٤,٩٥٥	٨,٨	٨٩,٣٤٤	١٢,٩
دير البلح	٢٠٥,٥٣٤	٢٤,٨٩٨	٥,٣	٣٤,٢٩٧	٤,٩
خان يونس	٢٧٠,٩٧٩	٣٤,٥٧٨	٧,٣	٤٥,٨٦١	٦,٦
رفح	١٧٣,٣٧١	٢٠,٨٢٩	٤,٤	٣٠,١٠٨	٤,٣

استمرار إسرائيل في التوغلات اليومية وقصف وتدمير المباني السكنية والمنشآت الاقتصادية؛ الأمر الذي زاد من معاناة المواطنين في الحصول

ويعاني قطاع الإسكان في قطاع غزة من تدهور مستمر سواء من حيث نوعية السكن أو كثافة السكن وخاصة في المخيمات، وذلك في ظل

على مسكن آمن، وعدم القدرة على إعادة ترميم المباني المتضررة أو المدمرة.

وحسب المسح الميداني لمركز الميزان لحقوق الإنسان، فقد بلغ عدد المنازل السكنية التي تم تدميرها على أيدي قوات الاحتلال في محافظات قطاع غزة خلال العام ٢٠٠٧ (ما بين تدمير جزئي وكلي) ٥٦ منزلاً يقيم فيها حوالي ٦٣٧ مواطناً، فيما بلغ عدد المنازل المدمرة خلال الربع الأول من العام ٢٠٠٨ حوالي ٢٨٩ منزلاً يقيم فيها حوالي ١٨٣٧ مواطناً، نسبة ٧١٪ منهم من فئة الأطفال، ناهيك عن تدمير المنشآت الحكومية والاقتصادية والبنية التحتية والأراضي الزراعية.^{١٤}

ومن جانب آخر، فقد شهد العام ٢٠٠٧ جولات عديدة من الاقتتال الداخلي جرى خلالها استهداف مساكن المواطنين وممتلكاتهم والمقرات الأمنية والمدنية للسلطة الوطنية توجت في الرابع عشر من حزيران بالانقلاب العسكري لحركة حماس. حيث استخدمت منازل المواطنين والأبراج السكنية كمواقع عسكرية ومتاريس رغماً عن أصحابها، دون الاهتمام بحياة السكان وسلامتهم ناهيك عن سلامة هذه المساكن. وقد أسفر الانقلاب العسكري وحالة الفلتان الأمني خلال العام ٢٠٠٧ عن إلحاق الضرر بـ ٧٢٩ منزلاً، ٥٩ منها تضررت بشكل كلي بحيث باتت تحتاج إلى إعادة بناء، بينما لحقت أضرار جزئية بـ ٦٧٠ منزلاً.

ومنذ توقف الاحتلال الإسرائيلي عن العمل وفق الكود الجمركي لقطاع غزة ومنع إدخال

المواد الخام اللازمة للبناء والتشييد مثل الإسمنت والحصى والحديد الصلب تأثرت أنشطة البناء والإسكان في قطاع غزة بالشلل التام. وتشير الغرفة التجارية في قطاع غزة إلى أن احتياجات قطاع غزة اليومية من الإسمنت تبلغ حوالي ٣٠٠٠ طن ومن الحصى ٢٥٠٠ طن.

وقد أدى الإغلاق المستمر إلى وقف مشاريع إنشائية بمبالغ تقدر بنحو ٣٧٠ مليون دولار بشكل شبه كامل، حيث أوقف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كافة عقود الإنشاء للبنى التحتية مثل تأهيل الشوارع والمياه والصرف الصحي بقيمة تقديرية بلغت ٦٠ مليون دولار أميركي، فيما أوقفت وكالة الغوث الدولية برامج خلق فرص عمل بلغت قيمتها ٩٣ مليون دولار وهي لإعادة ترميم منازل العائلات المستورة ويستفيد منها بشكل مباشر أكثر من ١٦٠,٠٠٠ شخص^{١٥}، وفيما يلي أهم المشاريع السكنية والبنى التحتية التي تم وقف العمل بها لعدم توفر مواد البناء اللازمة لتنفيذها منذ حزيران ٢٠٠٧^{١٦}:

- مشروع تطوير شارع صلاح الدين وتقدر كلفته الإجمالية بـ ٢٥ مليون يورو.
- مشروع ناقل مياه غزة والبالغة كلفته ١٥٥ مليون دولار.
- مشروع محطة غزة لمعالجة مياه الصرف الصحي والبالغة كلفته ٧٠ مليون يورو.
- مشروع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين لبناء أكثر من ٧٥٤ وحدة سكنية في محافظة رفح وهو ممول من المملكة العربية السعودية.

- مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبناء ٣٠٠ وحدة سكنية في محافظة رفح وهو ممول من الاتحاد الأوروبي.
- مشروع الإمارات لبناء ٦٠٠ وحدة سكنية في المناطق المحررة غرب خان يونس.
- مشروع ياباني تحت إشراف وكالة الغوث لبناء ٤٥٠ وحدة سكنية في المناطق المحررة غرب خان يونس.
- مشروع هولندي تحت إشراف وكالة الغوث لبناء ٢٥٠ وحدة سكنية في المناطق المحررة غرب خان يونس.
- مشروع دعم التنمية والإدارة البلدية في المحافظة الوسطى: شق شوارع وتعبيد الطرقات الداخلية لعدم توفر المواد الخام اللازمة لتنفيذ المشروع.
- مشاريع بناء وتوسيع أقسام جديدة في المستشفيات، منها أقسام للجراحة والعناية المركزة، بكلفة مقدارها ٦,١٥ مليون دولار. إضافة لتوقف إعادة تأهيل وترميم تسعة مباني، منها مستشفى للأطفال ومخازن الأدوية المركزية وست عيادات رعاية صحية أولية، وتوقف أعمال الصيانة الدورية للمستشفيات ومراكز الرعاية الأولية والإدارات الصحية المختلفة.
- وقف أعمال البناء وترميم المساكن الخاصة من قبل المواطنين.
- وأوضحت تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية أنه لغاية شهر تشرين الثاني ٢٠٠٧ أغلقت كافة مصانع البناء (١٣ مصنع بلاط، ٣٠ مصنع إسمنت، ١٤٥ مصنع رخام، ٢٥٠ مصنع طوب)؛ ما سبب فقدان ٣,٥٠٠ وظيفة عمل.^{١٧}
- ووفقاً للتقارير الصادرة عن مركز التجارة الفلسطينية "بالتريد" (Paltrade)، فقد انخفض عدد المنشآت العاملة في قطاع الإنشاءات من ١٢٠ منشأة في حزيران ٢٠٠٧ إلى ٧ منشآت في أيلول ٢٠٠٧، ثم انخفضت إلى ٥ منشآت في كانون الأول ٢٠٠٧، وكذلك انخفض عدد العاملين في قطاع الإنشاءات من ٤٢٠٠٠ عامل إلى ٧٠ عاملاً ثم إلى ٥ عمال خلال الفترة نفسها.^{١٨}
- ويواجه قطاع الإنشاءات على وجه التحديد - ويعد أحد الأعمدة الرئيسة للاستثمار الحقيقي في الاقتصاد الفلسطيني - انخفاضاً حاداً في قطاع غزة خلال العام السابق، حيث أوضح التقرير الاقتصادي الصادر عن مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لشهر نيسان ٢٠٠٨ انخفاض المساحات المرخصة للإعمار في قطاع غزة من ١١٢,٠٠٠ دونم خلال الربع الثاني من العام ٢٠٠٧ إلى ٢٦,٤٩٠ دونم خلال الربع الأول من العام ٢٠٠٨، حيث انخفضت المساحات المرخصة بنسبة ٧٦٪ خلال الفترة المذكورة، ومن ناحية أخرى انخفضت المساحات المرخصة من ناحية أخرى انخفضت المساحات المرخصة من ٤٣,٢٩٥ دونم خلال شهر أيار ٢٠٠٧ إلى ٨,٠٧٠ دونم خلال شهر آذار ٢٠٠٨،^{١٩}
- إن استمرار تدهور قطاع الإسكان في ظل استمرار القصف والتدمير لمنازل المواطنين وزيادة عدد السكان سيولد فجوة طلب كبيرة

على السكن والإعمار في قطاع غزة؛ ما سيرفع أسعار الشقق السكنية وغير السكنية بشكل كبير - إن وجدت - وذلك في ظل انخفاض سعر صرف الدولار، وزيادة أضرار البنية التحتية نتيجة عدم التمكن من إصلاحها أو تطويرها.

رابعاً: الواقع الاقتصادي والاجتماعي في قطاع غزة

اعتمدت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سياسة قائمة في علاقاتها مع السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني على تدمير وإلحاق السوق الفلسطينية بنظيرتها الإسرائيلية. وقد وفر الاتفاق الاقتصادي لإسرائيل إمكانات هائلة للسيطرة على السوق والتجارة الفلسطينية وشكل حجر عثرة في كبح جماح النمو والتنمية الاقتصادية. حيث هيمنت إسرائيل على أدوات السياسة الاقتصادية الفلسطينية المالية والنقدية والسياسات التجارية.

وبجانب المزايا الاقتصادية التي جلبها الاتفاق لصالح إسرائيل فقد أولت الأخيرة للسياسة الأمنية أهمية متعظمة في مواجهة علاقاتها مع السلطة الفلسطينية في ميادين السياسة والاقتصاد لدرجة يمكن فيها القول فيها إن إسرائيل تبنت مقولة: للسياسة الأمنية الأولوية على قضية السلام في المنطقة، وعليه وتحت مبررات "صيانة الأمن" والذي يعني الحفاظ على واقع الاحتلال للأراضي الفلسطينية تمارس إسرائيل إجراءات تعسفية من إغلاقات وحصار مستمر وشبه مستمر للأراضي الفلسطينية وانتهاكات يومية

تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي تتجاوز "الحفاظ" على الأمن لتصل إلى سياسات توسعية تتمثل في مصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات لتصل أيضاً إلى تطبيق سياسات العقوبات الجماعية والفردية المنظمة والمنهجية وبما يتناقض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للعام ١٩٤٨ واتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩ والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للعام ١٩٦٦ والميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام نفسه.

ومنذ منتصف العام ٢٠٠٧ وبعد قيام حركة حماس بانقلابها العسكري والسيطرة على قطاع غزة بالقوة، نفذت إسرائيل سياسات عزل وحصار شاملة وغير مسبقة، واتخذت من ممارسات حماس الذرائع والمبررات لتشديد الحصار وتكثيف العقوبات الجماعية على قطاع غزة واعتباره "كياناً معادياً" وهذا يعد من قبيل إعلان الحرب وهو ما حوّل قطاع غزة إلى منطقة منكوبة بالجوع والفقر والبطالة والانهيار الاقتصادي، وأحدث خراباً واسعاً في الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.

فقد وصلت معدلات الفقر في قطاع غزة وحسب تقرير مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية بداية العام ٢٠٠٨ إلى ٨٧٪، والفقر المدقع إلى ٦٦,٧٪، في حين ارتفعت معدلات البطالة لتصل إلى ٤٥٪، ومن المتوقع في حال استمرار إجراءات الحصار الخانق أن تصل إلى ٥٠٪ مع منتصف العام ٢٠٠٨.

كما بلغت نسبة من يتلقون مساعدات غذائية لتأمين قوت يومهم ٨٠٪ من السكان حيث تقوم (الأونروا) وبرنامج الغذاء العالمي بتوفير المساعدات الغذائية لـ مليون ومائة وخمسين ألف مواطن من اللاجئين وغير اللاجئين في قطاع غزة.

كما أدى الحصار إلى أضرار بالغة بنشاطات القطاع الخاص الذي يوفر ٥٣٪ من فرص العمل، حيث انضم ٧٥ ألف عامل إلى جيش العاطلين عن العمل من بين ١١٠ ألف يعملون بالقطاع الخاص بسبب إغلاق المعابر وفقدان المواد الخام وإغلاق حوالي ٣٤٠٠ منشأة من مجموع ٣٩٠٠ موجودة في قطاع غزة.

وتعطل قطاع البناء بشكل كامل بسبب منع إسرائيل إدخال مواد البناء، ويرى أصحاب المهن أن ٦٥ مهنة يعمل بها ما لا يقل عن ٥٠ ألف عامل قد تضررت بسبب توقف أعمال البناء.

وباستثناء بعض المخازن وسيارات الأجرة فإن القطاع الخاص قد اختفى تماماً، وانخفضت الطاقة الإنتاجية في القطاع إلى معدل لا يتجاوز ١١٪ وتعود أسباب هذا التراجع بشكل أساسي إلى وقف إسرائيل العمل بالكود الجمركي الخاص بقطاع غزة، الأمر الذي منع توفير أي نوع من المواد الخام حيث إن جميع المؤسسات الفلسطينية المنتجة لا يمكنها الحصول على أكثر من ١٠٪ من مستلزمات الإنتاج ويضاف إلى ذلك صعوبة تسويق وتصريف المنتجات المحلية بسبب الإغلاق وتشير الإحصاءات إلى أن أكثر من ٤٦٪ من مؤسسات القطاع الخاص قامت

بوقف أنشطتها التجارية بالكامل، في حين أن أكثر من ٥١٪ من تلك المؤسسات خفضت أنشطتها بنسبة تتجاوز ٧٥٪.

كما تعرض قطاع الزراعة لخسائر باهظة، ويوفر هذا القطاع فرص عمل لقراية ٤٠ ألف عامل بسبب إغلاق المعابر وتوقف الصادرات، ونتيجة الاعتداءات العسكرية وتجريف وتخريب عشرات آلاف الدوغمات من الأراضي المزروعة وتدمير عدد كبير من الآبار وشبكات الري.

جاء قرار إسرائيل بتخفيض الكميات المخصصة لغزة من الكهرباء والوقود ليفرض ضغوطاً هائلة على حياة المواطنين والبنية التحتية للمياه والصرف الصحي وعمل المستشفيات ويهدد بكارثة بيئية وإنسانية، كما أدى نقص الوقود إلى فقدان مصدر رزق أكثر من ٢٠ ألفاً يعملون في قطاع النقل والمواصلات.^{١١}

نقص كبير في السلع الغذائية ولم تتم تلبية أكثر من ٤١٪ من احتياجات السوق من الأغذية؛ ما أدى إلى ارتفاع كبير بالأسعار نتيجة هذا النقص.

كما تم إغلاق معبر (كارني) الذي استبدل به معبري (صوفا) و(كيرم شالوم)، وتم منع حركة تنقل الناس من وإلى قطاع غزة كما تم إغلاق معبر رفح باستثناء مرور بعض الوفود الرسمية والحالات المرضية. وتقدر الخسائر الإجمالية للحصار والإغلاق بحوالي ٥٠ مليون دولار شهرياً ويقدرها البعض بـ ١٢٠ - ١٥٠ مليون دولار كخسائر مباشرة وغير مباشرة.

عانت المرأة بشكل خاص وأكثر تأثراً من

الوضع المأساوي الذي يلقي بظلاله على المجتمع في قطاع غزة، والمشكلة الأبرز تتمثل بالفقر خاصة على صعيد الأسر التي ترأسها النساء، حيث بلغت نسبة غير القادرات منهن على تلبية احتياجاتهن في العام ٢٠٠٧ حوالي ٣٠٪.

أما الشباب فإن تداعيات ظاهرة الفقر والبطالة إلى جانب الحصار الخانق المستمر على غزة، أظهرت تأثيراتها السلبية عليهم، وخاصة طلبة الجامعات، فعدد كبير من الطلبة وبشكل متزايد يجدون أنفسهم غير قادرين على تسديد الرسوم الجامعية المرتفعة وتكاليف الدراسة أمام ارتفاع تكاليف المواصلات وأسعار الكتب، وتصوير المستلزمات الدراسية، وتستمر المشكلة بغياب خطوات جادة من إدارة الجامعات ووزارة التعليم العالي التي لا تراعي الأوضاع المعيشية الصعبة، وكذلك تدني عدد الإعفاءات الجامعية لذوي الحاجة وتدني نسبة القروض التي لا تغطي سوى ٢٥٪ من عدد ساعات التسجيل، وقدرت نسبة التسرب من الدراسات الجامعية خلال الفصل الأول بحوالي ٢٥٪ من الطلبة بسبب عدم القدرة على الإيفاء بالمتطلبات المالية للدراسة. الوجه الآخر للمشكلة يبرز في تزايد أعداد الخريجين سنوياً من مختلف التخصصات الذين لا يجدون فرصهم للدخول إلى سوق العمل؛ ما يدفع بالآلاف منهم إلى البطالة والتهميش الاجتماعي.

إن الحصار وغياب السياسات الاقتصادية السليمة لحكومة الأمر الواقع في قطاع غزة أديا إلى تأثيرات على الأوضاع الاقتصادية

والاجتماعية في ظل غياب سياسة تنمية فلسطينية والافتقار إلى برامج التكافل الاجتماعي وتحويل معظم الشعب إلى شعب يعيش على المعونات والصدقات وتسرب من المدارس وازدياد نسبة الأمية.

ولمواجهة الحصار أطلقت حكومة الأمر الواقع في غزة جملة من الوعود التي شملت إحداث طلاق اقتصادي مع إسرائيل والتوجه إلى السوق العربية، ورفض فتح معبر رفح وفق ما كان معمولاً به في السابق. وهي وعود لم تصمد أمام الواقع، إذ إن أية علاقة اقتصادية مع دول الجوار العربي كانت تعني أساساً وفي المحصلة السيادة الفلسطينية الكاملة على قطاع غزة. فعندما قال أحمد يوسف، مستشار رئيس الوزراء المقال إسماعيل هنية: "نريد قطع العلاقات والالتزامات التي تقع على إسرائيل (الاقتصادية والممرات،) وأن نتجه إلى العمق العربي والإسلامي" رد عليه مدير مكتب أولمرت بالقول نحن نرحب بهذا، ونقبل به لأن هذه مطالب إسرائيلية.

إن النتيجة الأساسية هي أن أوضاع قطاع غزة الاقتصادية والمؤشرات الأساسية شهدت تدهوراً كبيراً جراء الحصار الخانق الذي تفرضه إسرائيل على القطاع وجراء غياب السياسات العامة القادرة على مواجهة هذا الحصار. وفي المحصلة وقع المواطن الغزي بين مقصلة الحصار وسندان الوضع الراهن بعد إحكام حماس سيطرتها على قطاع غزة بالقوة.

المراجع

بالتريد (مركز التجارة الفلسطيني)، ٢٠٠٧. مشروع متابعة وتحليل الحركة على المعابر التجارية، ديسمبر .
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٨. النتائج الأولية لتعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٠٨، رام الله .
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٧. النتائج الأولية لتعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٠٧، رام الله .
مركز الميزان لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨. التقرير السنوي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة للعام ٢٠٠٧، غزة .
مركز الميزان لحقوق الإنسان، ٢٠٠٧. تقرير حول جرائم الاحتلال في قطاع غزة والآثار الإنسانية للحصار والإغلاق المفروض على قطاع غزة خلال العام ٢٠٠٧، غزة .
مسلك (مركز للدفاع عن حرية الحركة)، ٢٠٠٨. القيود على الوقود في قطاع غزة: خطوة نحو الأزمة، (ورقة معلومات) ١٧، نيسان، ٢٠٠٨ .
المنسق الخاص للأمم المتحدة، التقرير الإقتصادي، إبريل، ٢٠٠٨
مهنّا، على، ٢٠٠٧. أداء المجلس التشريعي الثاني، ورقة تقييم أداء (٣)، معهد السياسات العامة، رام الله
وزارة التربية والتعليم العالي، ٢٠٠٧. الكتاب الإحصائي التربوي السنوي للعام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وزارة التربية والتعليم العالي، رام الله .

.Gisha (Maslak: Legal Centre for Freedom of Movement), 2008. Held Back: Students Trapped in Gaza, June

الهوامش

- ^١ لمزيد حول هذه الانتهاكات انظر التقارير المختلفة مركز غزة لحقوق الإنسان والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومركز الميزان لحقوق الإنسان
- ^٢ حول أداء المجلس التشريعي انظر مهنّا، ٢٠٠٧
- ^٣ مركز الميزان لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨.
- ^٤ حتى تاريخ تحرير هذه الدراسة في ٧/٦/٢٠٠٨
- ^٥ المرجع السابق
- ^٦ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقارير مختلفة
- ^٧ وزارة التربية والتعليم العالي، ٢٠٠٧
- ^٨ لمزيد من التقارير حول التنقل من قطاع غزة انظر إصدارات "مسلك" خاصة التقرير تقرير شهر حزيران ٢٠٠٨ حول الطلاب المحتجزين في غزة. Gisha، ٢٠٠٨
- ^٩ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقارير مختلفة
- ^{١٠} مركز الميزان لحقوق الإنسان، مصدر سابق
- ^{١١} المصدر السابق
- ^{١٢} مقتبس في المصدر السابق
- ^{١٣} مستمدة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٧، ٢٠٠٨.
- ^{١٤} مصدر سابق
- ^{١٥} حسب تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية التابع للأمم المتحدة بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠٠٧، www.un.org
- ^{١٦} مركز الميزان لحقوق الإنسان، ٢٠٠٧.
- ^{١٧} مصدر سابق
- ^{١٨} مركز التجارة الفلسطيني "بالتريد"، ٢٠٠٧
- ^{١٩} انظر التقرير الصادر عن مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة، ٢٠٠٨
- ^{٢٠} أنظر التقارير الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية
- ^{٢١} للمزيد حول أزمة الوقود في قطاع غزة أنظر تقرير "مسلك" ٢٠٠٨

الصعود الصيني والعالم العربي: الحاجة إلى تجاوز مجال النفط

محمد فايز فرحات*

الدولي سواء على أرضية نشر الديمقراطية أو الدفاع عن حقوق الإنسان. أما وجهة النظر الثانية، فتذهب إلى أن الصعود الصيني لن يؤدي إلى حدوث تغييرات جوهرية في الموقع الاستراتيجي للدول العربية ومصالحها في النظام الدولي. وتستند هذه الرؤية إلى أنه حتى مع تطور نظام دولي متعدد الأقطاب، فإن المصالح العربية، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، ستظل مع العالم الغربي، خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ومن ثم، لا يمكن التعويل، كثيراً، على الصعود الصيني في هذا الصدد.

وفي هذا السياق، فإن هذه الدراسة لا تركز على تناول واقع العلاقات (العربية / الصينية)، بقدر ما تحاول تقديم رؤية للإشكاليات التي تثيرها العلاقات المستقبلية بين الطرفين، وطرح مجموعة من الضوابط التي تحكم مستقبل هذه العلاقات.

ارتبط الصعود الصيني بتطور وجهتي نظر في العالم العربي حول تأثير هذا الصعود على المصالح العربية. تذهب وجهة النظر الأولى إلى أن هذا الصعود يمكن أن يوفر فرصاً مهمة لتعظيم المكاسب والمصالح العربية. وتستند هذه الرؤية إلى أن الصعود الصيني سوف يمثل شرطاً كافياً لتطور نظام دولي متعدد الأقطاب، يضم، بالإضافة إلى الصين والولايات المتحدة، كلاً من الاتحاد الأوروبي وروسيا واليابان. ولكن الأهم أيضاً - وفقاً لوجهة النظر هذه - أن الصين ما زالت تؤمن بالمفاهيم التقليدية حول العلاقة بين النظام الدولي والدولة المكوّنة له، خاصة فيما يتعلق بمفهوم السيادة، وحق التدخل، إذ ما زالت الصين تتمسك بالمفهوم التقليدي للسيادة، وترى ضرورة تقييد حق التدخل

* باحث في شؤون شرق آسيا يعمل في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية - القاهرة

النفط : إشكاليات الاعتماد الصيني المتزايد على النفط العربي

يشكل عامل النفط المحدد الأهم في العلاقات (العربية / الصينية). ويرجع ذلك إلى التقديرات المتوقعة للطلب الداخلي الصيني المستقبلي على النفط ومصادر الطاقة بشكل عام، والتي تشير إلى أن هذا الطلب سوف يشهد نمواً كبيراً خلال العقود القليلة المقبلة، بحيث يشكل مصدراً أساسياً لنمو الطلب العالمي على النفط ومصادر الطاقة. وتستند هذه التقديرات إلى عدد من العوامل، أهمها العلاقة بين النمو الاقتصادي واستهلاك الطاقة، ويُشار في هذا الإطار إلى معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة والمستقرة التي يحققها الاقتصاد الصيني والتي تستقر حول معدل نمو سنوي يتراوح بين ٩ - ١٠٪. والأهم من ذلك طبيعة قطاع الصناعة في الصين، فمُقارنة هذا القطاع بنظرائه في الدول الصناعية المتقدمة (الولايات المتحدة وأوروبا واليابان) توضح أن الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة مثل المواصلات ووسائل النقل، تمثل النسبة الأهم داخل قطاع الصناعة في الصين؛ ما يعني أن حجم ما تستهلكه الصين من النفط ومصادر الطاقة لرفع معدل النمو الاقتصادي - أو الحفاظ على استقرار هذا المعدل عند مستواه الراهن - أكثر مما تستهلكه دولة من الدول الصناعية المتقدمة.

وقد تحوّلت الصين بالفعل إلى مستورد صافٍ للنفط بدءاً من العام ١٩٩٦، فقد ارتفع حجم صافي الواردات النفطية الصينية من ٢,٩٥ مليون طن في العام ١٩٩٠ إلى ٩١,٣ مليون طن في العام ٢٠٠٣. ووفق تقديرات للوكالة الدولية، فإن ارتفاع معدل

نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني بمعدل ٨,٤٪ خلال الفترة من (٢٠٠٠ - ٢٠٣٠) سوف يؤدي إلى نمو مماثل في حجم الطلب الصيني على النفط بمعدل ٣٪ سنوياً. ووفق تقديرات أخرى، فإن واردات الصين من النفط سوف تصل في العام ٢٠٢٠ إلى ٢٢٠ - ٤١١ مليون طن سنوياً، وهو رقم يزيد وفق تلك التقديرات على أكثر من نصف الاستهلاك السنوي العالمي من النفط آنذاك^١. ويعني كل ما سبق أن الشرق الأوسط سوف يمثل مصدراً أساسياً لتأمين احتياجات الصين من النفط في العقود المقبلة.

ولكن رغم تصاعد الأهمية النسبية للشرق الأوسط كمصدر للواردات النفطية الصينية، والميزات النسبية لنفط الشرق الأوسط بالمقارنة بالأقاليم الأخرى، إلا أن التوسع الصيني المستقبلي في الاعتماد على النفط العربي يثير عدداً من الإشكالات المهمة.

الإشكال الأول، يتعلق بطبيعة نفط الشرق الأوسط بالمقارنة بنفط المصادر الأخرى. والنقطة المهمة هنا أن نفط الشرق الأوسط يتسم بارتفاع نسبة الكبريت بالمقارنة بالنفط الذي اعتادت عليه معامل التكرير الصينية خلال العقود السابقة. إذ تصل نسبة الكبريت في النفط الخام الكويتي والنفط الخفيف للجزيرة العربية - على سبيل المثال - نحو ٢,٥٢٪، ٧٧,١٪^٢. ويعني ذلك أن التوسع الصيني في الاعتماد على النفط العربي وارتفاع حجم الواردات الصينية من هذا النفط سيخلقان مزيداً من الضغوط على معامل التكرير الصينية، سواء في اتجاه بناء معامل تكرير جديدة بمواصفات تقنية مختلفة، أو في اتجاه إعادة هيكلة المعامل القائمة لكي تتوافق

مع خصائص النفط العربي . وقد اتخذت الصين خلال العقد الأخير بالفعل الكثير من الخطوات في هذين الاتجاهين لتحسين قدرات معامل التكرير للتعامل مع هذه الأنواع من النفط، إلا أن زيادة اعتمادية الصين مستقبلاً على النفط العربي، والنفط الخليجي بشكل خاص، تعني حاجتها إلى ضخ المزيد من الاستثمارات للوصول بقدرات هذه المعامل إلى مستويات تتناسب مع النمو المتوقع في حجم الواردات الصينية من النفط العربي .

ورغم ما ينطوي عليه هذا الإشكال من صعوبات فنية وتقنية، إلا أنه ينطوي في الوقت نفسه على إمكانيات مهمة لتوسيع نطاق التعاون (الصيني/ العربي) لكي يتجاوز مجال التجارة المباشرة للنفط إلى مجال الاستثمار كثيف رأس المال، من خلال استفادة الاقتصادات العربية، والخليجية خاصة، من فرص الاستثمار المتاحة والمتوقعة داخل الصين في مجال بناء معامل التكرير وصناعة البتروكيماويات، على نحو يضمن توسيع مجالات التجارة والاستثمار بين الجانبين، من ناحية، وتأمين الواردات العربية من البتروكيماويات، من ناحية أخرى.

الإشكال الثاني يتمثل في أن تصاعد حجم الواردات النفطية الصينية من الدول العربية سوف تتبعه زيادة كبيرة في العبء المالي على الحساب الجاري لميزان المدفوعات الصيني خاصة في ضوء وصول أسعار النفط إلى أرقام قياسية بعد أن وصل سعر البرميل الواحد في أوائل أيار ٢٠٠٨ إلى نحو ١٢٢ دولاراً؛ ما دفع الصين بالفعل إلى التفكير في تبني سياسة جديدة تجاه الدول العربية

المنتجة والمصدرة للنفط . تقوم هذه السياسة على المزج بين الاعتبارات النفطية والاعتبارات التجارية والأمنية معاً - بدرجات مختلفة - على نحو يضمن تقليل العبء المالي المتزايد للواردات النفطية على ميزان المدفوعات الصيني مع هذه الدول العربية . وقد انتهجت الصين في هذا المجال عدداً من التوجهات، اختلفت من حالة لأخرى بالنسبة لدول الشرق الأوسط . وعلى سبيل المثال، ركزت الصين في حالة السودان على طرح خطاب وسياسة تُعلي من أهمية المكوّن الأمني نسبياً، من خلال تبني سياسة صينية داعمة لموقف الحكومة السودانية في أزمة دارفور، استناداً إلى حق الفيتو الصيني داخل مجلس الأمن، ولكن دون أن يعني ذلك غياب المكون التجاري . وعلى العكس من حالة السودان، فقد ركزت السياسة الصينية تجاه منطقة الخليج العربي على المكون التجاري . ورغم ما يثيره مشروع منطقة التجارة الحرة الصينية الخليجية من مزايا تجارية مهمة بالنسبة لدول الخليج العربية، إلا أنه ينطوي في الوقت نفسه على عدد من المخاطر، على نحو ما ستم مناقشته لاحقاً .

الإشكال الثالث، يتعلق بالبيئة السياسية والأمنية في الشرق الأوسط، إذ يشير تطور أزمات الإمدادات النفطية الناتجة عن أوضاع سياسية وأمنية إلى تركيز هذا النوع من الأزمات في منطقة الشرق الأوسط بالأساس . فمن بين ١٥ أزمة إمداد نفطي خلال الفترة من شباط ١٩٥١ إلى العام ٢٠٠٥، كان نصيب الشرق الأوسط منها ١٤ أزمة، كان من بينها ١٢ أزمة ارتبطت بدول عربية، مقابل أزميتين فقط ارتبطتا بإيران^٣. ولاشك في أن هذا العامل

سوف يشكل أحد المحددات المهمة في رسم السياسة النفطية الصينية الراهنة، وخلال العقود المقبلة، على نحو دفع بالصين إلى محاولة تنشيط مصادر خارجية للنفط بعيدة نسبياً عن مناطق التوتر السياسي بشكل عام، وعن مناطق النفوذ والوجود العسكري الأمريكي والغربي بشكل خاص، الأمر الذي قد ينتهي على المدى البعيد إلى تراجع نصيب صادرات الطاقة العربية إلى السوق الصينية، خاصة في ظل وجود دعاوى صينية بخطورة الاعتماد المكثف على الشرق الأوسط كمصدر رئيسي للطاقة، ليس فقط بالنظر إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني في الإقليم ولكن بالنظر، أيضاً، إلى أن الوجود العسكري الأمريكي المكثف في المنطقة وفي الممرات الملاحية، خاصة مضيق هرمز الذي تمر عبره معظم صادرات الشرق الأوسط من النفط إلى الأسواق العالمية، الأمر الذي يعني بدوره أن الولايات المتحدة بإمكانها تعطيل الإمدادات النفطية إلى الصين في حالة حدوث صراع إستراتيجي - أو حرب غير مباشرة - بين الطرفين.

الإشكال الرابع، ويرتبط بالنقطة السابقة، ويتعلق بتداعيات الاعتماد الصيني على نفط الشرق الأوسط، بشكل عام، والخليجي بشكل خاص. فقد ارتبط بالصعود الصيني - وتنامي الطلب الصيني على النفط - صعود ممائل للمخاوف الدولية حول طبيعة النمو والصعود الصيني. وتذهب الكثير من التحليلات، خاصة داخل الولايات المتحدة وشمال شرقي آسيا، إلى أن الصعود الصيني سوف ينتهي بتطور صين ذات سياسات عدائية، سواء تجاه النظام الدولي والقوى العظمى، أو تجاه القوى الإقليمية.

واستناداً إلى هذه المقولة، فإن الكثير من التحليلات تذهب إلى فهم السياسات النفطية الأمريكية في إقليم الشرق الأوسط - وفي منطقة بحر قزوين أيضاً - باعتبارها تهدف في التحليل الأخير ليس فقط إلى تأمين الإمدادات النفطية للاقتصاد الأمريكي ولكن، أيضاً، إلى تقويض النمو والصعود الصيني من خلال التحكم في الإمدادات النفطية المتاحة للاقتصاد الصيني. بل وتذهب بعض التحليلات إلى أن أحد الأهداف الأساسية للاحتلال الأمريكي للعراق هو حرمان الصين من النفط العراقي. وتذهب تحليلات أخرى إلى أبعد من ذلك، حيث تؤكد أن الولايات المتحدة سوف تقوم بفرض حظر تجاري على صادرات الدول العربية من النفط في حالة اندلاع حرب في مضيق تايوان⁴.

وتأتي أهمية هذه التحليلات - في حالة دقتها - في أنها تشير إلى اتجاه تحول منطقة الخليج العربي إلى ساحة للصراع الإستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين، الأمر الذي يعني ضرورة استعداد دول المنطقة للتعامل مع هذا النمط من الصراع الدولي على مواردها النفطية.

والواقع أن هناك الكثير من المقومات التي تشير إلى إمكان تحول المنطقة إلى ساحة أساسية لهذا الصراع بالفعل. يأتي في مقدمة هذه المقومات طبيعة الارتباطات الصينية بسوق النفط في المنطقة، فالملاحظ هو اتجاه الصين إلى تنمية علاقاتها النفطية بدول ذات علاقات صراعية مع الولايات المتحدة. ففي ظل افتقاد الصين إلى سياسات "ناعمة" طويلة الأجل في المنطقة تضمن لها تحقيق نفوذ مستقر، كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة، فقد اتجهت إلى

تطوير علاقات مصلحة مع الدول ذات العلاقات الصراعية مع الولايات المتحدة، بهدف تحقيق نفوذ سريع لدى هذه الدول من خلال تزويدها ببعض المساعدات الاقتصادية والدعم السياسي في مواجهة الولايات المتحدة والدول الغربية. كما اتبعت الصين في هذا الإطار سياسة تقوم على محاولة كسر الحصار الاقتصادي الذي تتعرض له مثل هذه الدول، وهو ما يعني - من وجهة نظر الولايات المتحدة - استثثار الحكومة الصينية بمكاسب الحصار الاقتصادي المفروض على هذه الدول، في الوقت الذي تتحمل فيه الاقتصادات وشركات النفط الأميركية والغربية تكلفة هذا الحصار. وتتضح أهمية هذه القراءة من وجهة النظر الأميركية في ضوء طبيعة شركات النفط الصينية وطبيعة المعاملات التجارية النفطية الصينية، إذ تعد هذه الشركات شركات حكومية أكثر منها شركات قطاع خاص، تسيطر على النسبة الكبرى من المعاملات التجارية النفطية (٨٥٪ من تجارة النفط الصينية في العام ٢٠٠٥ تمت عبر هذه الشركات)، فضلاً عن أن النسبة الأهم من الواردات النفطية الصينية تتم في إطار اتفاقات ثنائية حكومية (٨٠٪ من الواردات الصينية من النفط في العام ٢٠٠٥ تمت في إطار صفقات حكومية ثنائية)، وذلك على العكس من المعاملات التجارية النفطية للدول الأوروبية والولايات المتحدة التي تتم في إطار قواعد وآليات سوق متعددة الأطراف.

ومن ناحية أخرى، بالإضافة إلى حالة عدم الاستقرار والأزمات السياسية والحروب التي يشهدها الإقليم بشكل دوري، على نحو ما سبقت الإشارة إليه، هناك إدراك سلبي في الصين

للأوضاع الأمنية في مناطق الممرات وخطوط نقل الطاقة من الشرق الأوسط إلى الصين، ولما يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة، بالتعاون مع اليابان، لمنع وصول الإمدادات النفطية إلى الصين، خاصة في ضوء الوجود العسكري الأميركي المكثف في مناطق المضائق وخطوط النقل البحري، وعلاقاتها الأمنية بدول الخليج العربية المصدرة للنفط. وتستحضر الصين في هذا السياق بعض السوابق التاريخية الأميركية في هذا المجال، خاصة عندما قامت بقطع نفاذ اليابان إلى النفط في العام ١٩٣٩. وقد بدأت الصين - بالفعل - وضع خطط محددة للتعامل مع هذا السيناريو، من خلال عدد من الإجراءات التي تهدف إلى إفشال أية محاولة لفرض حظر نفطي عليها في المستقبل، ويأتي من ضمن هذه الإجراءات التفاوض مع عدد من الدول الإقليمية للحصول على الامتيازات عبر الخطوط البحرية لنقل مصادر الطاقة إلى الصين، وذلك استناداً إلى الدور المهم الذي تقوم به الصين في مجال مساعدة هذه الدول في بناء الموانئ العسكرية والتجارية، حيث تقوم الصين بمساعدة باكستان في بناء ميناء عسكري في "جوادار" (Gwadar) في جنوب غربي باكستان، وميناء آخر في "شيتاجونج" (Chittagong) في بنجلادش والذي يقع على نهر "كارنافولي" الذي يتصل بخليج البنغال. ومن المشروعات الصينية الطموحة في هذا المجال، أيضاً، مشروع شق قناة عبر "كرا إستموس" (Kra Isthmus) في تايلاند لتكون بديلاً لمضيق "ملقا" الذي تمر عبره حوالي ٨٠٪ من إجمالي الواردات النفطية الصينية^٩. هذا فضلاً عن تركيز

الصين على تطوير قدراتها العسكرية البحرية للتعامل مع التطورات الإستراتيجية المحتملة في الممرات والمضائق البحرية. وهكذا، يمكن النظر إلى هذه الإجراءات من جانب الصين باعتبارها جزءاً من تجهيز المسرح البحري لحرب محتملة مع الولايات المتحدة على خلفية الصراع على مصادر الطاقة بشكل عام، ومصادر الطاقة في الشرق الأوسط بشكل خاص.

ورغم ما يرتبط بالسياسة الصينية تجاه الدول العربية الموصوفة بالمراقبة - من وجهة النظر الأميركية - من توفير دعم اقتصادي وسياسي لهذه الدول في مواجهة الضغوط الأميركية والغربية، وما قد تبدو عليه - من وجهة نظر الدول المستهدفة - من أنها نوع من الاستغلال للتناقضات القائمة بين القوى الدولية، إلا أن هذه السياسة تنطوي على بعض المخاطر. فمن ناحية، فإنها تعمق من حالة الاستقطاب (الأميركي / الصيني) في المنطقة العربية على أرضية سوق النفط، خاصة في ظل اتجاه أكثر من دولة عربية إلى منح بعض شركات النفط الصينية امتيازات مهمة. وعلى سبيل المثال، تمتلك شركة النفط الوطنية الصينية (CNPC) ٤٠٪ من شركة "النيل الأعظم" السودانية - والتي تعد المنتج الرئيسي للنفط في السودان - مقابل ٥٪ فقط للحكومة السودانية تمتلكها شركة "سودابت" - تتوزع النسبة الباقية بواقع ٣٠٪ لشركة "بتروناس" الماليزية، و٢٥٪ لشركة (ONGC) الهندية^٦. ولم يقتصر الأمر على السودان، فهناك، أيضاً، اتفاق التعاون الموقع بين المملكة العربية السعودية والصين في آذار ٢٠٠٤، والذي أسست بموجبه شركة "سينوبيك"

(SINOPEC) الصينية و"أرامكو" السعودية مشروعاً مشتركاً للتنقيب عن الغاز الطبيعي جنوب المملكة على مساحة ٤٠ ألف كيلو متر مربع. ووفق الاتفاق تبلغ حصة "سينوبيك" من المشروع ٨٠٪ مقابل ٢٠٪ فقط لشركة "أرامكو"^٧. من الأمثلة الأخرى في الاتجاه نفسه شراء شركة النفط الوطنية الصينية، بالتعاون مع شركة النفط والغاز الهندية (ONGC)، حصة شركة "بتروكندا" في حقول نفط سورية^٨. وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات قد تأتي في سياق سياسات لفتح سوق الاستثمار في مجال الطاقة العربية أمام الاستثمار الأجنبي، إلا أن النقطة المهمة التي يجب أخذها في الاعتبار هي أن تزايد نصيب الصين من حصة الاستثمار الأجنبي في مجال الطاقة في العالم العربي، والشرق الأوسط بشكل عام، سوف تمثل عاملاً محفزاً إضافياً لتنامي الصراع (الصيني / الغربي) - الأميركي خاصة - في المنطقة على أرضية سوق الطاقة.

ومن ناحية ثانية، يصعب التعويل على السياسة الصينية هذه كآلية للحفاظ على المصالح العربية في المدى المتوسط، إذ تشير الخبرة في هذا المجال إلى أنه عندما تصل الأزمة بين الدول والولايات المتحدة إلى نقطة فاصلة، فإن السياسة الصينية غالباً ما تشهد تحولاً في اتجاه التخلي عن دعم هذه الدول، وتقدم الحالة العراقية مثلاً مهماً في هذا المجال.

ومن ناحية ثالثة، فإن المعادلة الصينية المطروحة لدى هذه الدول والقائمة على مبادلة الدعم السياسي والاقتصادي بالنفط تنطوي على بعض المخاطر بالنسبة إلى عملية التطور السياسي في هذه الدول. إذ إن اعتماد الصين على نمط من المشروطة

السياسية المرنة أو المخففة في علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع العالم الخارجي بشكل عام، قد يؤدي إلى إضعاف مواقف المؤسسات والمنظمات والدول الغربية فيما يتعلق بالدفاع عن القيم الليبرالية والإصلاح السياسي والاقتصادي بشكل عام^٩. وعلى الرغم من أن هذا لا يعني بالضرورة دفاعاً عن مواقف هذه المؤسسات والدول، أو أن هذه المشروطة الغربية بشكل عام لا ترتبط بمصالح خاصة لهذه الدول، إلا أنه لا ينفي في الوقت نفسه حقيقة مهمة وهي أن عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي في العالم العربي تعود في جزء منها إلى المشروطة السياسية والاقتصادية الغربية. وبمعنى آخر، فإن ارتباط الصعود الصيني بتنبئ الصين خطأً من المشروطة السياسية والاقتصادية المرنة مع النظم العربية قد يؤدي إلى تجاهل هذه النظم نسبياً للمطالب الغربية الخاصة بالإصلاح على المستويين السياسي والاقتصادي.

سيناريو الصدام (الأميركي / الصيني) في الشرق الأوسط ليس هو السيناريو الوحيد

لا يعني ما سبق أن الصراع (الصيني / الأمريكي) على الشرق الأوسط هو السيناريو أو البديل الوحيد على مصادر الطاقة في الشرق الأوسط، إذ إن هناك الكثير من المؤشرات التي يمكن الاستناد إليها لترجيح سيناريو التعاون، أو على الأقل التنافس وفق قواعد مقبولة من جانب الطرفين. فعلى العكس من مقومات الصدام السابقة، تذهب الكثير من التحليلات إلى أن قراءة معمقة للسياسات والتوجهات الصينية الحديثة تشير إلى أن الاتجاه

العام هو تحول الصين إلى قوة تعاونية أكثر منها قوة تصادية صراعية، سواء على مستوى السياسات العالمية أو الإقليمية في الشرق الأوسط. وتستحضر هذه التحليلات بشكل خاص السياسة الصينية تجاه أزمة البرنامج النووي لكوريا الشمالية وما عكسته من استعداد الصين للتعاون مع الولايات المتحدة في هذا المجال وما أبدته من استعداد لممارسة الضغوط على الحليف الكوري والوصول إلى تفاهات حول المطالب الأميركية والإقليمية بتفكيك البرنامج النووي الكوري. هذا بالإضافة إلى التوجه الصيني العام للانضمام في الاقتصاد العالمي (الانضمام إلى قائمة واسعة من الأطر الاقتصادية ومشروعات تحرير التجارة الإقليمية ومتعددة الأطراف، ومنظمة التجارة العالمية)، واتجاه الصين بدءاً من عقد التسعينيات إلى تسوية معظم نزاعاتها الإقليمية الحدودية والبحرية مع جيرانها. ومن الملاحظات المهمة في هذا الإطار أن الصين قبلت في معظم هذه التسويات ٥٠٪ فقط، أو أقل، من الأراضي المتنازع عليها. وعلى المستوى الأمني، تشير هذه التحليلات إلى الاهتمام الصيني المتزايد بقضايا الحد من التسلح ومنع انتشار الأسلحة النووية، عبر عنه توقيعها على عدد من الاتفاقيات المهمة في هذا المجال، بما في ذلك معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الأسلحة الكيماوية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية^{١٠}.

ولا تقتصر هذه التوجهات على القضايا الإقليمية الآسيوية، أو السياسات العالمية فقط، ولكنها تشمل، أيضاً، قضايا الشرق الأوسط، والسياسات العالمية على مستوى الإقليم. وربما يكون من المفيد

الإشارة هنا إلى حالة علاقات الصين مع إيران والتي تمثل أحد المؤشرات المهمة على تراجع احتمالات الصدام (الصيني / الأميركي) في منطقة الشرق الأوسط. فرغم المناخ والطابع الصراعي للعلاقات (الإيرانية / الأميركية)، والفرص التي تمثلها إيران بالنسبة للصين على المستوى الاقتصادي بشكل عام، ومصادر الطاقة بشكل خاص، في ضوء نصيب إيران من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط والغاز، إلا أن كل هذا لم يضمن حدوث نقلة إستراتيجية قوية في العلاقات (الصينية / الإيرانية). وعلى سبيل المثال، ما زالت الواردات الصينية من النفط الإيراني تأتي في مرتبة تالية بعد المملكة العربية السعودية، كما ما زالت العلاقات التجارية (الصينية / الإيرانية) تأتي في مرتبة تالية بعد دول عربية مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ففي الوقت الذي ارتفعت فيه قيمة التجارة الصينية مع إيران من ٢٤٨٦ مليون دولار في العام ٢٠٠٠، بنسبة ٥٢,٠٪ من إجمالي التجارة الصينية مع العالم الخارجي في ذلك العام، إلى ١٤٤٢٥ مليون دولار في العام ٢٠٠٦، بنسبة ٨٢,٠٪ من إجمالي التجارة الخارجية الصينية في ذلك العام، فقد ارتفعت قيمة التجارة الصينية مع المملكة العربية السعودية من ٣٠٩٩ مليون دولار، بنسبة ٦٥,٠٪ من إجمالي تجارة الصين في العام ٢٠٠٠، إلى ٢٠١٤٠ مليون دولار بنسبة ١٤,١٪ من إجمالي تجارة الصين في العام ٢٠٠٦ (انظر جدول رقم ١ المرفق). كما لم تحصل الصين على أية امتيازات أو عقود مهمة فيما يتعلق بالنفط أو الغاز الإيراني. وتقتصر العلاقات النفطية بين البلدين على شركة

"زوهاي زينرونج" (Zhuhai Zhenrong)، وهي شركة تجارية صينية تابعة لمجموعة "نورينكو" (NORINCO) الصناعية، ذات علاقة قوية بالجيش الصيني، وليست شركة نفط. ورغم دخول شركتي النفط الصينيتين الرئيسيتين (Sinopec) و (CNPC)، في مفاوضات مع إيران حول مشروعات تكرير وخطوط نقل إلا أنهما اصطدما بالكثير من العقبات، تعلق بعضها بالقيود الإيرانية على الاستثمار الأجنبي بشكل عام وطريقة توزيع عوائد الاستثمار، إذ يحظر الدستور الإيراني عقود المشاركة في الإنتاج وعقود الامتياز الكاملة؛ الأمر الذي يضطر الشركات الأجنبية إلى العمل كمقاول تنفيذ من الباطن لحساب "الشركة الوطنية الإيرانية للنفط" (NIOC)، حيث تقوم الشركات الأجنبية في هذه الحالة بتوفير التكنولوجيا ورأس المال مقابل الحصول على عائد محدد في صورة إمدادات نفطية، حيث تخرج الشركة الأجنبية بمجرد حصولها على كامل هذا العائد. ولا شك في أن هذه الصيغة لا تمثل حافزاً كافياً للمستثمر الأجنبي، كما لا توفر في هذه الحالة أساساً أو مدخلاً جيداً لتنفيذ شركات الطاقة الصينية إلى قطاع الطاقة الإيراني. أضف إلى ذلك، حرص شركات الطاقة الصينية على عدم إثارة تحفظات الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، خاصة في ضوء طبيعة هذه الشركات، كشركات حكومية تعبر عن توجهات الحكومة الصينية أكثر مما تعبر عن توجهات القطاع الخاص الصيني. وينسحب الاستنتاج نفسه على المستوى العسكري، إذ تشير معظم التحليلات إلى أن الصين قد وافقت منذ أواخر التسعينيات على "نظام ضبط

تكنولوجيا الصواريخ" (Missile Technology Control Regime) وأعلنت التزامها بوقف أي تعاون نووي جديد مع إيران. وقد تزامن مع ذلك حدوث تراجع ملحوظ في حجم مبيعات السلاح الصيني إلى إيران؛ الأمر الذي يضيف درجة من المصادقية على الالتزامات الصينية السابقة^{١١}. ويظل حدوث نقلة نوعية في علاقة الطرفين مرهوناً بحدوث انفراجة ملحوظة في العلاقات (الإيرانية/ الأميركية)، من ناحية، وتحسن شروط ومناخ الاستثمار الأجنبي في إيران.

مشروع منطقة التجارة الحرة (الصينية / الخليجية): استفادة خليجية مشروطة

شهد شهر تموز ٢٠٠٤ الإعلان عن بدء المناقشات حول تأسيس منطقة للتجارة الحرة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، وهو لا يمثل المشروع الوحيد لتأسيس مناطق للتجارة الحرة بين دول المجلس وأقاليم أخرى خارج المنطقة العربية، فهناك مشروع منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي محل التفاوض بين المجلس والاتحاد منذ بداية عقد التسعينيات، والذي ما زال يواجه شروطاً صعبة من جانب الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى التحاق بعض دول المجلس (عمان والإمارات العربية المتحدة) بمشروع تحرير التجارة في منطقة المحيط الهندي تحت مظلة تجمع المحيط الهندي الذي انطلق في العام ١٩٩٧، والذي ترتبط به الصين من خلال رابطة "شريك الحوار"، وذلك على نحو يعكس تطور إدراك قوي لدى دول المجلس بأهمية إعادة هيكلة علاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي،

بشكل عام، وتطوير أطر جديدة لعلاقاتها الاقتصادية مع الاقتصادات والأقاليم الآسيوية المهمة، بشكل خاص.

وواقع الأمر أن مشروع منطقة التجارة الحرة بين الصين والمجلس يمتلك عدداً من المقومات التي توفر فرصاً مهمة لتعظيم المكاسب الاقتصادية المحتملة لدول المجلس من هذا المشروع. يأتي في مقدمة هذه المقومات انتقال تجربة التكامل الإقليمي في إطار مجلس التعاون الخليجي إلى مستوى الاتحاد الجمركي وتطبيق تعرفه جمركية موحدة مع العالم الخارجي؛ الأمر الذي يعني تعامل المجلس مع الصين باعتبارها سوقاً واحدة، ومن ثم التقليل من فرص حدوث تشوهات الأسعار التي تنتج عن تفاوت وتعدد التعريفات الجمركية. أضف إلى ذلك أن السوق الصينية تمثل قناة مهمة لنفاذ صادرات دول المجلس إلى سوق شرق وجنوب شرقي آسيا، خاصة في ظل مشروع منطقة التجارة الحرة بين الصين ورابطة دول جنوب شرقي آسيا (آسيان) والتي يتوقع أن تكتمل بحلول العام ٢٠١٠ باستثناء كمبوديا وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وميانمار وفيتنام حيث يتوقع أن تكتمل بالنسبة لهم بحلول العام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى هذه المقومات المهمة، تشير مقارنة اتجاهات التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإقليمي جنوب وجنوب شرقي آسيا، من ناحية، والسوق الأوروبية من ناحية أخرى، إلى أن سوقي جنوب وجنوب شرقي آسيا تمثل "أسواقاً طبيعية" لدول المجلس إلى حد كبير^{١٢}، ومن شأن ارتباط دول مجلس التعاون الخليجي بمشروع منطقة التجارة الحرة مع الصين أن

يؤدي إلى احتمالات أقل لحدوث ما يعرف بظاهرة تحول التجارة (trade diversion)، بمعنى التحول من الاستيراد من المنتجين الأكثر كفاءة خارج منطقة التجارة الحرة إلى المنتجين الأقل كفاءة من داخل المنطقة، ووجود احتمالات أعلى لحدوث خلق تجارة جديدة (trade creation)، بمعنى التحول من الاستيراد من المنتجين الأقل كفاءة من خارج المنطقة إلى المنتجين الأكثر كفاءة، خاصة في ظل انخفاض أسعار السلع والمنتجات الصينية بالمقارنة بمثيلاتها الأوروبية أو العربية أيضاً. وأخيراً، يمكن أن نشير إلى استناد هذا المشروع إلى سوق ضخمة تزيد على ١,٣ مليار نسمة؛ ما يعزز من فرص خلق طلب جديد على منتجات و سلع دول المجلس، كما يعزز فرص خلق تجارة جديدة، وتراجع فرص حدوث تحول في التجارة الإقليمية.

غير أنه على الرغم من أهمية جميع هذه المقومات، فإن تعظيم المكاسب الاقتصادية لدول المجلس من هذا المشروع - والذي يتوقع أن يواجه تعقيدات وشروطاً أيسر بكثير بالمقارنة بمشروع التجارة الحرة بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي - يقتضي توافر عدد من الشروط، بحيث لا يتحول المشروع إلى مجرد إطار تنظيمي لمأسسة عملية نفاذ الصادرات الصينية إلى الاقتصادات الخليجية والعربية، أو تحوله إلى إحدى آليات إدارة التنافس الاقتصادي (الصيني/ الغربي) على النفط والأسواق العربية، في إطار سعيهما لضمان اندماج الاقتصادات العربية في الاقتصاد العالمي بالطريقة التي تضمن مصالحهما. وبمعنى أكثر دقة، فإن التخوف الحقيقي من وراء المشروع

يتمثل في إمكانية تحوله إلى مجرد محاولة لتكريس النفوذ الاقتصادي الصيني في منطقة الخليج لموازنة النفوذ الأوروبي في شرق المتوسط (مشروع الشراكة الأوروبية / المتوسطية) وفي الخليج العربي (مشروع منطقة التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي)، بالإضافة إلى موازنة الدور الاقتصادي الهندي النشط في المنطقة في إطار تجمع المحيط الهندي. ورغم عدم تناقض تلك المشروعات من الناحية النظرية، بل ربما تمثل خطوة مهمة على طريق تنويع الشركاء الاقتصاديين لدول المجلس، إلا أنها قد لا تقود إلى مكاسب اقتصادية ملموسة لأي من اقتصادات المجلس في حالة غياب قاعدة صناعية و سلعية مهمة تشكل أساساً للتجارة بين المجلس وتلك المناطق باستثناء سلعة النفط، بما يؤدي إلى تحولها في الحقيقة إلى مجرد آليات لضمان النفاذ إلى تلك السلعة الإستراتيجية المهمة مقابل عوائد هامشية محدودة لدول المجلس.

وفي هذا السياق، يصبح تطوير القاعدة الاقتصادية والصناعية لاقتصادات دول المجلس، أول وأهم شروط تعظيم المكاسب المتوقعة لمشروع منطقة التجارة الحرة مع الصين، بحيث يستند هذا المشروع إلى أساس مادي من السلع الصناعية التي يمكن مبادلتها وتصديرها إلى السوق الصينية أو غيرها. ورغم أن هيكل الناتج المحلي لاقتصادات دول المجلس يكشف أولوية قطاع الصناعة، إلا أنه يعاني من خلل هيكلي يتمثل في سيطرة قطاع الصناعات الاستخراجية ممثلة في النفط بالأساس مقابل ضعف شديد في الصناعة التحويلية، وعلى سبيل المثال، بينما بلغت مساهمة قطاع

الصناعة في المملكة العربية السعودية ٥١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠٢، إلا أن نصيب الصناعة التحويلية لم يتعد ١٠٪ فقط. بل إن الصناعة التحويلية ذاتها تعتمد بالأساس على النفط، وعلى سبيل المثال بلغت نسبة القيمة المضافة في صناعات المنتجات الغذائية والتبغ والملابس والصناعات الكيماوية ١٣٪ من إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الكويت في العام ٢٠٠٠، و ٤٪ فقط للآلات ومعدات النقل، مقابل ٨٣٪ للصناعات النفطية وغيرها (المنتجات الخشبية والورق). وقد انعكس هذا التركيب على طبيعة الصادرات السلعية لدول المجلس في شكل سيطرة المنتجات النفطية والأولية الاستخراجية على تلك الصادرات. وعلى سبيل المثال، بلغت نسبة الصادرات النفطية لدولة عُمان ٧٧٪ من إجمالي صادراتها السلعية في العام ٢٠٠٢، مقابل ٦٪ للمنتجات الغذائية، ١٥٪ للسلع المصنعة. ورغم التحسن النسبي الذي شهده تركيب تلك الصادرات بالمقارنة ببداية التسعينيات إلا أنه يظل يعكس مركزية الصادرات النفطية (٩٢٪ للنفط، و ٥٪ فقط للمنتجات الصناعية في العام ١٩٩٠). ويصدق التحليل نفسه على حالة المملكة العربية السعودية، حيث تمثل صادرات النفط ٨٩٪، مقابل ١٪ للمنتجات الغذائية، ١٠٪ للمنتجات الصناعية، بتحسن ضعيف بالمقارنة بالعام ١٩٩٠ (٩٢٪ لصادرات النفط، ٧٪ للمنتجات الصناعية). ويزداد الأمر سوءاً في حالة الإمارات العربية المتحدة التي تحتل الصادرات النفطية فيها ٩٢٪، مقابل ٥٪ للمنتجات الغذائية والمعادن،

و ٤٪ فقط للمنتجات الصناعية، وعلى العكس من حالة عُمان والمملكة العربية السعودية، فقد تزايدت الأهمية النسبية للصادرات النفطية وتدهورت نسبة الصادرات من المنتجات الصناعية بالمقارنة ببداية التسعينيات، فبينما كانت نسبة الأولى ٥٪ فقد كانت نسبة الثانية ٤٦٪.

وهكذا، وفي ظل هذا الوضع، لا يتوقع أن تحقق اقتصادات دول المجلس مكاسب اقتصادية حقيقية من مشروع منطقة التجارة الحرة مع الصين - أو غيرها - دون تحقيق نقلة حقيقية في القاعدة الصناعية لاقتصاداتها. وحتى بافترض أن حدوث تحول ملحوظ في حجم وطبيعة الطلب الصيني على المنتجات الخليجية - غير النفطية - نتيجة تأسيس منطقة التجارة الحرة، وهو أمر مستبعد نسبياً، يظل السؤال الجوهرى: ماهي المنتجات أو الخدمات التي تستطيع الاقتصادات الخليجية توفيرها؟ وهل تمتلك تلك الاقتصادات القدرة على الوفاء بهذا الطلب؟

ويطرح التساؤل الأخير شرطاً آخر لتعظيم المكاسب الاقتصادية لدول المجلس من هذا المشروع يتمثل في ضرورة توسيع نطاق المشروع بحيث لا يقتصر على شق تحرير التجارة فقط، ليشمل بالإضافة إلى ذلك تنمية الاستثمارات المشتركة والاستثمارات الصينية في قطاع الصناعة، خاصة الصناعة التحويلية وقطاع تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى الاعتماد على آلية المشروعات التنموية المشتركة. فعلى الرغم من تأكيد عدد مهم من الأدبيات الاقتصادية في مجال تحرير التجارة الإقليمية وعبر الإقليمية على وجود علاقة إيجابية بين تحرير التجارة بأنماطها المختلفة (الفردية

والإقليمية والمتعددة الأطراف)، من ناحية، والنمو الاقتصادي، من ناحية أخرى، إلا أن الخبرة العملية للدول النامية تشير إلى عدم صحة تلك الفرضية في جميع الحالات، إذ لا يمكن أن يؤدي تحرير التجارة في حد ذاته إلى تحقيق تنمية اقتصادية أو نمو اقتصادي حقيقي دون أن يؤدي هذا التحرير أو منطقة التجارة الحرة إلى خلق طلب خارجي جديد على سلع صناعية وطنية يتم إنتاجها بالفعل، أو يمتلك الاقتصاد الوطني القدرة على الاستجابة لهذا الطلب في المدى الزمني المطلوب وبالتكلفة الاقتصادية والشروط الإنتاجية المطلوبة.

جدول رقم (١)

التجارة الصينية / العربية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦) بالمليون دولار أمريكي^{١٣}

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦
	صادرات	واردات	صادرات	واردات
الجزائر	١٧٣	٢٦	٣٥٢	٨٢
جيبوتي	٥٤	-	٥٠	-
موريتانيا	٢٥	٥	٥٢	١٠
المغرب	٢٧٨	٥٨	٤٥١	١٢٢
الصومال	١	-	٢	٢
السودان	١٥٨	٧٣٢	٣٩٢	١١٥٧
تونس	٩٧	٢	١٤٤	٣٨
البحرين	٤٩	٧٢	٥٨	٥٢
مصر	٨٠٥	١٠٢	٨٥٣	٩٢
العراق	٣٢٧	٦٤٨	٤٢١	٩٦
الأردن	٢٠٢	٥١	٣٠٥	٥٣
الكويت	٣١٧	٢٩٩	٢٦٣	٤٦٤
لبنان	١٦٩	-	٢٧٦	٤
ليبيا	٥٢	٢٥	١١٢	١
عمان	٦٠	٣٢٤٧	٦٠	١٤٤٧
قطر	٣١	٤٤٤	٥٠	١٧٥
السعودية	١١٤٥	١٩٥٤	١٦٧٣	٣٤٣٦
سورية	١٧٤	-	٣٥٧	١٤
الإمارات	٢٠٧٩	٤١٦	٣٤٥٢	٤٤٥
اليمن	١٧٦	٧٣٦	٣٠٥	٤٢٦
إجمالي الدول العربية (%)	٦٣٧٢	٨٨١٧	٩٦٢٨	٨١١٦
إسرائيل	٧١٩	٣٣٥	٩٠١	٥١٦
إيران	٧١٣	١٧٧٣	١٣٩٦	٢٣٤٧
إجمالي الصادرات/الواردات الصينية	٢٤٩٢٠٣	٢٢٥٠٩٤	٣٢٥٥٩٦	٢٩٥١٧٠

الصين والصراع (العربي / الإسرائيلي)

يصبح السؤال الرئيسي هنا هل من الممكن الاستفادة من الصعود الصيني في مجال الإدارة العربية للصراع مع إسرائيل؟ وربما يكون من المفيد قبل محاولة الإجابة عن هذا السؤال الإشارة إلى مفارقة مهمة ذات بعدين في هذا المجال. البعد الأول - أن أحد العوامل التي لعبت دوراً محورياً في مسار إدارة الصراع (العربي / الإسرائيلي) هو ارتباط مشروع الكيان الإسرائيلي في المنطقة بالغرب بشكل عام وبالولايات المتحدة الأميركية بشكل خاص، سواء من خلال الدور الذي لعبه الغرب في زرع هذا الكيان في المنطقة، أو رعاية مصالحه وضمان أمنه واستمراره، أو توفير الغطاء الدولي لخططه الطموحة في التوسع طالما توفرت له الفرصة لذلك، وهو ما يعني في التحليل الأخير صعوبة إدارة هذا الصراع أو إنجاز تسوية تاريخية له بمعزل عن دور نشط وقوي للولايات المتحدة بشكل خاص والقوى الغربية بشكل عام. البعد الثاني - أن خبرة العقد ونصف الأخير في إدارة هذا الصراع وعملية التسوية تكشف بوضوح صعوبة التعويل على الدور الأميركي والأوروبي في فرض تسوية عادلة تضمن تحقيق الحد الأدنى من المطالب والحقوق العربية، سواء كان ذلك بسبب عدم رغبة هذه القوى أو عدم قدرتها على فرض تلك التسوية على إسرائيل.

ومع الإدراك الواضح أن الطرف الغربي سيبذل طرفاً رئيساً في إدارة هذا الصراع، إلا أن هذا لا ينفي خطأ طرح الصراع باعتباره صراعاً (عربياً / غربياً) كاملاً؛ الأمر الذي خلق استعداداً عالياً

لتحميل الصراع كافة التداعيات والأبعاد السلبية للتناقضات (العربية / الغربية)، أو بالأحرى التناقض (الإسلامي / الغربي). وقد اتضحت سلبيات هذا الطرح بشكل خاص في ظل البيئة الدولية بعد ١١ أيلول والتي كرّست هذا التناقض بشكل واضح.

فقد أدت الإدارة العربية لهذا الصراع على النحو السابق إلى تهميش دور الكثير من القوى الصاعدة في العلاقات الدولية، خاصة القوى الآسيوية في إدارة الصراع، كما همشت، من جانب آخر، الأهمية النسبية للقضية الفلسطينية كمحدد للسياسات الخارجية للقوى الآسيوية تجاه العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط. واكتفت تلك القوى بالحد الأدنى المتمثل في تكرار ضرورة تطبيق قرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية... في كافة المناسبات والمحافل الدولية دون تطوير دور أكثر تقدماً في إدارة هذا الصراع، على نحو جعل من هذه التأكيدات مجرد تصريحات افتتاحية نمطية في أية مقابلات تجمع بين المسؤولين الآسيويين ونظرائهم العرب.

وعلى الرغم من أن محدودية حجم الدور الآسيوي، بما في ذلك الصين، في إدارة الصراع تعود إلى عوامل عديدة تخص القوى الآسيوية نفسها، خاصة تفضيلها انكفاءها على قضاياها الإقليمية، وإدراك العديد منها عدم جاهزيتها لـ (الانغماس / التورط) في قضايا إقليمية خارج نطاقها الإقليمي المباشر، فضلاً عن تفضيلها الاستمرار في التركيز على بناء قدراتها الاقتصادية الذاتية، إلا أن الدول العربية قد لعبت دوراً

مهماً في تكريس هذا التوجه من جانب القوى الآسيوية، بما في ذلك الصين. ويمكن أن نشير هنا إلى بعض تلك العوامل.

أولاً - نجاح إسرائيل في الفصل بين تطورات الصراع (العربي / الإسرائيلي)، من ناحية، والعلاقات الآسيوية مع الشرق الأوسط، وعلى رأسها إسرائيل، من ناحية أخرى. فقد نتج عن طريقة إدارة الدول العربية للصراع وإهمالها الفاعلين الآسيويين، أن نجحت إسرائيل بعد عقد مؤتمر مدريد (١٩٩١) مباشرة في تطوير علاقاتها بالدول الآسيوية بشكل مكثف، والفصل تدريجياً بين تطورات هذا الصراع والعلاقات (الإسرائيلية / الآسيوية). وفي هذا الإطار، تأسست العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والعديد من القوى الآسيوية، والتي ظلت ترفض إنشاء تلك العلاقات بدعوى احتلال إسرائيل الأراضي العربية، على نحو يكشف مدى نجاح إسرائيل في توظيف بدء عملية التسوية في تطوير علاقاتها بتلك القوى. وقد تكرر تراجع الصراع (العربي / الإسرائيلي) كمحدد للعلاقات الآسيوية مع إسرائيل مع تطور تلك العلاقات لتأخذ أبعاداً إستراتيجية وعسكرية وتكنولوجية واقتصادية (خاصة مع الصين والهند)، على نحو جعل من الصعب إعادة الصراع مرة أخرى كمحدد ذي تأثير في سياسات القوى الآسيوية تجاه طرفي الصراع: العرب، وإسرائيل.

ثانياً - غلبة المدخل الاقتصادي على (السياسي / الأمني) في تحديد القوى الآسيوية لمصالحها في الشرق الأوسط. فقد أدى فشل الدول العربية في

الربط الواضح بين المصالح الآسيوية في العالم العربي، من ناحية، وتفعيل القوى الآسيوية لدورها في الإدارة الدولية لهذا الصراع، من ناحية أخرى، إلى تركيز القوى الآسيوية على الأبعاد الاقتصادية في إدراكها للصراع العربي الإسرائيلي بشكل خاص، ولمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام. وقد أخذ ذلك أكثر من مستوى، كان أبرزها التركيز على البعد الاقتصادي في إدراك القوى الآسيوية دورها المتوقع في هذا الصراع، على نحو تم معه اختزال هذا الدور في توفير المساعدات الاقتصادية والمالية للسلطة الفلسطينية. وعلى الرغم من أهمية تلك المساعدات، إلا أن خطورة هذا الإدراك يعكس اختزال القوى الآسيوية لدورها في الصراع في قضية المساعدات المالية مقابل إهمال الدور السياسي.

ومن ناحية أخرى، فقد أدت محورية البعد الاقتصادي إلى تركيز القوى الآسيوية على الأبعاد الاقتصادية في تحديدها لمصالحها في منطقة الشرق الأوسط. فعلى الرغم من إدراك تلك القوى خطورة الهيمنة الأميركية على منطقة الشرق الأوسط، إلا أنها أولت أهمية خاصة للمخاطر الاقتصادية لهذه الهيمنة. ويصدق ذلك بشكل خاص على الصين؛ الأمر الذي جعل تلك القوى تلتفت إلى بعض القضايا السياسية والأمنية العربية دون غيرها. والمثال الأبرز هنا هو أولوية القضيتين العراقية والسودانية بالنسبة للصين على قضية الصراع (العربي / الإسرائيلي). فقد أدت المصالح الاقتصادية للصين مع العراق، خاصة

كسوق للسلاح ومصدر رئيسي للنفط، إلى اتخاذ الصين مواقف إيجابية خلال أزمات نظام صدام حسين مع الغرب، بدءاً من الموقف الصيني الحذر بخصوص التحالف الدولي ضد العراق لتحرير الكويت في العام ١٩٩١، والجهود الصينية من أجل العمل على رفع العقوبات المفروضة على العراق، ورفض أية مشروعات لضرب العراق من جديد، والمواقف الصينية الإيجابية فيما يتعلق بقضية المفتشين الدوليين... إلا أنه - وكما سبق القول - فإن هذا الموقف الصيني الداعم لا يستمر طويلاً، إذ غالباً ما يشهد تحولاً ملحوظاً عندما تدرك الصين صعوبة تغيير السياسات الأميركية، حيث تعلي الصين في هذه الحالة من هدف عدم الصدام مع الولايات المتحدة وحلفائها.

وقد لعبت الدول العربية دوراً مهماً من جانبها في تكريس البعد الاقتصادي للرؤية الآسيوية لمنطقة الشرق الأوسط من خلال عوامل عدة، أهمها تركيزها هي الأخرى - الدول العربية - على الأجندة الاقتصادية في علاقاتها بآسيا، خاصة قضية جذب الاستثمارات وفتح الأسواق الآسيوية، على نحو لم تطور معه أجندة إستراتيجية أو أمنية مشتركة خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة. واقتصرت مساحة مثل تلك القضايا في الأغلب على التصريحات الافتتاحية؛ فضلاً عن عدم نجاح الدول العربية في خلق رابط واضح ليس فقط بين أمن واستقرار الشرق الأوسط والمصالح الاقتصادية الآسيوية في المنطقة، ولكن، أيضاً، بين أمن الشرق الأوسط وأمن العديد من الأقاليم الآسيوية.

ثالثاً - قصور توظيف سلاح النفط . مثلت تجربة الاستخدام السياسي لسلاح النفط في السبعينيات نقطة التحول المهمة في تاريخ العلاقات (العربية / الآسيوية)، على نحو جعل الدول الآسيوية أكثر حساسية للمصالح العربية والقضايا العربية . وقد استمر عامل النفط محدداً وضابطاً مهماً في إدارة القوى الآسيوية لعلاقاتها مع إسرائيل طوال عقدى السبعينيات والثمانينيات، إلا أنه مع بدء عملية التسوية في ١٩٩١ نجحت إسرائيل بالاعتماد على عامل التكنولوجيا الإسرائيلية في فك الارتباط بين هذه المتغيرات التقليدية . وقد عبّر عن هذا التغير ما قاله رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتانياهو أثناء زيارته الصين في العام ١٩٩٧ من أن إسرائيل تحاول إقناع الصين بأن التكنولوجيا الإسرائيلية أكثر أهمية لها من النفط العربي^{١٤}.

وفى إطار هذه المعطيات، ربما يكون من الممكن طرح عدد من المداخل لإعادة تفعيل الدور الآسيوي بشكل عام، والصيني بشكل خاص، في مجال الصراع العربي الإسرائيلي وفى الاتجاه نحو إعادة صياغة طرح هذا الصراع باعتباره صراعاً دولياً أكثر منه صراعاً (عربياً / غربياً)، على نحو قد يفيد في إعادة صياغة الإطار الدولي لإدارة هذا الصراع وتحجيم الهيمنة الأميركية والغربية على إدارته . ويجب أن تنطلق تلك العملية بداية من التسليم بصعوبة إعادة العلاقات (الآسيوية / الإسرائيلية) إلى ما قبل التسعينيات .

* تتمثل أولى تلك المداخل في إنتاج قواعد اللعبة الصفيرية قدر الإمكان في العلاقات

(الآسيوية / الإسرائيلية) على نحو ما كان قائماً قبل مؤتمر مدريد ١٩٩١. وربما يكون من المناسب في هذا الإطار الاعتماد على التدهور الشديد في عملية التسوية. ورغم أن ذلك لا يتضمن بالطبع دعوة الدول الآسيوية لقطع علاقاتها السياسية والدبلوماسية مع إسرائيل إلا أنه من الممكن توظيف الوضع الراهن في دفع الدول الآسيوية إلى اتخاذ بعض الإجراءات في مواجهة إسرائيل من قبيل فرض بعض القيود على التعاون العسكري الإسرائيلي مع القوى الآسيوية، بما في ذلك الصين.

* إعادة توظيف النفط العربي كمدخل للتأثير على دور القوى الآسيوية في الصراع. وقد لا يتأتى ذلك عبر حظر تصدير النفط إلى تلك القوى، بقدر ما يتأتى من خلال إعادة ترتيب

الأوراق والقضايا (العربية / الآسيوية) على نحو يخلق ترابطاً شديداً بين المصالح العربية والآسيوية في المنطقة، خاصة الربط بين أمن الشرق الأوسط وأمن الطاقة.

- توظيف البيئة الدولية لما بعد ١١ أيلول من أجل خلق أجندة إستراتيجية (عربية / آسيوية) مشتركة تركز إلى ضرورة مقاومة نزعة التفرد الأميركي في العالم وفي الشرق الأوسط، خاصة القوى الآسيوية التي تمتلك قدراً من الشعور بالتهديد في مواجهة تلك النزعة، على نحو ما شهدته فترة الحرب الباردة. ويمكن التركيز هنا تحديداً على الصين، من خلال تطوير أجندة إستراتيجية تنطلق من أهمية مقاومة التفرد الأميركي بالمصالح العالمية في الشرق الأوسط.

المراجع

- عبد الرحمن، حمدي، ٢٠٠٧. "العلاقات الصينية- الإفريقية: شراكة أم هيمنة؟"، سلسلة كراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة السابعة عشرة، العدد رقم (١٧٢)، شباط.
- غوانغ، بانغ، ٢٠٠٥. "هل يقرب النفط العلاقات العربية - الصينية أم يباعدها؟"، قضايا عالمية، السنة الثانية، العدد (٣)، تشرين الأول-أيلول.
- فرحات، محمد فايز، ٢٠٠٥. مجلس التعاون لدول الخليج العربي وعملية التكامل في منطقة المحيط الهندي: نحو سياسة خليجية جديدة، (سلسلة دراسات إستراتيجية)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد رقم (١١١)، ٢٠٠٥.
- لينغجانغ، جين. ٢٠٠٥. "الصين والتوتر في الشرق الأوسط"، قضايا عالمية، العدد (٣)، تشرين الأول-أيلول ٣٠.
- مديروس، إيفان وآخرون، ٢٠٠٥. السياسة الصينية في الشرق الأوسط، (سلسلة ترجمات)، المركز الدولي لدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد رقم (١٠)، السنة الأولى.
- مديروس، إيفان و فرايفيل، م. تايلور، ٢٠٠٥. "دبلوماسية الصين الجديدة"، في: إيفان مديروس وآخرون، "السياسة الصينية في الشرق الأوسط، سلسلة ترجمات، المركز الدولي لدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد رقم (١٠)، السنة الأولى.
- ويجيان، لي، ٢٠٠٥. "نفط الشرق الأوسط وتأثيره على نهضة الصين السلمية"، قضايا عالمية، السنة الثانية، العدد (٣)، تشرين الأول-أيلول.

Cole, Bernard D., 2006. "Chinese Naval Modernization and Energy Security", a paper prepared for the Institute for National Strategic Studies, National Defense University, 2006 Pacific Symposium, Washington, D.C., (June 20, 2006)

IMF (International Monetary Fund), 2007. Direction of Trade Statistics Yearbook, Washington D.C

Lee, Henry and Salmon, Dan A., 2007. Searching for Oil: China's Oil Initiative in the Middle East , Belfer Center (for Science and International Affairs, Harvard University, (January 2007

الهوامش

- ^١ نقلاً عن غوانغ، (٢٠٠٥) الصفحات ١٤-١٦
- ^٢ المصدر السابق الصفحة ١٨
- ^٣ تمثلت الأزمات الأربعة عشر في: حرب السويس (تشرين الثاني ١٩٥٦ - آذار ١٩٥٧)، أزمة حرب حزيران ١٩٦٧، أزمة الخلاف حول أسعار النفط في ليبيا وتعطل خطوط أنابيب نقل النفط (أيار ١٩٦٩ - كانون الثاني ١٩٧١)، أزمة كفاح الجزائر ضد فرنسا (نيسان ١٩٧١ - آب ١٩٧١)، اضطرابات لبنان وتدمير البنية التحتية للنفط (آذار ١٩٧٣ - أيار ١٩٧٣)، حرب تشرين الأول ١٩٧٣ (تشرين الأول ١٩٧٣ - آذار ١٩٧٤)، الحرب الأهلية في لبنان وتوقف تصدير النفط العراقي (نيسان ١٩٧٦ - أيار ١٩٧٦)، تعطل حقول النفط السعودية (أيار ١٩٧٧)، الحرب العراقية الإيرانية (تشرين الأول ١٩٨٠ - كانون الثاني ١٩٨٠)، الغزو العراقي للكويت (آب ١٩٩٠ - أيلول ١٩٩٠)، خفض الإنتاج ورفع الأسعار من قبل الأوبك (نيسان ١٩٩٩ - آذار ٢٠٠٠)، الحرب الأميركية على العراق (آذار ٢٠٠٣ - الآن). وقد تفاوتت حدة هذه الأزمات فيما يتعلق بمتوسط التراجع في حجم الإمدادات النفطية الدورية الناتجة عنها.
- ^٤ نقلاً عن غوانغ، المصدر السابق.
- ^٥ ويجيان، ٢٠٠٥، الصفحة ٣٨.
- ^٦ لمزيد من التفاصيل حول التوجهات الصينية في مجال أمن الطاقة، انظر (Cole، ٢٠٠٠).
- ^٧ نقلاً عن عبد الرحمن، ٢٠٠٧، الصفحة ٢٦.
- ^٨ لينغجانغ، ٢٠٠٥، الصفحة ٣٠.
- ^٩ انظر جريدة الحياة، ٢٣/١٢/٢٠٠٥.
- ^{١٠} لمزيد من التفاصيل حول هذا التوجه الصيني انظر عبد الرحمن، المصدر السابق، الصفحة ٣٠.
- ^{١١} انظر لمزيد من التفاصيل انظر مديروس، و فرافيل، ٢٠٠٥، الصفحات ٧-١٦.
- ^{١٢} Lee and. Salmon، ٢٠٠٧.
- ^{١٣} لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر فرحات، ٢٠٠٥.
- ^{١٤} الأرقام مستقاة من IMF، ٢٠٠٧، الصفحات ١٣٠-١٣٢.
- ^{١٥} كما ورد في يونايتد برس بتاريخ ٢٤/٨/١٩٩٧.

واقع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والنقابات العمالية في قطاع غزة الفترة بين ١٩٩٣ - ٢٠٠٧

استعراض : أسماء الغول



يلخص تقرير " واقع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والنقابات العمالية في قطاع غزة الفترة بين ١٩٩٣ - ٢٠٠٧ " ، الصادر عن مركز الميزان لحقوق الإنسان ، في مقدمته أهدافه المتمثلة بسعيه للإمام بواقع الحركة العمالية ونقاباتها منذ تأسيس السلطة وحتى نهاية ٢٠٠٧ ، مركزاً بشكل خاص على فترة العامين الأخيرين كونهما شهدا تحولاً كبيراً في المشهد السياسي الفلسطيني بمشاركة حماس في الانتخابات التشريعية وفوزها بالأغلبية فيها .

ثم يبدأ التقرير (يقع في ١٤٢ صفحة) بالإجابة عن تساؤل رئيسي في مقدمته ، حول ما إذا ما كان الجسم النقابي يؤدي دوره ارتباطاً بمفاهيم ومعايير العمل النقابي وفق محددات ومبادئ اتفاقات منظمتي العمل الدولية والعربية ، ثم يختم المقدمة بذكر التوصيات والمقترحات بهدف الوصول إلى نقاش بناءً حول موضوع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والنقابات العمالية في قطاع غزة ، على اعتبار النقابات العمالية واحدة من أهم مؤسسات المجتمع ، ومن البنى الأساسية في نظامه السياسي ، التي تفعل وتنظم مشاركة الطبقات العاملة في عملية اتخاذ القرار ووضع التشريعات وبالتالي المساهمة في صياغة واقع المجتمع ورسم خطوط مستقبله .

يتضمن الفصل الأول نبذة تاريخية عن نشأة النقابات العمالية في العالم ثم نشأتها في فلسطين ابتداءً من ١٩٢٠ وحتى ١٩٤٨ (عام النكبة) .

أما الفصل الثاني فيناقش حق التنظيم النقابي ويقوم باستعراض بنود قانونية تكفل هذا الحق من (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) ومن (اتفاقيات منظمة العمل الدولية) وكذلك (منظمة العمل العربية) .

ثم يليه الفصل الثالث والذي يستعرض الوضع القانوني للتنظيم النقابي في الأراضي الفلسطينية منذ النكبة ١٩٤٨ وحتى النكسة ١٩٦٧ واختلاف التشريعات في كل من الضفة والقطاع لاختلاف الوصاية السياسية .

ورغم مضي عقد ونصف على وجود سلطة فلسطينية موحدة ما زال قانون النقابات رقم (٣٣١) لسنة ١٩٥٤ والصادر عن وزير الحربية المصري ساري المفعول ويشكل الإطار القانوني للتنظيم النقابي .

أما الفصل الرابع فيهتم بقانون العمل الفلسطيني رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ فهو تعريف للنقابة (بأنها أي تنظيم يشكل وفق قانون النقابات) .

والعمل : هو كل ما يبذله العامل من جهد ذهني أو جسماني لقاء أجر .

والعامل : كل شخص طبيعي يؤدي عملاً لدى صاحب العمل لقاء أجر .

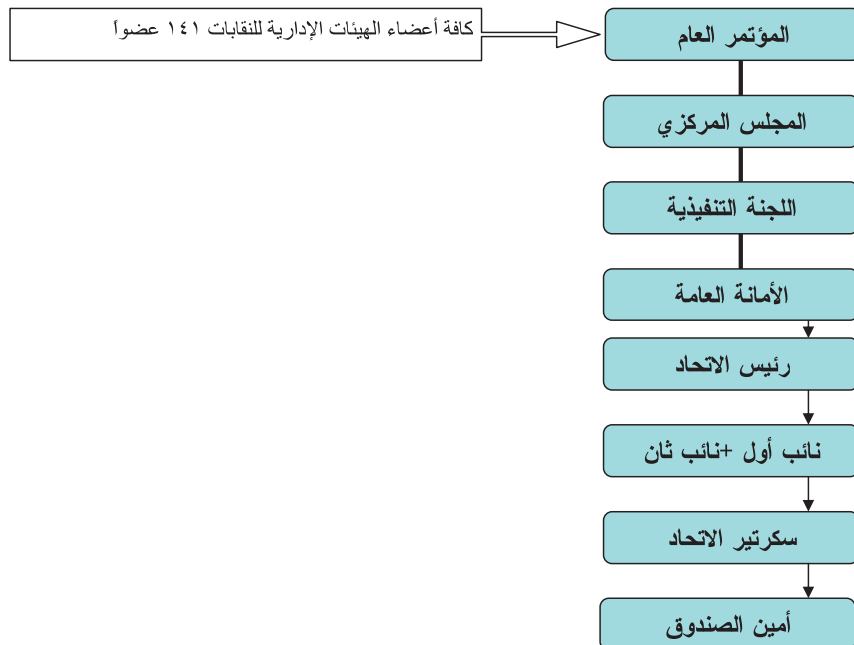
صاحب العمل : هو كل شخص طبيعي أو اعتباري يستخدم شخصاً أو أكثر لقاء أجر .

ويضيف الفصل الرابع الفرق بين (نقابات العمال والنقابات المهنية) والتي لا يشملها التقرير مثل نقابة المهندسين والأطباء والمحامين . . . والتي تحتاج لشهادة جامعية ورقم عضوية في النقابة المختصة لمزاولةها وتختص بأمور تنظيم المهنة نفسها ، بعكس النقابات العمالية التي تنظم علاقات عمل قانونية وعضويتها غير إلزامية .

ويليه الفصل الخامس الذي يتحدث بشكل موسع عن (الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين/ غزة) ويبدأ بنبرة تاريخية عن تأسيس الاتحاد ١٩٦٥ بموجب قانون ١٩٥٤ حيث بدى بست نقابات :

١. عمال الأعمال التجارية والخدمات . العام وهي :
٢. عمال الخياطة والنسيج .
٣. السائقون العرب .
٤. عمال الصناعات المعدنية .
٥. عمال التجارة والبناء .
٦. عمال الزراعة .
٧. عمال الخدمات الصحية .
٨. عمال الخدمات السياحية .
٩. عمال الخدمات التعليمية .
١٠. موظفو الحكومة .
١١. عمال الاتصالات .
١٢. عمال البلديات .
١٣. عمال الصناعات الغذائية .
١٤. عمال المصارف .
١٥. عمال المطابع والإعلام .
- كما أسست ثلاث نقابات أخرى ولكنها لم تنضم للاتحاد العام :
- عمال البتروكيماويات .
- العاملات في رياض الأطفال .
- صيادو الأسماك والتي انضمت إلى نقابة عمال الزراعة في ٢٠٠٦ .
- ولكل نقابة هيئة إدارة من ٧ أعضاء، وتشكل الهيئات الست الجمعية العمومية للاتحاد .
- ويستعرض الفصل كيف قام الاحتلال بشلّ عمل الاتحاد إلّا من بعض الأعمال النقابية التي لا ترتبط بالسياسة والتي جاءت متأخراً بتأثير وضغط المنظمات والجمعيات الدولية والتي أثمرت عن انتخابات نقابية في أواخر فترة الاحتلال ١٩٩٣ .
- ثم يستعرض تفصيلاً نشاطات الاتحاد بعد تأسيس السلطة الوطنية وأهمها :
- تأسيس تسع نقابات جديدة انضمت للاتحاد

ويوضح الشكل المرفق الهيكل التنظيمي للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين :



العملية التي اقتصر دورها على الجانب الإغاثي بعد انتفاضة الأقصى حتى الحسم العسكري .

ويبين الجدول ص ٥٧ نصيب كل حزب في الاتحاد والذي تسيطر عليه فتح بواقع ٩٥ عضواً (حوالي ٦٧٪) .

كما يوضح المؤتمر العام السادس للاتحاد والذي تم عقده بعد ١٣ عاماً من عقد المؤتمر الخامس ١٩٩٣ ، وقد عكست توصياته القضايا التي لم يتم إنجازها في الفترة السابقة :

- تعزيز الوحدة النقابية ومساندة النقابات وتجسيد الديمقراطية .
- تضمين بندي الحماية من البطالة ورعاية الأمومة لقانون التأمينات الاجتماعية .
- حماية العاملين في القطاع الخاص .
- تشكيل هيئة صندوق التأمين الاجتماعية .
- متابعة قضايا العاملين في إسرائيل .
- تشكيل محكمة النزاعات العمالية .
- إقرار قانون النقابات العمالية .
- تفعيل لجنة السياسات العمالية وتشكيل لجنة للأجور .
- تطبيق قانون العمل الفلسطيني رقم ٧ لتحديد الحد الأدنى للأجور ، وربطه بجدول غلاء المعيشة وضمان مساواة المرأة العاملة ، كما يوضح الفصل الخامس المعوقات التي واجهها الاتحاد :

- الاحتلال الإسرائيلي والإغلاقات والحصار والحواجز وعزل الضفة عن غزة .
- الواقع الاقتصادي : توقف الورش الصناعية عن العمل وتراجع الإنتاج الزراعي نتيجة

أما الدوائر المركزية للاتحاد فهي : الدائرة المالية ودائرة علاقات العمل والشؤون القانونية ودائرة التنظيم النقابي ودائرة المرأة ودائرة رعاية الشباب والدائرة الصحية والثقافة العمالية والعلاقات العامة والدائرة الاجتماعية ودائرة الوقاية والسلامة المهنية ودائرة البحوث والإعلام والدائرة الإدارية وأخيراً دائرة القوانين والتشريعات .

وقد شكّلت جميعاً في فترة السلطة الوطنية وقامت بالأنشطة الرئيسة للاتحاد حتى العام ٢٠٠٠ حيث بدأت " انتفاضة الأقصى " وتراجع نشاطها لصالح برامج الإغاثة .

ويضم الفصل استعراضاً مفصلاً لكل النشاطات والميزانيات لكل دائرة أهمها :

- إجراء مؤتمرات عامة لنقابات الاتحاد .
- عقد الاتحاد العام للمؤتمر السادس ٨ / ٥ / ٢٠٠٦ .
- تشكيل دائرة المرأة ورفع مستوى تمثيلها في الهيئات الإدارية .
- تنظيم عدد من الاعتصامات والإضرابات العمالية .
- إنتاج أفلام وثائقية عن عمال غزة .
- افتتاح مراكز المتريكو والتطريز والخياطة .
- افتتاح برنامج دبلوم الثقافة العمالية في جامعة الأقصى .
- تأسيس مخبز عمالي .

وفي معرض علاقة الاتحاد بالأحزاب السياسية يوضح التقرير نتائج انتخابات ٢٠٠٦ والتي جرت بعد ١٣ عاماً من انتخابات ١٩٩٣ ودون اشتراك حركة حماس رغم وجود الكتلة الإسلامية

- التجريف والمصادرة وإعاقة التصدير وشلل قطاع البناء وتراجع السياحة وزيادة البطالة .
- غياب قانون نقابي فلسطيني موحد .
 - عدم وجود ضابطة قضائية لوزارة العمل .
 - الاستقطاب السياسي والتجاذبات الحزبية وانعكاسها على النقابات .
- وفي ختام الفصل يتم تحليل وتقييم أداء الاتحاد على النحو التالي :
- تشردم الحركة النقابية بين الاتحاد العام في الضفة برئاسة شاهر سعد والاتحاد العام في غزة برئاسة راسم البياري والأمانة العامة برئاسة حيدر إبراهيم ، وذلك نتيجة للخلافات والصراعات التي كانت بين هذه الأطر لأسباب متعلقة بالمصالح ونفوذ القيادات ومرجعية القرار .
 - وآخرها كان الخلاف الحاد الذي نشأ بعد مشاركة السيد راسم البياري في اجتماع المجلس الأعلى للاتحاد العام لعمال فلسطين في عمان ٢٠٠٧/٨/١٥ وكان من قراراته إعادة انتخاب الأمانة العامة والذي رفضته الأطر النقابية لفصائل منظمة التحرير .
 - الارتباط بالسلطة التنفيذية حيث يتم تعيين كبار النقابيين بوظائف عليا في أجهزة السلطة واعتماد نظام (الكوتا الحزبية) لمجالس النقابات بديلاً عن الانتخابات ماربطة النقابات بأجندات سياسية بدلاً من العمالية .
 - تحول النشاطات النقابية إلى إغائية بعد العام ٢٠٠٠ .
- أما الفصل السادس ورغم عنوانه المحايد (واقع

الاتحاد بعد فوز حماس) فقد خصص معظمه لنقد استيلاء القوة التنفيذية على مآثر الاتحاد بحجة استعمالها مخازن أسلحة وإيواء عناصر فتح .

ويشرح الفصل بالتفصيل المراسلات الخاصة بهذه الحادثة بين ممثلي الاتحاد وبين الوزارة المقالة .

وأهم النقاط منها :

- قررت الحكومة المقالة تشكيل لجنة تسيير أعمال الاتحاد من الكتلة الإسلامية العمالية بعد تقاعس مجالس النقابات (معظمها من فتح) عن المشاركة .
- قامت اللجنة المذكورة باستئناف العمل في خدمة التأمين الصحي وقضايا العمال المختلفة .
- رفضت مجالس النقابات طلب حماس إجراء انتخابات مبكرة عن موعدها في ٢٠٠٩ لأن الانتخابات تعطلت ١٣ عاماً ولم يتم إجراؤها إلا بعد فوز حماس بمقاعد المجلس التشريعي كأنها انتخابات تأكيد شرعية المجالس القديمة الخالية من أي ممثل لحركة حماس .
- هذه الصراعات أدت إلى ضياع جزء كبير من أرشيف الحركة النقابية ووثائقها وملفات كثير من قضايا العمال في الداخل والخارج .
- ويختتم الفصل بمطالبة الحكومة المقالة بإعادة المقار إلى القيادات المنتخبة حتى انتهاء ولايتها القانونية ، كما يطالب بحوار بين الطرفين لمشاركة كافة القوى في أطر الاتحاد .

الفصل السابع

وتحت عنوان واقع النقابات العمالية العامة العاملة في غزة ، يتحوّل التقرير إلى دراسة ميدانية مفصلة عن طريق الاستبيانات والمقابلات الشخصية

لرؤساء النقابات الذين أفصتهم حماس، ومن الطبيعي أن تتركز انتقاداتهم على سلبات استيلاء القوة التنفيذية على المقرات والملفات ومحتوى الأرشيف، وذكر هذا الحدث عدة مرات في هذا الفصل وحده في سياق الصعوبات والتحديات التي تواجه كل نقابة على حدة.

كما يحتوي الفصل على استبيان يحتوي على معلومات عامة ومهمة ومفصلة عن كل نقابة لا يتسع لها هذا الاستعراض، ونذكر فقط بعض العناوين:

- تاريخ التأسيس، عدد الأعضاء من الذكور والإناث، تسديد الرسوم وآخر الانتخابات التي تم إجراؤها، أعضاء الهيئة الإدارية "ذكوراً وإناثاً"، آخر اجتماع جمعية عمومية، عدد القضايا القانونية، البعثات التدريبية، مصادر التمويل، وأهم الإنجازات للنقابة. ونستعرض هنا النتائج الكلية لهذه الدراسة الميدانية:

- بلغ أعضاء جميع النقابات ٢٨,٨٢٢ ألف عضو. إناث ٢١٪ وذكور ٧٩٪.

- تتراوح مصادر التمويل بين رسوم العضوية والمؤسسات المانحة والمشاريع الربحية مثل حاسبة الأسماك بدير البلح.

- أما أهم الإنجازات فكانت إنجازات خدمية مثل التأمين الصحي والجانب الإغاثي الاجتماعي على حساب الإنجازات النقابية المطلوبة والأساسية.

- تمثلت الصعوبات في الصراع السياسي وتسييس الاتحاد وعدم وجود قضاء عمالي، وارتفاع

نسبة البطالة.

ويظهر التحليل نتائج هذه الدراسة الميدانية كما يلي:

- إجمالي عدد الأعضاء أقل من العاملين فعلاً في المهن المختلفة للنقابات الثمانية عشرة.

- كثير من الأعضاء انضموا فقط للحصول على مساعدات (عضوية طارئة)؛ ما حول بعض النقابات إلى أطر جماهيرية يتم توظيفها سياسياً.

- ضعف تمثيل المرأة في النقابات ومجالس الإدارة، فمثلاً عضوية العاملات في الزراعة لا تتعدى ٢,٥٪ في حين أن المرأة غالباً بجانب الرجل في الحقل والأرض.

- عدم جدية الأعضاء يظهر بضعف تحصيل الرسوم؛ ما يؤثر على استقلاليتها وأدائها، ويظهر عدم الجدية هذا في ضعف المشاركة في المؤتمرات الانتخابية.

- الانقسام والتشظى بين الضفة الغربية والقطاع في الجسم النقابي والقوانين النقابية المطبقة والذي زاد بعد انقسام شطري الوطن سياسياً.

- تردي الواقع الاقتصادي وانهيار قطاعات البناء والتعدين والبتروكيماويات حول معظم عملاتها إلى عاطلين.

الفصل الثامن

أورد أهم توصيات التقرير ومنها:

- إصدار قانون نقابي موحد لشطري الوطن وتوحيد النقابات العمالية.

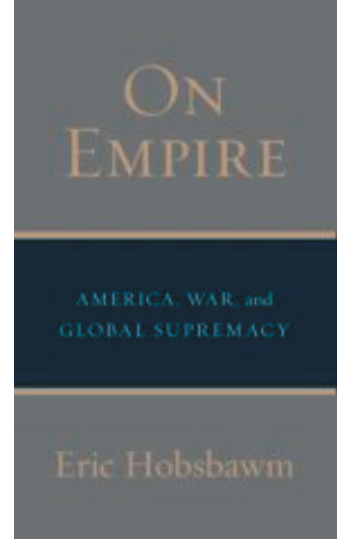
- إنهاء الخلط والتداخل بين النقابات العمالية والمهنية.

- وضع حد أدنى للأجور وربطه بجدول غلاء المعيشة .
- تحديد قائمة المهن التي تمثلها كل نقابة (لائحة التصنيف) .
- انتظام ودورية الانتخابات في الاتحاد والنقابات .
- تراجع الحكومة المقالة عن قراراتها وتسليم المقرات للهيئات الشرعية المنتخبة .
- تحديد وتقليص عدد الدورات الانتخابية التي يحق لممثلي ورؤساء النقابات الترشح لها نظراً لأن معظمهم ينتج بالتزكية لعشرات السنين .
- زيادة انخراط النساء في النقابات .
- ضمان تحصيل الرسوم من الأعضاء لضمان استقلالية النقابات .
- الابتعاد عن الشخصية والذاتية في رسم العلاقات الداخلية والخارجية واحترام أنظمة الاتحاد العام .
- تكثيف برامج التثقيف العمالي وتوسيعها .
- فصل السياسة عن العمل النقابي العمالي ، وذلك بتوحيد الجسم النقابي في غرة والصفة كمؤسسة شعبية مستقلة في قراراتها وميزانياتها .
- تفعيل اللجان العمالية وضمان المشاركة الفاعلة للعمال فيها . وتطوير نظام الاتصال المباشر بينها وبين النقابات المختلفة ، وكذلك بينها وبين الاتحاد العام .
- إعادة تشكيل وتطوير الهيكل التنظيمي لمؤسسة الاتحاد ، بحيث تتشكل من المؤتمر العام واللجنة التنفيذية والأمانة العامة .
- إسقاط العضوية الطارئة وعضوية المساعدات والإغاثة واقتصارها على العضوية النظامية .
- تحويل برامج الإغاثة والمساعدة إلى مؤسسات أهلية والتفرغ للدور النقابي العمالي المطلي .
- تحييد الجسم النقابي عن التجاذبات السياسية .
- تصحيح الأخطاء البنيوية التي تراكت عبر السنين في انتخابات ٢٠٠٩ وفق نظام التمثيل النسبي لكافة قطاعات العمال .
- التعامل مع الادعاءات الجنائية كالفساد واستغلال مصادر النقابات بموجب القانون .
- وتأتي قائمة الملاحق في نهاية التقرير مخصصة لمراسلات وبيانات الاتحاد بعد استيلاء حماس على مقراته لكل من الرئاسة والمجلس التشريعي ووزارة العمل ، وكذلك رد رئيس الوزراء المقال بهذا الخصوص ، والذي يبين فيه استعداد الحكومة لتسليم المقار لمجالس منتخبة بانتخابات نزيهة وشاملة .

الناجمة عن الزيادة المطردة في غياب المساواة بين الأمم والأفراد كنتيجة من نتائج السوق الحرة المسيطرة وتفشي عواقب العولمة .

وخلاصة هوبسباوم في ذلك انه لم يعد في عالمنا المعاصر، عالم القرن الحادي والعشرين نظام دولي قائم على التعددية في القوة ترتبط علاقة دوله فيما بينها بأساس القانون - حتى فيما يتعلق بشؤون الحرب فإن القوانين التي تنظم علاقة الشعوب المتحاربة قد غابت . وهو بهذا لا يخفي انتقاده للسياسات الأميركية خاصة تلك المتعلقة بشن الحروب تحت حجة مكافحة الإرهاب ، والتفرد في التصرف على الساحة الدولية على هذا الأساس .

والحجج والدواعي الأميركية لمحاولة فرض الديمقراطية على شعوب مثل العراق لن تكون مجدية لأن الديمقراطية لا يمكن فرضها كما يقترح هوبسباوم . وقراءة هوبسباوم هي نقد تاريخي من مؤرخ مشهود له للعولمة وحالة اللامساواة التي أنتجتها . وهي حالة لامساواة ستنتج مقاومتها الخاصة بها ضد شروط العالم الذي تعيش فيه في غضون العشرين سنة القادمة كما يتوقع . وكما يذهب للقول فإن العولمة ووفق الرؤية الماركسية ستعجل من عملية انتصار البوليتاريا الدولية . والهيمنة الأميركية تشكل قوة خارقة للعادة ترفض القانون الدولي لصالح مايسميه "إمبريالية" حقوق الإنسان التي تقترح الخوف من الإرهاب ومشروعية التدخل الأميركي العسكري في أي مكان



الكتاب : عن الإمبراطورية : أميركا ، الحرب والهيمنة الدولية
On Empire: America, War, and Global Supremacy

المؤلف : Eric Hobsbawm

أريك هوبسباوم

الناشر : Panthion Books

تاريخ النشر : اذار ٢٠٠٨

عبر أربع أطروحات مطولة يتأمل هوبسباوم بعمق وتنقيب في الواقع الدولي الراهن والأزمات التي تواجه الكون على عتبات الألفية الثالثة . وهوبسباوم، المؤرخ المرموق صاحب الدراسات المميزة في التاريخ الأوروبي المعاصر يتتبع بروية صعود الإمبراطورية الأميركية في القرن الحادي والعشرين بتمحيص ونقد تاريخي بارعين . ويتوقف ملياً أمام حالة اللانظام المتزايدة في النظام الدولي الجديد

كما تقررها إدارة البيت الأبيض .

ولد إريك هوبسباوم العام ١٩١٧ ودرس في فيينا وبرلين ولندن زميلاً في الأكاديمية البريطانية والأكاديمية الأميركية للفنون والعلوم، وكان قد عمل أستاذاً في جامعة لندن وكولج فرانس وستانفورد والعديد من الجامعات الأوروبية والأميركية العريقة . وله أكثر من عشرين مؤلفاً أبرزها: أوقات متمعة: الحياة في القرن العشرين، عصر الثورة، وعصر الرأسمالية .



الكتاب : دور أوروبا الكوني :

العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي
Europe's Global Role: External Policies of the European Union

الكاتب : جان أوربي ، Jan Orbie

الناشر : Ashgate Publishing Group

سنة النشر : ٢٠٠٨

خلال الكتاب الذي يحزره

جان أوربي والمعنون بدور أوروبا العالمي : العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي . يقدم المشاركون في الكتاب وعبر أحد عشر فصلاً مراجعة تاريخية وتحليلية مفصلاً لتطور سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية، ويخلص إلى استنتاجات نظرية حول دور أوروبا كلاعب في المشهد الدولي . والكتاب الذي يساهم مجموعة من الباحثين في تقديم أطروحات مختلفة في ثنياه يقدم قراءة متأنية لواحدة من أكثر القضايا إثارة في العقل السياسي الأوروبي خاصة بعد وصول المشروع التكاملي الأوروبي لدرجة عالية من النجاح في القطاعات كافة سواء على صعيد السوق الموحدة أم على صعيد السياسات الاجتماعية والخدماتية . الذي بقي أمام أوروبا هو الجانب العسكري والسياسي على تلاصقهما . وهما الجانبان اللذان تركهما آباء الوحدة الأوروبية الأوائل لإدراكهما أنهما القنبلة التي قد تنفجر في وسط طريق المشروع التكاملي الأوروبي . ورويداً ورويداً وجدت أوروبا نفسها في مواجهة السؤال الكبير حول الوحدة السياسية والعسكرية، وهي التي تثير مجموعة من الأسئلة المتعلقة

أساساً بجوهر الدولة الوطنية، وهي ذات الأسئلة التي لم تتم الإجابة عنها حتى الآن .

والسؤال الذي يدور في أروقة البحث الأوروبي وبالطبع في عقول الساسة الأوروبيين يدور حول نوع القوة الأوروبية في المشهد الدولي . وما هو الدور الذي ترغب أوروبا في لعبه؟ وما هي أدواتها السياسية لتسويق مثل هذا الدور . والغالب هو أن أوروبا على خلاف أميركا ليست قوة خشنة أو نارية بل هي قوة "ناعمة" تقوم على استخدام نوع آخر من الروادع تتمثل في الإغراءات والحرمان من المنافع . بالطبع أول ما يتبادر إلى الأذهان هو جاذبية المشروع الاقتصادي الأوروبي والمساعدات الخارجية والمعاملات التجارية التفضيلية .

وتتوزع فصول الكتاب بين "قوة مدنية في العالم؟ أدوات وأهداف السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي" ، "دور الاتحاد الأوروبي في التجارة الدولية: الضغط على العولمة" ، "سياسة الاتحاد الأوروبي التنموية الدولية: القيادة وفعل الخير؟" ، "المساعدات الإنسانية الأوروبية: إنقاذ الحياة أم أداة سياسية؟" ، "الكل بحاجة إلى

جيران جيدين: الاتحاد الأوروبي وسياسة الجوار"، "البعد الخارجي لسياسة الاتحاد الأوروبي للجوء والهجرة: توسيع حدود أوروبا".

الكتاب: في قلب السلطة

الكاتب: عماد الفالوجي

الناشر: مكتبة اليازجي. غزة

سنة النشر: ٢٠٠٨

بعد أن نشر كتابه الأول "دروب الأشواك" الذي حكى فيه عن مسيرته في حركة حماس يأتي هذا الكتاب "في قلب السلطة" للكاتب والوزير السابق عماد الفالوجي، والصادر عن مكتبة اليازجي بغزة العام ٢٠٠٨. ليسجل فيه رؤيته السياسية لمرحلة معينة من التاريخ الفلسطيني، وهي مرحلة ما بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. ويستكمل الفالوجي في هذا الكتاب، مسيرته السياسية بعد مشاركته في الانتخابات التشريعية العام ١٩٩٦، وفوزه وتوليّه وزارة البريد والاتصالات في أول حكومة تشكل بعد الانتخابات، وقضائه سبع سنوات وزيراً. وقد دخل الحكومة رغم عدم اقتناعه باتفاق أوسلو كما يقول، إلا أن هذا لم يتعارض مع سلوكه ورؤيته في المساهمة

والمشاركة في بناء مؤسسات الشعب الفلسطيني.

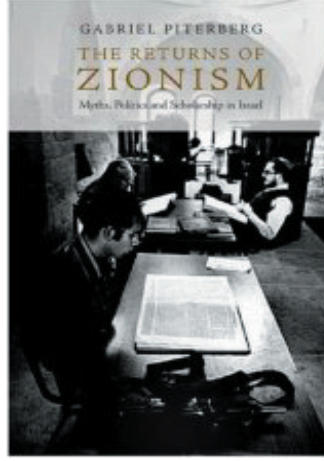
يقول عبد الله الحوراني في تقديمه للكتاب، أنه يمزج بين التحليل السياسي والسرد التاريخي، فهو ليس مذكرات بالمعنى المعروف للمذكرات، ولكنه أقرب إليها من الكتاب التاريخي، لأنه يمثل رؤية الكاتب للواقع الفلسطيني في الفترة الممتدة من العام ١٩٩٦ وحتى العام ٢٠٠٤، وهي فترة كانت زخمة بالأحداث والوقائع والتقلبات السياسية. وتكتسب هذه المذكرات أو الرؤية أهميتها انطلاقاً من أن صاحبها كان وزيراً في السلطة الفلسطينية وقريباً من صنع القرار في الساحة الفلسطينية، واحداً المساهمين في صنع الحدث السياسي. لذلك ارتقت هذه المذكرات إلى مستوى الوثيقة التي لا يستطيع المؤرخون الكتابة عن تاريخ قيام السلطة الوطنية وعلاقتها بالقوى السياسية وبناء مؤسساتها، دون الرجوع إليها كمصدر أو مرجع مهم.

ويأتي الكتاب في أربعة فصول، وكل فصل يتناول جانباً من أحداث الفترة التي يستعرضها، وهذه الجوانب هي: مؤتمر شرم الشيخ وانعكاساته، عقد جلسة المجلس الوطني في غزة العام ١٩٩٦،

حالتنا قبل الوزارة، تشكيل الوزارة الجديدة، إعلان موقف للرئيس ياسر عرفات، تسلم مهام الوزارة واليمين الدستورية، الاجتماع الأول لمجلس الوزراء الجديد، الوزارة وصراع القيادات، زيارة مقر الاتحاد الدولي للاتصالات في جنيف، حول اجتماع مجلس وزراء الاتصالات العرب، اللقاء الأول مع بنيامين بن البعازر وزير الاتصالات الإسرائيلي، اللقاء الثاني والمهم مع وزير الاتصالات الإسرائيلي، مع الرئيس أبو مازن، حدث في الخليل (افتتاح مكتب للبريد)، مشكلة في الناصرة ومقام شهاب الدين، أطول رحلة مع الرئيس ياسر عرفات، ديمقراطية إسرائيل الزائفة، فكرة تشكيل الجبهة الإسلامية الموحدة، المجلس التشريعي ولجانه، قصتي مع د. حيدر عبد الشافي واستقالته من المجلس، أحمد قريع وقيادته للمجلس، مرحلة روعي فتوح رئيساً للمجلس التشريعي، كتلة فتح البرلمانية والثقة بالحكومة، إشكالية التعديل أو التشكيل مع الرئيس، الثقة بحكومة أبو مازن، استقالة رئيس الوزراء أبو مازن، الجلسة المغلقة للتشريعي مع رئيس الوزراء، تكليف أبو علاء تشكيل الحكومة، التشريعي يهدد بحجب الثقة، أول

حكومة بعد استشهاد الرئيس، وثيقة الإصلاح للمجلس التشريعي، الحوار الفلسطيني الفلسطيني، مؤتمر الوحدة الوطنية لمواجهة التحديات، ياسر عرفات وحماس والانتخابات البلدية، زيارة الشيخ احمد ياسين في سجنه، فشل اغتيال خالد مشعل وزيارته، الإفراج عن الشيخ احمد ياسين، عودة الشيخ احمد ياسين إلى قطاع غزة، زيارة الحاخام للشيخ احمد ياسين، اللقاءات مع الشيخ احمد ياسين، الشيخ وحماس العاملة في السلطة، زيارة الشيخ احمد ياسين إلى مقر المجلس التشريعي، جولة الشيخ احمد ياسين الخارجية، الشيخ وجنوب أفريقيا والعودة، فرض الإقامة الجبرية على الشيخ احمد ياسين، الخلاف بين قادة حماس والأردن، حزب الخلاص والحكومة، اللقاءات مع الفصائل الأخرى، زيارة الرئيس الأميركي بيل كلينتون إلى غزة، انعقاد المجلس المركزي في غزة وحضور الشيخ احمد ياسين، رسالة أبو مازن إلى حماس قبيل تشكيل الحكومة، أبو علاء والعرض على حماس، الأجهزة الأمنية: تركيبها ودورها، مالها وما عليها، ياسر عرفات كما عرفته، بدء انتفاضة الأقصى، بداية الحصار على الرئيس، مرض الرئيس واستشهاده،

محطات خارجية (الزيارات التي قام بها)، تأسيس مركز آدم حوار الحضارات في فلسطين.



الكتاب: عودة الصهيونية:

الأساطير، السياسة والأبحاث في إسرائيل

The Returns of Zionism:
Myths, politics and
Scholarship in Israel

الكاتب: جابريل بيتربيرغ

Gabriel Piterberg

الناشر: Verso Books

سنة النشر: ٢٠٠٨

في دراسة تاريخية بحثية يحاول غابريل بيتربيرغ أن يكشف الجوانب المتعددة للاستعمار الصهيوني منطلقاً من دراسة الأساطير والسياسات التي اتبعتها الحركة الصهيونية في صهينة فلسطين منذ أواخر القرن التاسع عشر مستخدمة بذلك الأركيولوجيا الزائفة والمصنوعة، والأدب بكافة

فنونه، ويصل بيتربيرغ ببحثه حتى الوقت الراهن. وبعد قراءة معمقة لأصول الحركة الصهيونية في وسط وشرق أوروبا وبذورها وتفاعلها مع اللوطنيات الأوروبية التي ترعرعت في أكنافها وعبر دراسة حركة الاستيطان الصهيونية في فلسطين وأساليبها يخلص بيتربيرغ إلى أنه يمكن وضع الحركة الصهيونية ضمن السياق الأوسع والأشمل لحركة الاستعمار الغربية.

يقوم بيتربيرغ بدراسة كتابات وأفكار آباء الحركة الصهيونية والحركة الاستيطانية في فلسطين أمثال ثيودور هيرتسل وغيرشوم شوليم وأيتنا شايبيرا وديفيد بن غوريون بجانب مفكرين وشخصيات أساسية ومركزية في تكوين المشروع الصهيوني وفي صناعة الأساطير المصاحبة لنموها والتي ساعدت في حشد التأييد لها ولمشروعها الاستيطاني. بعد هذا العرض يدلل بيتربيرغ بأن المتخيل والوعي اللذين عبر عبرهما آباء الحركة الصهيونية عن أفكارهم الهادفة لاستيطان فلسطين مستمدان من نفس المتخيل الاستعماري للمستوطنين الغربيين. ولما كان وعيهم مشكلاً وفق الايديولوجيا والأفكار التي كانت

سائدة في أوساط الحركة الاستيطانية وتطبيقاتها للوصول إلى الأساطير والافتكار المغلوطة التي بنت عليها الصهيونية مشروعها الاستيطاني. وهو بهذا يقدم قراءة مختلفة لتطور الحركة الصهيونية الفكرية، وعليه مميزة ومنيرة على حساب قصة شعب أصيل ومالك للأرض هو الشعب العربي الفلسطيني. والكتاب يشكل قراءة نقدية جادة في تعقب تطور النزعة العدوانية التي طورتها واستعملتها الحركة الصهيونية في استعمار فلسطين، وهو ينطلق من تتبع الأفكار والنصوص السياسية والأدبية

أساسي لفهم الحركة الصهيونية، وهو انجاز عظيم في البحوث الأصيلة وبعيدة المدى لإعادة التفسير التاريخي. يدرس غابرييل بيتريغ التاريخ في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس، ودرس في سانت انطونيو في كليات باليول في أكسفورد. يشمل كتابه السابق "مأساة العثمانيين : التاريخ وكتابة التاريخ في الواقع". وله مع إيلان بابيه كتاب مشترك معنون بـ "سياسة تاريخ إسرائيل (الشرق الأوسط المعاصر)".

